جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

النظام القانوني للبريكس وصندوق النقد الدولي (دراسة مقارنة)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص القانون العام الإقتصادي

من إعداد الطالبة
- أزناق غانية

تحت إشراف الأستاذ
- إيراثن عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: تبري أرزقي أستاذ مساعد قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية----------رئيسا

الأستاذ: إيراثن عبد الله، أستاذ مساعد قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية------ مشرفا ومقرر

الأستاذة: عبدلي نعيمة أستاذة مساعدة قسم "ب"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية---------- ممتحنة

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسّر لنا أمرنا
في القيام بهذا العمل.
كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير
إلى اللذين حملوا رسالة العلم والمعرفة
ولا يسعنا في هذا المقام إلّا أن نتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير
إلى الأستاذ المشرف الدكتور "إراتن عبد الله" عن تولّيه الإشراف على هذه المذكرة
وعلى كل ملاحظاته القيّمة
وجزاه الله عن ذلك كل خير
كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الخاص إلى الأساتذة الكرام بشكل عام
ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول
فحص وتدقيق هذه المذكرة.
وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وكل من ساعدنا على إتمامه،
وإلى كل من خصّنا بنصيحة أو دعاء.
نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خيرًا.

-أزناق غانية -

الإهداء

إلى مهجة فؤادي ونبع الحنان الصافي أمي الحبيبة الغالية

إلى وتر قلبي وعزة نفسي أبي العزيز

إلى رفقاء حياتي أخواتي وإخوتي الأعزاء

وفقهم الله في حياتهم

إلى أصدقائي

وإلى كل من شجعني للمضي قدما ولو بكلمة طيبة

-أزناق غانية -

قائمة أهم المختصرات

أولا: باللغة العربية

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

م: مجلد.

ج: الجزء.

ع: العدد.

ط: طبعة.

ط.ع: الطبعة العربية.

د.ط: دون طبعة.

ص: صفحة.

د.ب.ن: دون بلد النشر.

د.س.ن: دون سنة النشر.

د.ج: الدينار الجزائري.

صندوق: صندوق النقد الدولي.

الو.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية.

ق.م: قبل الميلاد.

ثانيا: باللغة الفرنسية

N° : Numéro.
Op-Cit : Ouvrage **P**récédemment **C**ite.
P : Page.
Ibid : Même **R**éférence **P**récédent **C**ite**.**
F.M.I: Fonds **M**onétaire **I**nternational
SE : Sans **É**dition

مقدمة

يعترف العديد من القادة الوطنيين أن أمن بلادهم يعتمد على توثيق علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الامريكية، حيث يتمكنون بذلك من الحصول على فرصة إستقبالهم في البيت الأبيض، وهو المكان الذي يتم فيه إتخاذ كافة القرارات.

عندما تقوم الولايات المتحدة الامريكية بالتصويت (أو عدم التصويت) لمن يتولى مقاليد الحكم، يكون لذلك تاثير كبير على الكون، فاذا كنت مُتواجداً في إحدى بازارات القاهرة، أو كنت تدفع إحدى العربات بشنغهاي، سيكون لهذا تاثير كبير على امنك الشخصي ورفاهيتك، ومن ثم، سيكون من المهم أن يتمكن قائدهم من بلوغ قمة السلطة. فان حالفهم الحظ عند تربعهم، سيحصلون على نصيب أكبر من مطالبهم، أو ربما قد يحصلون على الدعم الأمريكي بشأن السد الذي يرغبون في بناءه، لأننا سنصوت لصالح القرض في البنك العالمي.

قد يبدو ذلك فيه شيء من العجرفة، ولكنه حقيقي. قوتنا عظيمة جداً، ومن غير المُرجح ان يكون بمقدور أحد تحدينا لسنوات وسنوات طويلة، لدرجة أنك ستضطر للعودة إلى زمن الإمبراطورية الرومانية لتجد لنا من يُوازينا، وانه لمن الخطأ اللّغوي التحدث عن الولايات المتحدة الامريكية كمجرد قوة عُظمى، فنحن قوة فوق عُظمى، وأنا لم ينمُ الى علمي أن العالم قد رأى من قبل شيئًا مُشابهًا، هكذا عبر الادميرال ستانسفيلد تورنر، مدير سابق لوكالة المخابرات المركزية الامريكية، لصحيفة "دايلي تيلجراف" في 16 يونيو عام 2003م. [1]

مثل هذه التصريحات من مدير سابق في المخابرات المركزية الامريكية أنما إن دلت على شيء فهي تدل على ان الولايات المتحدة الامريكية دولة مستبدة، فالوقائع التاريخية التي طالت حريات وحقوق الشعوب لا يُقْدِم على ممارستها الاّ الدول المُتمرسة بالاستبداد.

عملت الولايات المتحدة الامريكية منذ تأسيسها على فرض سيطرتها وإرادتها على دول العالم في كل المجالات الاقتصادية، السياسية، الديبلوماسية، الثقافية والفنية غير آبهة بالآخرين بالصديق قبل العدو.

---

[1]- دفيد آيك، آليات المؤامرة الكونية لتركيع شعوب العالم، ترجمة (مصطفى أحمد الشخب)، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2017، ص7.

هذا ان هذه الاخيرة هي الوريثة الشرعية للدول الاستعمارية التي عرفها العالم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المتمثلة أساسا في إنجلترا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال و هولندا، وما كادت الأمم الأوروبية تنجز إنتحارها في حربين عالميتين أدتا الى تمزيقها وإنهاكها حتى فرضت الولايات المتحدة الامريكية سيطرتها العسكرية عبر جيوشها، وكذا السيطرة الاقتصادية والسياسية عبر ولاء الحكومات المُنهكة و المهزومة جراء الحرب.

لم تتواني الولايات المتحدة الامريكية في السّعي للتحكم بالاقتصاد العالمي عبر مؤسسات دولية تحتل فيها الموقع الأساسي، إضافة الى الشركات المتعددة الجنسيات التي ورثتها هي الأخرى من الاستعمار الإنجليزي، فلطالما فضلت السياسة الناعمة وسياسة احتواء الدول على استخدام القوة العسكرية، وان اضطرت لذلك فغالبا ما يكون تحت شعار"**إقامة الديمقراطية وحماية المواطنين وحماية المصالح الامريكية**".

الدّارس للتاريخ العسكري الأمريكي يكتشف ان الولايات المُتحدة الامريكية لا ترسل جيوشها الى ساحة القتال الاّ بعد ان يصبح المتقاتلون في الرمق الأخير، كما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية، إذ في بداية الحرب اختارت الولايات المتحدة الامريكية ان تكون في مقاعد المتفرجين، بل كانت من المستفيدين من جني المنافع في خضم هذا الصراع العالمي، حيث كانت ترسل المؤن والأسلحة الى الجيوش المقاتلة مقابل الدَّفع نقداً، وهو نفس المسار الذي اتبعته سابقًا في أمريكا اللاتنية، اذ تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في اللحظات الأخيرة للحفاظ على النظام العالمي والتوازن الكوني.[2]

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية أن تستغل ضعف الدول الاستعمارية السابقة لبسط نفوذها وسيطرتها المُحكمة على العالم ، فلم تكد تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى سارعت الى تأسيس منظمات دولية، اذ كانت الوحيدة التي لم تتضرر من الحربين العالميتين، بل يمكن الجزم بان هاتين الأخيرتين نعمة عليها، بحيث إزداد نشاطها الاقتصادي وحققت شركاتها أرباحا

[2]- ميشال بُنيو مُردان، أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم (العولمة)، ترجمة (حامد فرزات)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص9.

من جراء هذه الحرب ، لتكون بذلك اقوى دولة اقتصاديا وعسكريا، ومن خلال هذه المنضمات الدولية استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تضَمن لنفسها الهيمنة المطلقة على الاقتصاد العالمي، بحيث باتت الدولة الوحيدة التي ترسم سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

كانت الواجهة الإعلامية للصندوق والهدف المعلن لتاسيسه هو العمل على استقرار العملات وقابليتها للتحويل بغاية تنشيط اقتصاديات الدول والزيادة المُتناسقة للمُبادلات التجارية فيما بين بلدان العالم لما بعد الحرب، وكذلك تنمية التجارة الدولية. يعمل الصندوق على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها 190 بلدًا عضوًا، وهو يقوم بهذه المهمة عن طريق دعم السياسات الاقتصادية والتعاون في المجال النقدي التي تمثل ضرورة للإنتاجية وخلق الوظائف والرفاهية الاقتصادية ، الاّ ان السياسات الاقتصادية للصندوق هذه، المصاحبة بالشروط الصارمة والقاسية كانت محلاً لكثيرٍ من الانتقادات من طرف البلدان، خاصة النامية منها، في مختلف المحافل الدولية، حيث اعتبر رئيس فنزويلا على اثر اتخاذ التدابير لتطبيق وصفات الصندوق في عام 1989، اذْ وجّه خطابه للمدير العام للصندوق ، السيد كامديسو " **لا يمكن رفض مقترحاتكم من الناحية الفنية، واهدافكم سليمة بدون شك، ولكنكم لا تأخذون بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الدولية التي تُطبق ضمن إطارها وصفاتكم، والأوضاع الاقتصادية الواقعية في البلدان التي تُطبق فيها، وان عملكم لشبيه لوصف دواء لمريض دون ان يُؤخذ بعين الاعتبار وضعه الصحي، والتدابير المتوقعة اللازمة لعلاجه**" ، هذا الخطاب دليل على مدى استياء الدول المقترضة من الصندوق بسبب سياساته القاسية، ويتعجب المرء من زعم هذا الأخير انه يهدف الى مساعدة الدول النامية في افريقيا ، أمريكا الجنوبية وآسيا، على صياغة مناهج تفضي الى تنمية مستدامة ورخاء متزايد، ان الصندوق يقدم هذه المساعدات منذ 40 عاماً، وفي بعض البلدان للمرة الثانية والثالثة ، ولكن بلا أي زيادة في النمو أو الرخاء في الدول التي لجات اليه باعتباره الملاذ الأخير للتزويد بالسيولة ، بل ازدادت الازمات وتعقدت

في الدول التي استدانت من الصندوق، وازدادت معها مديونيتها تفاقمًا من يوم الى اخر، لتتسع دائرة الفقر بلا انقطاع.[3]

أدركت الدول النامية أنها ذاهبة إلى استعمار اقتصادي باسم المساعدات المالية والفنية وبسبب القروض المسمومة التي تاخذها من الصندوق، وبات جليا لها ان الولايات المتحدة الامريكية، المتحكمة فيه، لن تسمح لها بالحرية والتطور والنمو، كما أدركت هذه الدول التي اختارت النظام الاشتراكي وبالأخص تلك الواقعة في القارة الآسيوية أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بقيام قوّة تضاهيها خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وقدرتها على تقويض قوة ونفوذ روسيا، ولهذا سعت هذه الدول إلى التكتل فيما بينها وتشكيل معسكر شرقي حتى تضمن لنفسها وزنًا وقوّةً على الساحة الدولية لمواجهة الو.م.أ، واتبعت في سبيل ذلك نفس السياسات التي إنتهجتها هذه الاخيرة في أربعينيات القرن الماضي لتتمكن من السيطرة على العالم.

استطاعت الصين بذكائها ودبلوماسيتها النّاعمة أن تستأثر بالقوة من خلال انفتاحها على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمكنت من الاستحواذ على المعارف والخبرات الأمريكية في شتى المجالات، وهذا بعد فتح أسواقها أمام هذه الأخيرة، ودعوة المؤسسات الأمريكية للكسب أكثر باستغلال اليد العاملة الصّينية الرخيصة، ولكن أهداف الصين باتت بعيدة الأمد، لتستفيق الو.م.أ على خضم التطور الهائل والمتسارع في الصين لتكون سببا بذلك في إنشاء اقوى منافس لها على الساحة الدولية.

أضحت الصين تُطالب بإرثها القديم وتسعى لإعادة إحياء طريق الحرير رمز الإمبراطورية الصينية القديمة وبدأت تحشد الدول في مواجهة الغرب وتقود المعسكر الشرقي الذي لم يعد شيوعيا ولا اشتراكيا، فحتى روسيا مَهدُ الشيوعية باتت دولة رأسمالية.

كما لم تعد روسيا القائد للمعسكر الشرقي رغم قوّتها العسكرية وترسانتها النّووية هذا أن الصين تتقدّمها بل وتتفوق عليها اقتصاديا وتكنولوجيا.

---

[3]– أرنست فولف، صندوق النقد الدّولي قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة (عدنان عباس علي)، د.ط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 2016، ص 13و14.

وبات يتبادر إلى الأذهان عن ملامح الحرب الباردة الثانية التي ستقودها الصين خاصة مع الاعلان عن مجموعة البريكس التي تريد من خلالها تشكيل نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وأكثر احتراما لسيادات الدول من النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تفرضه الو.م.أ على بقية العالم، ومع ازدياد الفجوة بين الجنوب والشمال، الجنوب أكثر فقرًا والشمال الأكثر غنى بات إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي حتمية بل وضرورة ملحة[4].

سنحاول من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبيان سياسات النظام الاقتصادي العالمي القديم الذي يقوده الغرب ومحاولة رسم ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يُشيّده الشّرق، وذلك من خلال الوقوف على الإشكالية التلية:

ما مدى استقلالية صندوق النقد الدولي ومجموعة البريكس في تحقيق الأهداف المرجوة من تأسيسهما؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا منهج قانوني يجمع بين الوصف والمقارنة والتحليل مع استقراء الأحداث التاريخية المتصلة بكل نظام وفقا للمنهج التاريخي، وتنصب دراستنا على النظام الاقتصادي العالمي القديم الذي تشكل بموجب اتفاقية بريتون وودز والتمثل في صندوق النقد الدولي، هذه المؤسسة التي تهيمن عليها الو.م.أ، فنسرد تاريخ نشأتها والأحداث التي سبقتها، ثمّ ننتقل لتفحص هيكلها التنظيمي، وبالمقابل نُبيّن تاريخ ظهور مجموعة البريكس انطلاقا من أسباب نشأتها والهيكل المؤسساتي لها **(الفصل الأول)** ثمّ نعود لنتفحص سياستهما الاقتصادية الدولية ومركزهما على الساحة الدّولية **(الفصل الثاني)**.

[4]– جاك أتالي، غدا من سيحكم العالم؟ ترجمة: سونية محمود نجا، ط.1، المركز القومي للترجمة، الجزيرة، القاهرة، 2019، ص17–22.

الفصل الأول

النظام الاقتصادي الدولي

تعتبر جذور النظام الاقتصادي العالمي أوروبية من حيث النشأة والتطور إلى غاية الحرب العالمية الثانية، ثم إنتقلت إدارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد، بحيث إستطاعت أن تفرض هيمنتها من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي، تلك المؤسسة التي تشرف على النظام النقدي الدولي، ويعود الفضل في تأسيسها إلى الإحتياطي الفدرالي الأمريكي [5].

ولفهم الآليات التي يقوم عليها الصندوق لا بدا من الوقوف على تاريخ تأسيس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي وهذا لتأثر سياسات هذا الأول بالسياسة المالية والتوجه الاقتصادي لهذا الأخير.

نشأ أول بنك مركزي أمريكي تحت إسم الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بموجب قانون النظام الاحتياطي الفدرالي سنة 1913[6]، بعد حرب طاحنة بين المصرفين الخواص ورؤساء الولايات المتحدة الأمريكية والتي إمتدت من سنة 1791 إلى غاية 1913، نجح فيها المصرفيون بالسيطرة على الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بنسبة 80% من أسهم البنك مقابل 20% من الأسهم المملوكة للحكومة الأمريكية، كما نجحوا في الحصول على حق الاحتكار في إصدار العملة الذي يعتبر خرقا للمادة الأولى، الفقرة الثامنة ،البند الخامس من دستور الولايات المتحدة الأمريكية[7].

أصبح الاحتياطي الفدرالي الأمريكي "البنك المركزي الأمريكي" بنكا خاصا بإمتياز، بحيث يسير وتتخذ القرارات المالية الحساسة من طرف مصرفين خواص، ليتبين لاحقا أن الولايات

---

[5]– فلانتين كاتاسونون، إستبعاد العالم (النهب على الطريقة اليهودية)، ترجمة (براهيم إستنبولي)، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2018، ص.178-184.

[6]– وليم جاي كار، احجار على رقعة الشطرنج، الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص 152و153.

[7]– the constitution of the United state of America, National Constitution Centre, 525 Arch Street Independence Mall Philadelphia, PA 19106,

https://www.constitutioncenter.org.

Article 1, section 8: « **... To coin Mony, regulate the value there of, and of foreign coin, and fix the standard of weights and Measures ...** ».

المتحدة الامريكية لا تملك السيادة على عملتها، بل تخضع في معاملتها المالية حالها حال المواطنين العاديين وكذا الشركات لأهواء المصرفين الخواص [8].

لعل تأثر الصندوق الدولي بسياسات الإحتياط الفدرالي الأمريكي في التسيير هو الذي دفع ببعض دول العالم إلى السعي وراء إنشاء تكتل إقتصادي عالمي في مواجهة السياسات المالية لصندوق النقد الدولي، وهو ما يفسر ظهور مجموعة البريكس.

من أجل فهم الآلية التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي يستلزم الأمر منا دراسة هذه المؤسسة المالية العالمية **(المبحث الأول)** ومقارنتها بمجموعة البريكس للوقوف على نقاط الإلتقاء والإختلاف فيما بينهما **(المبحث الثاني)**.

[8]– ديمتري كراسيف، البنوك الفتاكة : كيف سيطرت البنوك الدولية على أمريكا، ترجمة (مكسيم بيان صالحة)، دار البلاد للنشر والطباعة والتوزيع، سورية،2022،ص 62–76.

وللمزيد من التفصيل: أي بعد 3 سنوات من إصدار "قانون الإحتياطي الفدرالي" حتى الرئيس وودرو ويلسون بدأ بالشك بالعفريت الذي اطلق سراحه خلال ولايته الأولى وقال: "أمة صناعية عظيمة أضحت الأن تحت سيطرة الدين الذي أنتجه نظامها نفسه، نحن لم نعد حكومة مبنية على حرية الرأي، حكومة مبنية على القناعة ورأي الأغلبية، بل حكومة تخضع لرأي مجموعة صغيرة من الرجال المسيطرين".

وإعترف قبل وفاته سنة 1924 بالضرر الذي ألحقه بأمريكا حيث قال: "أنا أكثر الرجال تعاسة، فقد قمت بتدمير بلدي عن غير قصد"، من كتاب: كيف سيطرت البنوك الدولية على أمريكا، ص70.

المبحث الأول

النظام القانوني لصندوق النقد الدولي

يعتبر صند أهم مؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي، فهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، عهد إليها بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب، وهي العمل على إستقرار أسعار الصرف و حرية تحويل العملات ، وقد إستهدفت إتفاقية إنشائها محاولة وضع أسس سليمة تكفل حسن سير النظام النقدي الدولي ، فضلا عن تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لتوسيع حجم نطاق التبادل التجاري ، والحفاظ على إستقرار أسعار صرف عملات دول العالم[9].

يسعى صند إلى القضاء على كل ما من شأنه أن ينزلق بالدول إلى التّسابق في تخفيض قيم عملاتها، أو الإلتجاء إلى المقاصة الثنائية، أو حبس الأرصدة الناجمة عن التبادل الدّولي فتتوفر للعالم طريقة منظمة متفق عليها لتجديد قيم مختلف العُملات القومية [10].

ولفهم الدور الأساسي الذي يلعبه صند في النظام النقدي العالمي، لا بدا من التطرق أولاً إلى نشأة هذا الصندوق والاهداف المرجوة منه **(المطلب الأول)**، لننتقل إلى دراسة هيكله التنظيمي **(المطلب الثاني)** ونخلص في الأخير إلى دراسة كيفية استخدام موارد صند ومُساعداته الممنوحة للأعضاء وأشكال الرقابة التي يمارسها عليها **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول

نشأة وأهداف صندوق النقد الدولي

عُقد مؤتمر بريتون وودز في الفترة الممتدة ما بين 1و22 جويلية سنة 1944 في الو.م.أ، في المكان المسمى بريتون وودر، بولاية نيوها مبشاير، وكان الهدف هو تسوية العلاقات النقدية والمالية الدولية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الإسم الرسمي الكامل للمؤتمر هو مؤتمر

---

[9]– عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ط2، الدار المصرية اللبنانية، د.ب.ن، 2004، ص.88.

[10]– أحمد نظمي عبد الحميد، نظام النقد الدولي بعد الحرب: المشروع البريطاني والمشروع الأمريكي، د.ط، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، د.س.ن، ص.2.

الأمم المتحدة النقدي والمالي، حضر المؤتمر 730 مندُوبًا من 44 دولة أعضاء في التّحالف المُناهض لهتلر.

ترأس المؤتمر وزير الخزانة الأمريكي هنري مورجينثاو، بينما ترأّس الوفد الأمريكي مسؤول كبير من وزارة الخارجية الأمريكي هاري وايت، كما ترأّس الوفد البريطاني، الاقتصادي الشهير والمسؤول بوزارة المالية في المملكة المتحدة، جون كينز[11].

تمت مناقشة أهم مشروعين في المؤتمر ليتوصلو أخر المطاف إلى نظام نقدي مشترك والمعلن عنه لاحقا بنظام بريتون وودز **(الفرع الأول)** وانتهى المشاركون إلى تأسيس صندوق النقد الدولي القائم على هذا النظام بموجب إتفاقية التأسيس **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

نظام بريتون وودز

بعد الإنتهاء من مؤتمر بريتون وودز، أُتخذت قرارات حددت بنية النّظام المالي العالمي، وإن كانت تسمية ذلك النظام بنظام بريتون وودز، فالأحرى أن يُسمي بنظام الدولار الذهني، هذا أن النظام الجديد يعتمد على المعيار الذهبي[12]، الذي تخلت عنه كل الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية وكذا الكساد الكبير لسنة 1929[13].

---

[11])– فلاتين كاتاسونوف، بريتون وودز (الأحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث) ، ترجمة (عبد الله أحمد) ، ط1، دار أُوغاريت للتأليف والنشر، الحسكة، سوريا ،2020، ص78.

[12]– للمزيد من الشرح الخاص بالمعيار الذهني: (gold standard) هو نظام أسعار صرف تتحدد بموجبه قيمة العملة بمقدار معين من الذهب يتم تبادلها فيه، تلتزم الدول التي تطبق هذا النظام لأسعار الصرف بمبادلة عملتها بالمقدار المحدد من الذهب والعكس وبسعر ثابت.

من منافع نظام أسعار الصرف المرتبطة بالذهب منع حدوث التضخم والإنكماش الاقتصادي (مجلة هارفارد بزنس ريفية بالعربية) موقع الإلكتروني: https://hbrarabic.com/المفاهيم-الإدارية/المعيار-الذهبي

[13]– توقفت الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا باستخدام الذهب في مبادلاتها التجارية وهذا بعد ما أُستنزف إحتياطها من الذهب، وإنتقلت للعمل بالعملات الورقية وبقانون الإعارة والتأجير مع الو.م.أ

أنظر كتاب فلاتين كاتاسونوف، بريتون وودز (الأحداث الفصلية في التاريخ المالي الحديث)، مرجع سابق، ص 54 و55.

اعتمدت الو.م.أ على قانون الإعارة والتّأجير[14]، وفي الوقت ذاته قام الرئيس روزفلت بموجب قانون إحتياطي الذّهب سنة 1933[15]، بالحفاظ على إحتياطات الذّهب في الخزينة الأمريكية.

وبالإعتماد على هذه السياسات الاقتصادية من طرف الو.م.أ إستطاعت أن تجعل للدولار الأمريكي مركزاً احتكاريًا في العملة الدّولية، ليكون الدولار في قمة النظام المالي العالمي، وذلك بعد النقاش الحاد بين الوفدين، الأمريكي والبريطاني أثناء دراسته وعرض مشروعهما في المُؤتمر[16].

أولا: المشاريع التأسيسية للنظام

عرض في مؤتمر بريتون وودز مشروعين من أجل إنشاء نظام مالي عالمي موحد، فكان الأول من اقتراح كينز وهو المشروع البريطاني، أما الثاني فأعده وايت وهو المشروع أو المُقترح الأمريكي.

1. المشرع البريطاني

تميزت مقترحات كينز بالشمول وسعة الخيال، كما كانت تتفق والمصالح البريطانية في ذلك الوقت.

---

[14]– قانون الإعارة والتأجير: الذي تم إقراره في 11 مارس 1941 يسمح للو.م.أ بتسليم حكومات الدول الحليفة الغذاء والوقود والمواد والعتاد، إنتهى العمل بهذا القانون سنة 1945 بعدما منحت الو.م.أ حوالي 50 مليار دولار من مساعدات التي استفادت منها أساسًا بريطانيا، فرنسا، جمهورية الصين الشعبية والإتحاد السُّوفياتي.

قانون الإعارة والتأجير تم إقراره في 11 مارس 1941،

https://www.archives.gov/milestone-documents/%20lend-lease-ort

تم الإطلاع عليه على الموقع: في 2024/05/11 على الساعة: 11:56.

[15]– الأمر التنفيذي رقم 6102 الصادر عن رئيس الو.م.أ فرانكلين روزفلت، المؤرخ في 05 أبريل 1933، بشأن خطر إكتناز العملات الذهبية والسبائك الذهبية والشهادات الذهبية، والمطالبة بتسليمها إلى بنك الإحتياطي الفدرالي، قام هذا الأمر بتأميم الذهب بشكل فعّال في الو.م.أ أُزيلت السّمة الرئيسية لمعيار الذهب المحلي، التحويل الحر بين الذهب والأوراق النقدية.

Pour plus d'information voir :

https://www.federalreservehistory.org/essays/gold-reserve-act

[16]– فلانتين كاتاسونوف، بريتون وودز (الأحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث)، مرجع سابق، ص 54 –64.

تقوم الفكرة الأساسية عند كينز على إنشاء إتحاد للمقاصة بحيث تُدار النقود الدولية بحجم يتَّفق مع إحتياجات الإقتصاد العالمي، وتتكون هذه النقود من وحدات أطْلق عليها كينز إسم "بنكور"، تتمثل في مجموع سحوبات الدول الأعضاء في الإتحاد الدولي للمقاصة، وقد حدّد حصة الأعضاء في السّحب وفقًا لقواعد معينة، أمّا قيمة "البنكور" فقد حدّدها على أساس ربطها بقيمة معينة من الذهب.

نظم كينز في إقتراحاته قواعد البنكور على النحو التّالي: يجوز لدولة العجز أن تسحب ربع (4/1) حصتها من البنك دون قيود، أما إذا زاد العجز على ذلك فإن الإتحاد يجوز له أن يطلب من هذه الدّولة إما تخفيض عملتها وإما فرض رقابة على حركة رؤوس الأموال، وإما التّنازل عن جزء من إحتياطاتها من الذهب أو العملات الأجنبية، أما الدّول التي تحقق فاضًا بشكل مستمر، فإذا إستمر هذا الفائض قائمًا لمدة طويلة فإن الحقوق القابلة له بالإتحاد تُلغى، ويتبين أن كينز يفرض شيئًا من العُقوبة على الدّولة التي يستمر مِيزاتها في حالة فائض.

2. المشروع الأمريكي

تقوم خطة وايت على إنشاء صندوق دولي لتثبيت أسعار الصّرف، وفي هذا السبيل تقوم الدّول الأعضاء بإيداع حصص تتكون جزئيا من الذهب ومن عملتها الوطنية، وتستطيع الدولة التي تُعاني عجزًا في ميزان مدفوعاتها أن تسحب من هذا الصّندوق لمواجهة هذا العجز، يستطيع الصندوق أن يفرض على الدولة المقترضة إتخاذ بعض الإجراءات التي يراها ضرورية، على عكس إقتراحات كينز، فإن إقتراحات وايت لم تفرض أي جزاءات على الدّولة إذا إستمر الفائض في ميزان مدفوعاتها لمدة طويلة، فالإختلال في موازين المدفوعات هو مسؤولية دول العجز.

لقد إهتمت خطة وايت بضرورة حماية أسعار الصّرف والعمل على تثبيتها، هكذا أصبحت مقترحات وايت هي أساس النظام الجديد الذي تم الاتفاق عليه في بريتون وودز[17].

[17]– حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، د.ط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 47–49.

ثانيا: إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي

لم يكن سهلاً على الو.م.أ. أن تُقنع الدّول المُشاركة في المؤتمر بالتّصديق على الإتفاقية فبعد مُضي عام على إنعقاد المؤتمر أي في سنة 1945، تم إبلاغ السفير الأمريكي لدى المملكة المتحدة، أن معظم مُدراء بنك إنجلترا كانوا غير راضين إطلاقا على إتفاقية بريتون وودز فلقد فهموا أنه إذا تم إعتماد هذه الخطة أي خطة وايت، فستفقد لندن مركزها كمركز مالي عالمي، وسيحل الدولار محل الجنيه الإسترليني وبالتالي طالبت بريطانيا بضرورة إجراء تعديل على الإتفاقية يُحابي مصلحتهم الخاصة، ولكن سرعان ما إتضح لهم الطّرف، صاحب السلطان والكلمة في الصندوق، فحينما سعت المملكة المتحدة للحصول على تمويل قدره3,75 مليار دولار أمريكي، والذي كانت لندن بأمس الحاجة له بسبب ما تكبدّته من تكاليف باهضة في الحرب العالمية، أصّرت الو.م.أ. على ربط الموافقة على منح القرض المنشود بموافقة بريطانيا على إتفاقية الصندوق بلا قيد أو تأخير وبالنحو المعروض عليها، وسرعان ما أعطى هذا الإملاء ثماره، فبعد أسبوعين أعلنت بريطانيا عن موافقتها على الشرط الأمريكي وصادق البرلمان البريطاني على الإتفاقية في خريف 1945، وفي 27 ديسمبر من عام 1945، صادقت 29 حكومة على الإتفاقية بنحو نهائي[18].

الحقيقة أنه لا أحد كان قادرًا على الوقوق في وجه التفوق الأمريكي في بريتون وودز، خاصة أن الو.م.أ. باتت تملك عام 1936 ما يقرب من 50 % من إحتياطي الذهب في البلدان الرأسمالية، فأوروبا المُدمرة ما تزال في حالة الحرب، وهي بأمس الحاجة إلى المساعدات الأمريكية، ودول العالم الثالث ما تزال ترزح تحت نيران الاستعمار، ولم تكن اليابان وألمانيا مدعوتين للحضور، فقط الإتحاد السُّوفياتي الذي لم يكن شديد الاهتمام في ذلك الوقت بالتجارة الدولية.

رفض الإتحاد السوفياتي التّصديق على الاتفاقية، ويعود رفضه هذا إلى نهاية علاقة التحالف بينه وبين الو.م.أ. وذلك عقب وفاة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت سنة 1945 وتولي الرئاسة بعده هاري ترومان الذي عُرفت حقبته بالحقبة التُّرومانية والمتّسمة بالعداء للاتحاد السوفياتي، لتتحول العلاقات بين البلدين إلى المواجهة حيث أعلن الرئيس ترومان إنهاء برنامج الإقراض

[18]– أرنست فولف، مرجع سابق، ص 26 و27.

للاتحاد السوفياتي وبدأت الو.م.أ بمُطالبة الإتحاد السوفياتي بمدفوعات غير مُبررة تماما لسداد ديونها بموجب قرض قدره 6 مليار دولار وهو القرض الذي وعد به الرئيس روزفلت لستالين في طهران عام 1943 وهو الدافع وراء مشاركة روسيا في مفاوضات بريتون وودز.

إعتبر ستالين أن العضوية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يمكن أن تتسبب في أضرار للاتحاد السوفياتي لا يمكن إصلاحها.

لقد رفض ستالين التّصديق على معاهدة تأسيس صندوق النقد الدولي وكذا البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي بدأ عمله هذا الأخير سنة 1946.

قام الغرب بدعوة الإتحاد السُّوفياتي عام 1946 للمشاركة في الاتفاقية العالمية للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، ولكن ستالين رفض المقترح، لتبدأ حقبة أخرى من الصّراعات بين المعسكر الغربي بقيادة الو.م.أ وروسيا والمعروفة لاحقا بالحرب الباردة[19].

يعتبر 1 مارس 1947 التاريخ الرسمي لبداية عمل صندوق النقد الدولي، وعادة ما يُعتبر هذا التاريخ بداية النظام المالي النقدي العالمي.

في 15 مارس 1971 أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد ينكسون عن تعليق مؤقت لصرف الدولارات من الخزانة الأمريكية مقابل الذهب للسلطات النقدية في البلدان الأخرى وهو ما يُعرف بالدولار الذهبي، ويعتبر هذا القرار بمثابة ضربة للمبدأ الرئيسي في اتفاقية بريتون وودز.

حسب تقرير نيكسون هناك 55 مليار دولار تتجول حول بلدان أوروبا الغربية وعلى نطاق عالمي بقيمة أكثر من 80 مليار دولار وهذه القيمة من الأوراق الخضراء أعلى بعدة مرات من إحتياطي الذهب الأمريكي، وبالتالي فهذه الدولارات لا تملك ما يُعادلها من إحتياطي الذهب لينتهي التعامل بالدولار الذهبي في صيف عام 1971 إلى الأبد، ويمكن اعتبار هذه النهاية للدولار الذهبي، بنهاية نظام بريتون وودز.

[19]– فلا نتين كاتاسونوف، بريتون وودز (الأحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث)، مرجع سابق، ص 87–90.

وغني عن البيان أن التّخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة قد إنتهى بتعويم عملات جميع أعضاء صندوق النقد الدولي ورغم إنهيار النظام الذي من أجله أُسس الصندوق إلاَّ أن هذا الأخير ضل قائمًا يمارس مهمة التمويل، سقط النظام وبقيت المؤسسة التمويلية [20].

الفرع الثاني

أهداف صندوق النقد الدولي

بحسب إتفاقية تأسيس الصندوق، فالغاية من وجوده هو تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية، إلاَّ أن هناك أهداف معلن عنها وأخرى خفية عن الأعضاء ولكنها باتت تطفوا على السطح وتظهر للعن من جراء سياسات الصندوق خاصة في الدول النامية.

أولا: أهداف الصندوق المعلن عنها

بالرجوع إلى المادة الأولى من إتفاقية تأسيس الصندوق تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

– تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبيل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية.

– تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يساهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية.

– العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظَّمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.

– المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية

[20]– فلانتين كاتاسونوف، بريتون وودز (الأحداث الفصلية في التاريخ المالي الحديث)، مرجع سابق، ص 208 .

– توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطاؤها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شأنها الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.

– تقصير أمد الإختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته، وفقا لما ورد آنفا، يسترشد الصندوق في كافة سياساته وقراراته بالأهداف التي تنص عليها هذه المادة[21].

ثانيا: أهداف الصندوق غير المعلن عنها: الأهداف الخفية

إن الصياغة الرسمية لصند تبنيها بصفتها وكالة من وكالات الأمم المتحدة، المخصصة للشؤون المالية والنقدية للدول الأعضاء، تتمتع بشخصية معنوية وإستقلالية مالية، وهي مؤسسة حيادية لها منزلة تعلو على الدول ولا تخضع لعوامل سياسية، مؤسسة هدفها الرئيسي يكمن في ترك العالم الاقتصادي يعمل بأكبر قدر ممكن من النظام وفي تصحيح الإختلالات بأسرع وقت متاح.

إلاَّ أن مَوارِد هذا الصندوق في غالبها من إشتراكات الدول الأعضاء المتمثلة في الحصص، وأكبر حصة في الصندوق تعود للو.م.أ. وهي القوة المُنشأة له والطرف المهيمن عليه، وهي الدولة التي رسمت خطوطه العريضة بما يخدم مصالحها وخير دليل على ذلك هي فرضها للدولار الذهبي ثم قيامها بفك الارتباط بين الدولار والذهب في عهد نيلسون وإن كانت هذه العملة هي العملة العالمية والمهيمنة في التبادلات الاقتصادية إلاَّ أن نيكسون قد أخذ قرارات بشأن عملة صند من جانبه دون الرُّجوع إلى أعضاء الصندوق، فهكذا قرارات لا يمكن أن تتخذها الو.م.أ. من تلقاء نفسها، إلاَّ إذا كانت هي صاحبة القرار الأول والأخير في الصندوق، فالعملة الاحتياطية العالمية باتت تقررها الو.م.أ. بمفردها ضف إلى فرض سياستها الأمبريالية على الدول المُقترضة من

[21]–راجع المادة الأولى من إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، ط ع، إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، منشورات صندوق النقد الدولي، 2020، ص 2، المتوفرة على الموقع:
https://www.imf.org/extenal/pubs/ft/aa/ara/index.pdf.

الصندوق والمتمثل في الشروط القاسية التي تفرضها هذه الأخيرة، فمن بين هذه الشروط القاسية التي فرضتها الو.م.أ. تحت غطاء الصندوق على المملكة المتحدة بشأن القروض التي استلمتها، أصبح جليا للدُّول الأعضاء أن الو.م.أ. هي المُتحكمة فيه وهو ما دفع الدول الغربية إلى عدم الاستدانة من الصندوق[22].

وفي ختام دراستنا لظروف ومراحل نشأة هذا الصندوق وقبل الخوض في الأجهزة أو الهيكل التنظيمي لهذا الأخير، لا بدا لنا أن نقف على دراسة المادة الثانية، الفقرة الثانية من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات ومقارنتها بالظروف التي تم فيها التَّصديق على معاهدة بريتون وودز، فبحسب نص المادة الثانية من معاهدة فينا: "**يقصد بالتَّصديق والقبول والموافقة والإنضمام، الإجراء الدولي المسمى كذلك، والذي تُقر الدّولة بمقتضاه على المستوى الدولي رضاها الإلتزام بالمعاهدة**".

وباستقراء نص هذه المادة نجد أن عنصر الرضا هام في المعاهدات الدولية، كما نصت المادة 52 من الفصل الثاني لنفس المعاهدة تحت تسمية **إكراه الدّولة بالتهديد أو باستخدام القوة** " **تكون المعاهدة باطلة إذا تم التَّوصل إلى عقدها بطريق التهديد أو استخدام القوة بصورة مُخالفة** [23]**، لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة**".

ولما سبق ذكره، فإن الدّول التي صادقت على اتفاقية بريتون وودز، صادقت تحت تهديد عدم الحصول على المساعدات من الو.م.أ من أجل إعادة إعمار دولها بعد الحرب، وخير دليل على ذلك اشتراط الو.م.أ على بريطانيا المُصادقة على الإتفاقية مقابل الحصول على قرض لمساعدة إقتصادها المنهار.

---

[22]–اللموشي حسن يوسف، صندوق النقد الدول: أداة بيد الإمبريالية، رسالة الجهاد، ط1، قسم البحوث والدراسات، مالتا، 1988، ص30.

[23]– الاتفاقية فينا لقانون المعاهدات، جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/12 على الساعة 19:28، على الموقع الإلكتروني:

https://hrlibrary.umn.edu/arabic/viennaLawTreartyCONV.pdf

أفلا يمكن إعتبار هذا الشرط بمثابة تهديد وخرق لقواعد القانون الدولي العام، والذي بموجبه تُبرم الإتفاقيات والمعاهدات.

المطلب الثاني

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

حدّدت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي، حيث يُدير مجلس المحافظين المجلس التنفيذي ومدير عام يدعمه ثلاثة نواب له، المهام الرئيسية للصندوق، كونهم يمثلون الأجهزة المسيرة لهذا الأخير.

يقوم بمساعدة الأجهزة المسيرة للصندوق، أجهزة أخرى ثانوية تُؤدي وظيفة الإستشار وهي اللّجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التّنمية التي أنشأهما مجلس المحافظين وتعمل داخل المؤسسة.

كما توجد أجهزة أخرى تعمل خارج الصندوق وهي المجموعات التي تشكلها الدول مثل مجموعة الخمسة، مجموعة السبعة ومجموعة الأربعة والعشرين (24) على سبيل المثال لا الحصر[24].

سنقوم بالدراسة المفصلة لهذه الأجهزة المسيرة والإستشارية **(الفرع الأول)** ثم سنتناول نقطتين مهمتين وهما العضوية في الصندوق ونظام التصويت فيه **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

أجهزة الصندوق

تعمل في الصندوق أجهزة مسيرة وأخرى إستشارية تلعب المجموعة الأولى الدور الرئيسي في إدارة وإتخاذ القرارات في الصندوق، في حين تقوم المجموعة الثانية بمرافقة المجموعة الأولى عن طريق تقديم المشورة.

---

[24]– قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي صندوق النقد الدولي ال «صند F.M.I » (الآليات والسياسات)، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص36–39.

أولا: الأجهزة المسيرة

هي الأجهزة الرئيسية في الصندوق والمذكورة في المادة 12 من إتفاقية تأسيس الصندوق تحت عنوان التنظيم والإدارة وتتكون هذه الأجهزة من:

1. مجلس المحافظين

يُعتبر أعلى هيئة لصنع القرار في الصندوق، يتكوّن مجلس المحافظين من محافظ واحد لكل دولة من الدول الأعضاء، والبالغ عددها 190 دولة كأخر إحصاء لسنة 2024[25]، ومُناوب واحد، وهم عادة وزراء المالية أو محافظي البنوك المركزية، وهم لا يخدمون لفترات محددة، ولكنهم يحتفظون بمناصبهم حتى يتم تعيين خلفائهم ويختار المجلس أحد المحافظين رئيسًا له[26].

عُقدت الجلسة التأسيسية لمجلس المحافظين الصندوق في مارس 1946، حيث بموجبها تم إتخاذ قرارات إضافية تحكم أنشطة الصندوق ليبدأ هذا الأخير في 1 مارس 1947 في تنفيذ عملياته [27].

فوض مجلس المحافظين معظم صلاحياته إلى المجلس التنفيذي للقيام بعملياته اليومية، ومع ذلك فقد إحتفظ بالعديد من الصلاحيات المهمة بما في ذلك:

- قبول وتعليق عضوية الدول الأعضاء.
- زيادة أو تقليل الحصص المصرح بها أو حصص المساهمين في الصندوق.
- تعديل موارد إتفاقية صندوق النقد الدولي.
- المصادقة على ميزانية الصندوق وبياناته المالية .. إلخ.

---

[25]– العضوية في صندوق النقد الدولي، المنشور على موقع الصندوق تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/14 على الساعة 21:26 على الموقع الالكتروني:

https://www.imf.org/en/imf members.

[26]– BERNHARD Fretiz-krockow, PARMESHWAR Ramlogan, international monetary fund handbook, its function, policies and operations, international monetary fund, secretary's dept, washington, 2007, p.70.

[27]– فلا نتين كاتاسونوف، بريتون وودز (الأحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث)، مرجع سابق، ص 88.

يجتمع مجلس المحافظين سنويا عادة في جلسة مشتركة مع نظيره في البنك الدولي وعادة ما يكون ذلك في سبتمبر أو أكتوبر، يجوز الدّعوة لإجتماعات خاصة لمجلس المحافظين عندما يطلب ذلك 15 عضوا أو أعضاء يتمتعون بربع إجمالي قوة التصويت، ولكن لم يحدث ذلك مطلقا حتى الآن.

النِّصاب القانوني لأي اجتماع هو أغلبية المحافظين الذين لا يقل عددهم عن ثلثي إجمالي قوة التصويت.

منذ عام 1953، يعقد إجتماعان (02) سنويًا في العاصمة واشنطن بالو.م.أ ويعقد كل إجتماع ثالث في دولة عضو أخرى غير الو.م.أ

توجد أيضا إجراءات لمجلس المحافظين للتصويت على سؤال محدد دون الدّعوة إلى الإجتماع.

2. المجلس التنفيذي

يتولى المجلس التنفيذي برئاسة المدير العام، إدارة الأعمال اليومية للصندوق من خلال الصلاحيات المفوضة له من قبل مجلس المحافظين، فهو جهاز صُنْع السياسات في صند، كما أنه المسؤول عن الموافقة على جميع عمليات الإقتراض التي يقوم بها الصندوق.

يشرف المجلس على المشاورات التي يجريها الصندوق مع الدول الأعضاء لتبرير سياساتها الاقتصادية والمالية، ضف إلى ذلك فالمجلس هو من يحدد سياسة الإستفادة من موارد الصندوق من مبالغ مالية وآليات الإقراض وكذا مضامين المشروطية ... إلخ.

يقوم المجلس التنفيذي بإختيار المدير العام لمدة خمسة (05) سنوات قابلة للتجديد بشرط أن لا يكون محافظا أو من المديرين التنفيذين.

يتألف المجلس التنفيذي من أربعة وعشرين (24) مديرا تنفيذيا يقوم كل منهم بتعيين مُناوب له، وتكون بيد ذلك المُناوب كل الصّلاحيات للتصرف نيابة عن المدير التنفيذي في حالة غيابه، يم تعيين خمسة (05) مديرين تنفيذين من قبل الدول الأعضاء الخمسة صاحبة أكبر الحصص

حاليا ويتم انتخاب المديرون التنفيذيون التسعة عشرة (19) من قبل الأعضاء أي من قبل 185 دولة عضو من أصل 190 دولة [28]، لمدة سنتين (02) قابلة للتجديد.

يعمل المديرون التنفيذيون بدوام كامل في المقر الرئيسي للصندوق في واشنطن العاصمة ويعمل المجلس التنفيذي في جلسات متواصلة فهو يجتمع كلما اقتضت أعمال الصندوق، وعادةً ما تُعقد الاجتماعات ثلاث (03) مرات في الأسبوع.

يكتمل النصاب القانوني عند حضور أغلبية المديرين التنفيذيين الذين لا يقل عددهم عن 50% من إجمالي قوة التصويت، يقضي المجلس عادة حوالي ثُلثي 2/3 وقته في مراقبة الدول الأعضاء وشؤون البرامج، وكذا مراقبة الميزانية[29]، كما يعتمد مجلس الإدارة على مجموعة من اللجان الدائمة لمساعدته في أداء مهامه، والتي تظم المديرين التنفيذيين، ويتم إعادة تشكيل هذه اللجان كل عامين(02) بعد الانتخابات الدّورية لأعضاء مجلس الإدارة، وبناء على مقترحات المدير العام، ومن بين هذه اللجان التابعة للمجلس التنفيذي نجد:

- **لجنة جدول الأعمال والإجراءات:** ويتمثل دورها في المساهمة في تطوير برنامج عمل المجلس التنفيذي والتّنفيذ السلس له.
- **لجنة التقرير السنوي:** تقوم بمراجعة وتقديم توصيات إلى المجلس بشأن شكل ومحتوى التقرير السنوي للصندوق، بما يتماشى مع أحكام اتفاقية التأسيس واللّوائح الداخلية، وكذا بما يُدعم التزام الصندوق بالشفافية ودوره في النظام النقدي الدولي.
- **لجنة الميزانية:** ودورها النظر في مقترحات ميزانية المدير العام والمواد الأخرى التي يوزعها المدير العام فيما يتعلق بالميزانيات الإدارية والرأسمالية لصندوق النقد الدولي.

---

[28]– العضوية في صندوق النقد الدولي، المنشورة بتاريخ 2024/03/19، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/14 على الساعة: 21:26 سا على الموقع الإلكتروني:

https://www.imf.org/en/imfmembers.

[29]– نفس المرجع:

https://www.imf.org/en/imfmembers.

– **لجنة الشؤون الإدارية للمجلس التنفيذي:** تقوم اللجنة بدراسة الجوانب المتعلقة بالموضوع وتقدم تقارير إلى المجلس التنفيذي، كما تدرس السياسة الإدارية المتعلقة بالعاملين في مكاتب المديرين التنفيذين.

– **لجنة التفسير:** تقدم اللجنة تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذي بشأن مسائل التفسير فيما يتعلق بالمسائل القانونية، ويرسل المجلس التنفيذي الأسئلة القانونية إلى اللجنة بناءًا على طلب المدير التنفيذي.

– **لجنة التقييم:** تتابع عن كثب وظيفة التقييم في الصندوق وتقدم المشورة للمجلس التنفيذي بشأن المسائل المتعلقة بالتقيِيمات.

– **لجنة المعاشات التعاقدية:** ووظيفتها البت في المسائل ذات الطبيعة السياسية العامة التي تنشأ بموجب خطة تقاعد الموظفين.

– **لجنة الأخلاقيات:** تقوم بدراسة المسائل المتعلقة بمدونة قواعد سلوك موظفي صندوق النقد الدولي، ويمكنها أيضا تقديم التوجيه للمدريين التنفيذيين بناءًا على طلبهم بشأن الجوانب الأخلاقية لسلوك موظفيهم[30].

3. المدير العام

يتم اختيار المدير العام من قبل مجلس الإدارة الذي يتولى رئاسته وهو أيضا رئيس طاقم صندوق النقد الدولي ويدير الشؤون اليومية تحت إشراف المجلس، تكون ولايته لمدة خمسة (05) سنوات قابلة للتجديد، ويساعد المدير العام في مهامه النائب الأول للمدير العام ونائبين (02) أخرين للمدير العام.

تجدر الإشارة إلى أن المدير العام لا يملك حق التصويت إلا بالصوت المرجح في حالة تساوي الأصوات، ويجوز له المشاركة في إجتماعات مجلس المحافظين، ولكن لا يصوت في تلك الإجتماعات.

[30]– BERNHARD Fritz– krockow, PARMESHWAR Ramlogan, the previous reference, Op.cit, P 73 et 74

تنتهي ولاية المدير العام بقرار من المجلس التنفيذي وهذا بديهي فمن له ولاية التعيين له ولاية إنهاء المهام وبحسب البيانات المصرح بها من طرف هذه الوكالة الأممية ونعني هنا الصندوق، علما انه يبلغ عدد العاملين بالصندوق إلى غاية 30 ابريل 2022 كأخر بيانات، 2908 موظف إداري[31].

ثانيا: الأجهزة الإستشارية

أنشأ مجلس المحافظين، إلى جانب الأجهزة المسيرة، أجهزة أخرى إستشارية تعمل داخل الصندوق وهي: اللجنة النقدية المالية الدولية ولجنة التنمية.

1. اللجنة النقدية المالية الدولية

تتشكل اللجنة النقدية المالية الدولية من 24 عضوا يُعين كل عضو منهم أو يُنتخب من طرف الدول أو مجموعات الدول التي لها الحق في التعيين أو إنتخاب عضو من مجلس الإدارة.

تظل اللجنة هيئة إستشارية تقدم المشورة لمجلس المحافظين وترفع تقاريرها له بشأن المسائل المتعلقة بما يلي:

- إدارة وتكييف النظام النقدي الدولي لضمان إستمرارية تشغيل النظام النقدي الدولي ومراقبة تطورات السيولة العالمية ونقل الموارد إلى البلدان النامية.
- دراسة مقترحات المجلس التنفيذي لتعديل موارد الإتفاقية.
- تقديم المشورة لمواجهة الإضطرابات المفاجئة التي قد تهدد النظام النقدي المالي الدولي.
- دراسة طلبات خاصة من مجلس المحافظين.

2. لجنة التنمية

وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظين صندوق النقد الدولي ومجلس محافظين البنك الدولي، ويتداول على تعيين أعضائها أطراف من الصندوق وأطراف البنك الدولي بنفس الطريقة

(31)– CLIFT Jeremy, qu'est–ce que le fond monétaire international ?, traduction (Lopinot Thierry et BOUFFIER Jeanne) s é, division des services multimédias du FMI, WASHINGTON 2004, P 15.

التي يعين بها او ينتخب بها أعضاء مجلس الإدارة أيضا، ومن مهام لجنة التنمية، دراسة ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية وتقديم المشورات حول الإجراءات التي تُحسن من عمليات تقديم تلك الموارد.

بالإضافة إلى هاتين اللجنتين الإستشارتين والمتمثلتين في اللجنة النقدية المالية الدولية ولجنة التنمية نجد أجهزة عامة أخرى إستشارية ولكن هذه الأجهزة تكون خارج الصندوق وتكون هذه الأجهزة في شكل مجموعات تشكلها الدول الأعضاء ومنها على سبيل المثال لا الحصر مجموعة الخمسة، مجموعة السبعة والتي أصبحت الأن مجمعة السبعة+ واحد بعد إنظمام روسيا إليها ، مجموعة الأربعة والعشرون ...إلخ.

الفرع الثاني

العضوية ونظام التصويت في الصندوق

تعتمد العضوية في نظام صندوق النقد الدولي على مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في الدول الطالبة الانضمام إلى الصندوق، وقبول عضوية الدولة يترتب عنه مجموعة من الحقوق والإلتزامات ولكن تخلُّف الدولة عن أداء إلتزاماتها يُحدث اثرًا على عضويتها في هذه المؤسسة.

بمجرد انضمام الدولة إلى الصندوق يترتب عنه حقها في المشاركة في إتخاذ القرارات وهذا عبر قناة التصويت.

أولا: العضوية

يضم صندوق النقد الدولي، الأعضاء الأصليين الذين حضروا مؤتمر بريتون وودز ووقعوا على الإتفاقية قبل 31 ديسمبر 1945، أما الدول الأعضاء غير الاصلية فهي بطبيعة الحال كل الدول المنظمة إلى إتفاقية إنشاء الصندوق بعد سنة 1945[32]، وتعتمد أهلية العضوية على ثلاث شروط وتتمثل في:

[32]– قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص40.

- التقدم بالطلب إلى الصندوق، ليقوم المجلس التنفيذي بفحصه وتقديم تقرير بشأنه إلى مجلس المحافظين للبث في قبول العضوية من عدمها.
- أن تكون الدولة الطالبة للعضوية مُستقلة ومُسيطرة على شؤونها الخارجية.
- أن تكون الدولة طالبة العضوية مستعدة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها[33].

تلتزم الدولة العضوية باتفاقية الصندوق، وفي حالة إخلالها بالتزاماتها فقد تُسحب منها العضوية وهو ما يُعرف بالإيقاف.

يجوز للدولة الانسحاب من عضوية الصندوق بإرادتها المنفردة وهو ما يُعرف بالإنسحاب الإختياري، على أن تقوم بإخطار الصندوق بذلك الانسحاب كتابيا، وبعد تسوية وتصفية كل الحسابات الكائنة بين الصندوق والدولة المنسحبة[34].

ثانيا: نظام التصويت في الصندوق

يعتمد صندوق النقد الدولي على طريقة التصويت الموازن، حيث تتمتع كل دولة عضو ب 250 صوتا، يُضاف إليها صوتٌ عن كل جزء من حصتها يتجاوز ال 100.000 وحدة من حقوق السحب الخاصة، كما تحصل كل دولة عضو على صوت عن كل قسط من إستعمال عملتها يتجاوز ال 100.000 وحدة من حقوق السحب الخاصة التي تملكها تُباع إلى دول أخرى، كما يُخصم من أصوات البلد المُقترض عن كل قسط يساوي 400.000 وحدة حقوق السحب الخاصة يقترضها من الصندوق[35].

---

[33]– بوحبل عز الدين، المؤسسات المالية الدولية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية « دراسة حالة الجزائر»، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة جيجل، 2010، ص 50.

[34]–صندوق النقد الدولي، إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، إدارة الخدمات المؤسستية والمنشآت، ط4، 2020، المادة الرابعة والعشرون (24)، إنهاء المشاركة، ص 52–55.

تحميل الإتفاقية الصندوق على موقع:

https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf

[35]– قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 42.

أما إتخاذ القرارات في هذه المؤسسة فيتميز بالتّدرج فيما يتعلق بنسب الأصوات اللازمة لإصدار تلك القرارات، إذ تتخذ بالأغلبية البسيطة من الأصوات المُعبر عنها في القضايا العادية وبأغلبية 70%لا بالنسبة للقرارات ذات الطبيعة العملياتية، وبأغلبية 85% بالنسبة للمسائل المتعلقة بهيكل الصندوق أو تعديل الحصص، فمثلا تتمتع الو.م.أ بحصة تبلغ قيمتها 82994، 2 مليون من حقوق السحب الخاصة إضافة إلى 250 صوتا أساسيا لذلك فهي تتمتع ب 16.50 % من مجمل قوة التصويت[36]، وهو ما يُبين هيمنة الو.م.أ على سياسة الصندوق، لهذا فإن تمرير القرارات المهمة لا يمكن أن يكون دون تصويتها هي عليها[37].

المطلب الثاني

موارد الصندوق ودوره في التنمية

تأتي معظم موارد الصندوق المخصصة للإقتراض مما يقدمه أعضاءه، وتعتبر هذه المساهمات من الحصص كخط دفاع رئيسي أول، أما عمليات الإقتراض الثنائية أو المتعددة الأطراف وكذا بيع الذهب فتُعتبر خط دفاع ثانوي ثاني، وهي من المصادر التكميلية للموارد المستمدة من حصص الأعضاء.

تُستخدم هذه الموارد في مواجهة الأزمات الاقتصادية، يُقدمها الصندوق كمساعدات للدول التي تُعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها كما يقوم الصندوق بدور الرقابة وهذا لتدارك الأخطار التي قد تطرأ على المعاملات المالية الدولية وهذا لتجنب الأزمات المالية والإقتصادية العالمية[38].

سندرس موارد الصندوق أولا **(الفرع الأول)** ثم ننتقل إلى دراسة دور الصندوق في التنمية الاقتصادية **(الفرع الثاني)**.

---

[36]– حصص البلدان الأعضاء، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/15 على الساعة 19:50سا على الموقع:
https://www.imf.org/about/executive-board/%20members-quotas

[37]– قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص43 و44.

[38]– دودان حنان، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات المديونية الخارجية: دراسة مقارنة بين المديونية في الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي خلال فترو (2008 –2015)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3– إبراهيم سلطان شيبوط ، 2019، ص 10 .

الفرع الأول

موارد الصندوق

يتحدد إجمالي موارد الصندوق من اشتراكات الدول الأعضاء والمتمثلة أساسًا في حصصها في الصندوق.

كما أن هناك موارد إضافية قد يلجأ إليها هذا الأخير، في حالة إنخفاظ موارده، كقيامه بالإقتراض من الدول أو بيع إحتياطات الذهب الموجود بحوزته، كما يحصل الصنوق على موارد أخرى مثل الفوائد التي تدفعها الدول المُقترضة منه[39].

أولا: اشتراكات الأعضاء

تُعتبر اشتراكات الأعضاء أو الحصص، المصدر الرئيسي لموارد الصندوق، التي تسددها الدول بعد الانضمام إليه.

تدفع الدول 25% من اشتراكاتها أو حصصها بحقوق السحب الخاصة[40]، علما أن هذه النسبة كانت تُدفع ذهبًا قبل تعديل 1978، وتدفع الدول 75% من حصتها بعملتها الوطنية، يُصب هذا المبلغ في حسابات الصندوق لدى البنوك المركزية الكبرى.

ترتبط حصة كل بلد عضو بمكانته الاقتصادية والتي تُقدر بمجموعة من المؤشرات كالناتج القومي، وحجم التجارة الدولية...إلخ[41].

---

[39]– حامد نور الدين، آثار العولمة الاقتصادية من خلال السياسات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية على مديونية الدول النامية– دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 85.

[40]– حقوق السحب الخاصة: هي عبارة عن أصول إحتياطية إصطناعية، لا يمكن إعتبارها نقودًا، وإنما هي آلية إبتكرها الصندوق لتوفير السيولة التي تحتاج إليها، تفتح البنوك المركزية للدول بندًا للموجودات خاصًا بهذه الوحدات أي وحدات السحب الخاصة، ضمن باب الأصول الإحتياطية وبالمقابل تفتح حسابًا للتخصيصات بهذه الوحدة ضمن باب الخصوم، وكذلك يفتح الصندوق حسابا لكل عضو مشارك في هذا النظام (أي نظام حقوق السحب الخاصة).
فليس لهذه الوحدات وجود مادي، فهي حسابات دفترية متولدة عن قيود دائنة ومدينة في وقت واحد.

[41]– ياسر الحويش، "حقوق السحب الخاصة، مفهومها، واقعها، مستقبلها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 30، ع 2، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2014، ص 13 و14.

تلعب حصص الأعضاء دورا محوريا في عمليات الصندوق نذكر منها على سبيل المثال:

– القدرة على الإقراض: فالحصص هي التي تحدد إلى حد كبير قدرة الصندوق على الإقراض، فقيمة القرض الممنوح لدولة ما يُوازي حصتها في الصندوق.

– حق التصويت: تحدد الحصص إلى حد كبير توزيع قوة التصويت في الصندوق وبالتالي التأثير النسبي للأعضاء في صنع القرارات في الصندوق[42].

ثانيا: الإقتراض وبيع الذهب

وضع الصندوق خط دفاعي ثاني يمكن اللجوء إليه ويتمثل في الإقتراض أو يبيع الذهب كما يمكن أن يلجأ إلى موارد أخرى مثل الإحتياطات والرسوم.

1. الإقتراض

تشكل حصص العضوية مصدر التمويل الرئيسي للصندوق، إلاّ أنه يستطيع تكميل موارده من خلال اللجوء إلى الإقتراض الذي قد يأخذ صيغة إتفاقات الإقتراض الدائمة على أساس متعدد الأطراف لإستخدامها لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي، وهُما "الإتفاقات الجديدة للإقتراض" في صيغتها الموسعة و"الإتفاقات العامة للإقتراض" وهي عبارة عن بطاقة إقتراض تُعادل 370 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 570 مليار دولار أمريكي) ويمكن للصندوق تفعيل هذين الإتفاقين إذا ما رأى قدرته على الإلتزام بالتسديد، فآجال التسديد قد لا تكفي لسد إحتيادات بلدانه الأعضاء[43].

---

[42]– صالحي صالح، «إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره، دراسات إقتصادية»، دورية مختصة في العلوم الاقتصادية، ع 1، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة، جمعية إبن خلدون العلمية، الجزائر، 1999، ص 16 و17.

[43]– أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية(التبادل الدولي، المدفوعات الدولية، النظام النقدي الدولي)،ج1، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 384.

إضافة إلى إتفاقيات الإقتراض المتعددة الأطراف، وقّع الصندوق عددًا من إتفاقيات الإقترتض الثنائية، في سنة 2012 قامت الجزائر بإقراض صندوق النقد الدولي 5 مليار دولار بعد قيام هذا الأخير بطرح هذا المبلغ للإكتتاب[44].

تعتبر إتفاقيات إقتراض الصندوق إتفاقيات لا تقتصر على الدول الأعضاء فيه فحسب، بل يمكن له الإقتراض من الدول غير المشاركة في الصندوق [45].

2. بيع الذهب

قد يلجأ الصندوق إلى بيع جزء من الذهب المملوك له بهدف توفير موارد إضافية، وهذا ما تم فعلاً في إطار إصلاح نظام بريتون وودز الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978، إذ تم الترخيص للصندوق ببيع سُدس (1/6) من مخزونه من الذهب في الأسواق العالمية وذلك في عملية بيع دامت 4 سنوات بدأت سنة 1976[46].

يجوز بيع الذهب أو قبوله من البلدان الأعضاء كوسيلة للدفع ولكن يُشترط موافقة أغلبية 85% من مجموع أصوات الأعضاء، وهذه العملية لا تتم إلا بموافقة مجلس المحافظين، ولقد حصل الصندوق على حيازاته من الذهب عبر أربعة قنوات رئيسية وهي:

- عندما تم إنشاء الصندوق سنة 1944، تقرر إستخدام الذهب في دفع 25% من إشتراكات العضوية الأولية وزيادات الحصص اللاحقة.
- كان الذهب يُستخدم في العادة كعقد سداد لجميع مدفوعات الرسوم.

---

(44)– الجزائر تُقرض صندوق النقد الدولي 5 مليارات دولار، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/05/19 على الساعة 16:30سا على الموقع : https://m.alarab.qa/article/21/10/2012/2/213035

(45)– لبيوض أسماء، المشروطية في السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي وإنعكاساتها على الدول النامية "حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص: قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد باديس، مستغانم، 2018، ص 53-55.

(46)– برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد– دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009، ص 48.

– كانت هناك إمكانية للبلد العضو الذي يرغب في الحصول على عُملة بلد أخر بأن يبيع ذهبًا للصنودق مقابل الحصول عليها.

– يمكن للبلدان الأعضاء إستخدام الذهب أيضًا في سداد القروض المقدمة من الصندوق[47].

بالإضافة إلى موارد أخرى يتحصل عليها الصندوق من الإحتياطات التي يُنشئها من الإيرَادَاتْ التي يحصل عليها جراء تقديم القروض للدول الأعضاء، وكذلك الرسوم التي يفرضها على القروض التي يقدمها للأعضاء وتتحدد قيمتها في بداية كل سنة مالية[48].

الفرع الثاني

دور الصندوق في التنمية الاقتصادية

يبرز دور الصندوق في التنمية الاقتصادية من خلال المساعدات التي يقدمها للأعضاء، كما يُمارس الصندوق الرقابة وهذا للحفاظ على التوازن النقدي الدولي والتنبؤ بالأزمات الاقتصادية قبل حدوثها.

أولا: مساعدات الصندوق

يقدم الصندوق نوعين من المساعدات، مساعدات مالية وأخرى فنية.

1. المساعدات المالية

تأخذ المساعدات التي يقدمها الصندوق عدَّة أشكال نذكر بعضا منها على سبيل المثال:

---

[47]– قريدة معمر، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص37 و38.

[48]– والع سهيلة، الإلتزامات الدولية لأنظمة الصرف والقواعد المطبقة في ظل التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1– بن يوسف بن خدة، 2021، ص 170.

أ. التسهيل التمويلي المُمدد

يُقَدَم هذا التسهيل للبلد الذي يعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات، الذي من خلاله يمكن الحصول على 68% من حصة البلد العضو طالب التسهيل في الصندوق سنويا، وأكثر من 300% من حصته خلال 3 أو 4 سنوات.

يقوم البلد بإعادة القرض الممنوح له على أقساط نصف سنوية عددها 12 قسطا خلال فترة تسديد تتراوح بين 4,5 سنوات إلى 10 سنوات.

ب. التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي

تم إنشاء هذا التسهيل في مارس 1986 وهو مُوجه للبلدان المنخفضة الدّخل، يخضع البلد الطالب للتسهيل، لبرامج تصحيح هيكلي متوسط المدى يغطي فترة 3 سنوات، ويترافق مع إعداد برامج سنوية مُفصلة، يحصل فيها البلد على الشريحة الإئتمانية في السنة الأولى تساوي 15% من حصته في الصندوق، تتبعها شريحتان إئتمانيتان في السنة الثانية والثالثة مقدارها 20% من حصة العضو وتبلغ سعر الفائدة على تلك القروض 0,5 %، يُسدد على أقساط خلال فترة تتراوح بين 5,5 سنة و10 سنوات[49].

إضافة إلى أنواع أخرى من المساعدات مثل الشرائح الإئتمانية، الشريحة الإحتياطية، التسهيل التمويلي التعويض الطارئ، التسهيل التمويلي للمخزونات الإحتياطية ... إلخ[50].

2. المساعدات الفنية

أنشأ الصندوق سنة 1992، لجنة المساعدات الفنية التي أُسندت

---

[49]– صالحي صالح ،« ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ دراسات إقتصادية» دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، ع 1، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة، جمعية إبن خلدون العلمية، الجزائر، 1999، ص103 و104.

[50]– نفس المرجع، ص 102–107.

لها مهمة تقديم المشورة اللازمة بخصوص جميع جوانب المساعدات الفنية، ضف إلى تنسيق المساعدة الفنية بين مختلف الإدارات داخل الصندوق، يمكن تقسيم هذه المساعدات الفنية إلى خمسة أنواع:

- المساعدات الفنية المتعلقة بتصميم وتنفيذ السياسات المالية والنقدية.
- المساعدات الفنية المرتبطة ببناء المؤسسات وتطويرها كالمصارف المركزية، وزارة المالية...الخ
- المساعدات الفنية المتعلقة بجمع الإحصاءات وتحسين دقتها.
- المساعدات الفنية المرتبطة بمراجعة القوانين والتشريعات وإعادة صياغتها.
- المساعدات الفنية المتعلقة بتدريب المسؤولين والموظفين الرسميين.

ثانيا: الدور الرقابي للصندوق

تُعتبر الرقابة أمر ضروري لتحديد المخاطر التي قد يتعين أن تعلجها السياسات للحفاظ على النمو، وينطوي عمل الصندوق على شقين أساسيين، الأول هو الرقابة الثنائية أو الرقابة القطرية والثاني هو الرقابة متعددة الأطراف وهي الرقابة الإقليمية والعالمية[51].

1. الرقابة القطرية

هي مشاورات ثنائية بين خبراء الصندوق والبلد العضو، يتم إستعراض التطورات والسياسات الاقتصادية التي ينتهجها البلد العضو، كما تتناول المشاورات السياسات الهيكلية للبلد العضو[52].

يتطرق الخبراء إلى القضايا الاجتماعية والصناعية وكذا القضايا المتعلقة بسوق العمل وتوزيع الدخل وقضايا البيئة ،وعلى أساس هذه المشاورات يتم مناقشة سياسة البلد العضو.

---

[51]– نمديل وحيد، آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية : دراسة حالة صندوق النقد الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصادي دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2014، ص 96.

[52]– عساس إيمان، إصلاحات صندوق النقد الدولي وإنعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2012، ص 39 و40 .

2. الرقابة الإقليمية والعالمية

يتولى الصندوق من خلال الرقابة الإقليمية رصد الإتجاهات الاقتصادية السائدة عالميا وإقليميا، ويحلل التداعيات التي تنتقل إلى الاقتصاد العالمي في سياسات البلدان الأعضاء، وأهم الأدوات لدى الصنودق في مجال الرقابة متعددة الأطراف التي يصدرها بإنتظام بحيث تكون بعنوان آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الراصد المالي، ومجموع التقارير هذه الصادرة عن الصندوق تقوم بتحليل مفصل للإقتصاد العالمي وآفاق نموه[53].

[53]– مجلخ سليم، إنعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2009، ص16 و 17.

المبحث الثاني

مجموعة البريكس

ظهرت تسمية بريك في نوفمبر 2001 حين عبّر الخبير الاقتصادي للبنك الاستثماري الأمريكي غلودمان ساكس، جيم أونيل لأول مرة عن رأيه بأنّ اقتصاديات البرازيل، روسيا، الهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن 21 واستخدم جيم أونيل "بريك" كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيدا عن مجموعة الدول الصناعية، وعلى رأسهم الو.أ.م، وبانضمام جنوب افريقيا إلى المجموعة تغيّر الاسم إلى "بريكس"، ومع انضمام دول أخرى سنة 2024 أصبحت هذه المجموعة تُسمى بمجموعة "بريكس بلوس(+)".[54]

إذا كان الخبير الاقتصادي جيم أونيل هو أول من ألقى الضوء على هذا الاتحاد، إلاّ أن جذور وفكرة تأسيس هذه المجموعة تعود إلى عهد ستالين، حيث دعا إلى إنشاء تكتّل اقتصادي يجمع كل من الاتحاد السوفياتي سابقا، الصين والهند، ولكن هذا الحلم سرعان ما انْدثر بوفاته ليعود إلى الواجهة في تسعينيات القرن الماضي بعد تعيين بريماكوف وزيرا لخارجية روسيا في عهد بوريس يلتسن، يُعرف باسم "**مبدأ بريماكوف**" وتدور ملامحه حول إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، واقتراح إنشاء تحالف أُوراسي بين روسيا، الصين والهند بوصفه مثلثا استراتيجيا يُوازن القوة الأمريكية. كانت أُولى بوادر هذا التعاون هو اسهام روسيا الاتحادية في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون.[55]

ابتداءً من سنة 2001، ظهر تجمع اقتصادي عالمي ذات التّوجه الاشتراكي واللّبرالي على السواء، حيث عانت بلدانه من ويلات الاستعمار على خلاف روسيا **(المطلب الأول)** فأنشأ ذلك التجمع مؤسستان ماليتان والمتمثلتان في بنك التنمية الجديد NDB **(المطلب الثاني)**، وترتيبات

---

(54) بوخرص غنية، «"بريكس" الصوت الجديد لمواجهة الهيمنة الأمريكية، مخبر التحديات الأفريقية الراهنة ومكانة الجزائر منها»، دراسات اقتصادية، م 17، ع 2، جامعة الجزائر3- إبراهيم سلطان شيبوط، 2023،ص 655.

(55) طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2012، ص 37 و 38.

احتياطي الطوارئ CRA لتستغل موارد بنك التنمية الجديد في تعزيز الشراكة بينهما، وكسر الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول

الأنظمة الاقتصادية لدول البريكس

تعتبر مجموعة البريكس التّكتل الاقتصادي الوحيد الذي يجمع بين النظام الاشتراكي والنظام اللبرالي على نفس قدم المساواة في صنع القرار داخل بنك التنمية الجديد، فنجد النظام الاشتراكي الذي تتشبث به الصين وروسيا **(الفرع الأول)**، والنظام اللبرالي الذي تأخذ به كلّ من الهند، جنوب إفريقيا والبرازيل **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

النظام الاشتراكي

سيتم دراسة تاريخ النظام الاشتراكي ومراحل المد والجزر الذي مرّ به في روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية.

أولا روسيا

شهد الاتحاد السوفياتي في المدّة ما بين 1918-1939م الكثير من الأحداث الداخلية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فقد تغيّر شكل النظام السياسي الذي حكم روسيا القيصرية حقبة طويلة بعد الإصلاحات الليبرالية المعتدلة التي قام بها ألكسندر الثاني قيصر روسيا والمتمثلة في إلغاء نظام القنانة 1861م [56].

[56] نظام القنانة: تمّ إلغاء هذا النظام عام 1861م، وهو أول وأهم إصلاح ليبيرالي في عهد ألكسندر الثاني، حيث تحرر ما يزيد عن 23 مليون فلاح روسي بعد إلغاء هذا النظام، بل وأصبح الفلاحون مُلاك حواص للأراضي التابعة للدولة. للاطلاع اكثر أنظر:

Mee Arther, Hammerton J.A, INNES M-A, Harmsworth history of the world , Seventh Volume; Carmelite House, London, 1909, P 5193-5195.

ظهرت آيديولوجيا جديدة في هذه المدّة أي منذ سنة 1918، تمثلت في الاشتراكية التي أحدثت تغييرا جذريا في المجتمع الروسي، وهذا بعدما اندلعت الثورة البلشفية سنة 1917، [57] بسبب الظلم والدكتاتورية التي هيأت المناخ لنجاح الثورة ليتم إسقاط حكم آل رومانوف وقيام الاتحاد السوفياتي، ليوضع أول دستور سنة 1918 الذي نصّ في مادة 10 على أنّ "**الجمهورية الروسية هي مجتمع إشتراكي حرّ لجميع العاملين في روسيا، أنّ السلطة بأكملها داخل حدود الجمهورية السوفياتية الاتحادية الاشتراكية الروسية، تنتمي إلى جميع الشعب العامل في روسيا، المتّحدين في السوفياتيات الحَضَرِية والرِّيفية**"[58].

ولكن سرعان ما اشتعلت الحرب الداخلية بين الحكومة الروسية الفتية، مدعومين بالعمال والمُلقبين بالروس الحُمر ضدّ المعارضة الروسية المتمثلة في القوات المضادة للثورة الروسية[59]، والتي أُطلق عليها الروس البيض، الراغبة في إقامة نظام برلماني ديموقراطي على غرار النظام الفرنسي أو البريطاني[60].

---

[57] الثورة البلشفية: الملقبة كذلك بالثورة الروسية التي كانت على مرحلتين، الأولى بإسقاط القيصر، والثانية في 25 أكتوبر 1917، التي قادها فلادمير لينين، وقائد الجيش الأحمر ليون تروتسكي وكامل الحزب البُلشفي والجماهير العُمالية، وقامت الثورة على أفكار كارل ماركس.

للمزيد انظر: روسيا وتطويرها التاريخي (862م-2022م) المنشور بتاريخ: 2022/03/24 تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/25 على الساعة 19:00سا، على الموقع:

https://democraticac.de/?p=81263

[58] دستور الاتحاد الروسي 1918، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/25 على الساعة 20:00س على الموقع:

https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_1918

[59] سعت دول الوفاق في 1918 التدخل لإسقاط الدولة السوفياتية الشيوعية، والمتمثلة في الدول الخمسة الكبار وهي (الو.م.أ ، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا واليابان) حيث عقدت مؤتمر في باريس اتفقت كل من فرنسا والو.م.أ اتفاقاً ثنائيًا بالتصدي للثورة الروسية، والقضاء عليها وتوزيع مناطق النفوذ الغنية بالنفط بينهما، كما قامت بريطانيا وفرنسا بتمويل المعارضة الروسية، ولكنها باءت بالفشل وتمكن الشيوعيون في عام 1921 من استرجاع الأراضي التي فُقدت منهم بسبب الثورة الأهلية أو الداخلية، واستطاع لنين القضاء على المعارضة التي يقودها الليبراليون المناهضون للنظام الشيوعي.

للاطلاع أكثر أنظر: قحطان حميد كاظم، أحمد محمد جاسم عبد، «التطورات الداخلية في الاتحاد السوفياتي 1918-1939م»،ع 17، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، 2014، ص 277-279.

[60] إيناس سعدي عبد الله، من القيصرية إلى الاشتراكية تاريخ روسيا الحديث 1894-1917، ط1، أشور بانيبال للكتاب، بغداد، 2019، ص144.

رغم أنّ المادة 3 من دستور الاتحاد السوفياتي لسنة 1918م قد ألغى جميع أشكال الملكية الخاصة ونقل الملكية إلى الدولة إلا أن الرئيس لينين قد أعلن عن سياسية اقتصادية جديدة. تنتهج لحدّ ما عودة حرية المبادلات ويترك رأسمال الفرد ويُدمج القطاع الاشتراكي والقطاع الفردي اللّيبرالي معًا، وبالتالي ظهور شيء من الليبرالية في الدولة الشيوعية، وهذا بسبب القوى البرجوازية التي تشدد الصعوبات الاقتصادية عن قصد، أملا في القضاء على النظام الاشتراكي الذي يقوده الحزب الشيوعي برآسة لنين وهو ما جعله يقوم بإصلاحات في الجانب الزراعي والصناعي إضافة إلى إعادة حرية التجارة الداخلية، كما خوّل لنين للشركات الأجنبية امتياز استثمار المناجم، وهذا ليحد من مؤامرة الرأسماليين الذين يغلقون المصانع ويُسرحون العمال أملا في ثورة أخرى تقوم لإسقاط النظام الشيوعي[61].

ظلّ لنين في خطاباته وكتاباته الأخيرة يُعرج على ثلاثة أشياء اعتبرها أساسية وهي التعليم، تشجيع البناء السريع للجمعيات التعاونية الزراعية، أما النقطة الثالثة التي كانت تُؤرق لنين فهي مشكلة القوميات والأقليات العرقية، وهو سبب الصراعات إلى حدّ السّاعة في روسيا[62].

بعد وفاة لنين عام 1924، خلفه جوزيف ستالي الذي وضع نموذجا اقتصاديا يقوم على مجموعة من المبادئ المتناسقة فيما بينها[63].

---

[61] إيناس سعدي عبد الله، الطريق إلى أكتوبر (الصراع السياسي على السلطة في روسيا)، ط1، أشوريا نيبال للكتاب، بغداد، 2015، ص68.

[62] ريتشارد أبيجنانزى، أوسكار زاريت، لنين والثورة الروسية، ترجمة (محي الدين مزيد)، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص 182-184.

[63] تتمثل الإصلاحات التي قام بها ستالين في:

- التخطيط الموجه والإدارة المركزية للاقتصاد.
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- نظام مصرفي أحادي المستوى (بنك حكومي وعدّة بنوك متخصصة لها شبكة فروع واسعة).
- تنظيم الدولة للأسعار والتعريفات وما ذلك.
- ملكية الدولة للموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج

وهنا يتبين أنّ هذه الإصلاحات هي مزيج من المصالح العامة والشخصية.

لقد استطاع هذا النموذج الاقتصادي الستاليني أن يؤثر في المجتمع الأمريكي، المثقفين منهم خاصة مثل "هاري وايت" مهندس المشروع الأمريكي في مؤتمر بريتون وودز، حيث انتشرت الأفكار الاشتراكية في أوساط اللّبرالية الأمريكية منذ منتصف الثلاثينيات وهذا نتيجة لإخفاقات النموذج الرأسمالي أمام المجتمع الأمريكي الذي عانى من الكساد الكبير في اندلاع الحرب العالمية الثانية.

فارق ستالين الحياة سنة 1953، ليتوالى على رئاسة الاتحاد السوفياتي رؤساء إتسم بعضهم بالقوة في قيادة الحزب الشيوعي، بينما إتّسم البعض الآخر بالضعف[64].

عُيّن ميخائيل غورباتشوف رئيسا للحزب الشيوعي سنة 1985، فقام بالتّخلص من جميع قادة الحزب واستبدالهم بقادة جدد منهم بوريس يلتسن سنة 1991م، كما قام بتغيير نظام الحكم وتبنى النظام اللبرالي تحت مُسمى "**البيريسترويكا**"[65] كما انتهج ساسة "**غلاسنُوست**"[66] بحجة الانفتاح والشفافية، كما قام بسن قانون التعاونيات سنة 1988 الذي سمح بالملكية الخاصة للمصالح في قطاع الخدمات، التصنيع، التجارة الخارجية، وقام بإلغاء احتكار وزارة الخارجية للعمليات التجارية، كما قام بسن قانون المشاريع[67].

بحلول 1990 بدأت اللبرالية الغربية تنمو وتتفشى في الاتحاد السوفياتي، وبوصول غورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفياتي، أعلن بصفته رئيسا للاتحاد بإنهاء الحرب الباردة في نفس السنة وذلك بمشاركة رونالد ريغان رئيس الو.م.أ لكن سرعان ما انقلب عليه الشيوعيون المحافظون المعارضون لبرنامجه الاصطلاحي ليتم عزله.

---

[64] فلاتين كاناسونوف، بريتون وودز (الأحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث)، مرجع سابق، ص 179-182.

[65] البيريسترويكا: تعني إعادة الهيكلة وهو برنامج للإصلاح الاقتصادي أطلقه الرئيس ميخائيل غورباتشوف والذي سعى من خلاله إلى تبني النظام الليبرالي والتخلي عن النظام الاشتراكي.

[66] غلاسنوست: والتي تعني الشفافية أي منح المواطنين حرية الوصول إلى المعلومات والحصول عليها، وهي السياسة التي أدّت إلى انفلات السيطرة على الأعلام من يد الحكومة وأصبحت وسائل الإعلام قوة رابعة تحارب النظام الاشتراكي السوفياتي.

[67] قانون المشاريع: وهو القانون الذي سمح للأجانب بالاستثمار في الاتحاد السوفياتي باعتماد قاعدة 49/51% مع تذمر الشركاء الغربيين، قامت الحكومة بمراجعة الشروط والسماح بملكية أغلبية المشروع والسيطرة لجهات أجنبية.

أعاده للرئاسة بريس يلتسن ولكنه سرعان ما استقال في 25 ديسمبر 1991، بعد ما كافأته الو.م.أ بمنحه جائزة نوبل للسلام سنة 1990.

كتب غورباتشوف مدافعا عن أفكاره اللبرالية وناقمًا للنظام الاشتراكي الشيوعي "**حين بادرت إلى إطلاق البيريسترويكا رأيتها انقلابًا جذريًا على سياسة الحزب الشيوعي الاشتراكي...**"[68].

في 29 جوان 1991 يُنتخب بوريس يلتسن رئيسا لروسيا الاتحادية، وهذا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي باستقالة آخر رئيس لها وهو ميخائيل غورباتشوف.

بدأ عهد بوريس يلتسن باتباع سياسة سلفه غورباتشوف وذلك بالانفتاح والاندماج مع الغرب، وتميزت فترة حكمه بالفوضى العارمة وأزمة اقتصادية عنيفة[69]، كما انتشر الفساد على مستوى النخبة الحاكمة، وظهرت الطبقة البرجوازية اللّبرالية وذلك نتيجة قيام حكومة يلستن بخوصصة المؤسسات العمومية الروسية[70].

اتجهت روسيا بقيادة يلتسن إلى الاقتراض من صند الذي فرض عليها شروطا قاسية، تصب في مجملها في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي وتحطيم آخر ما تبقى من آثار الشيوعية الاشتراكية[71]. كما قدّم الصندوق مساعدته الفنية للخروج من الأزمة وهو ما أسفر عن تغيير

---

[68] غورباتشوف ميخائيل، روسيا الجديدة، ترجمة (فايز الصياغ)، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2015، ص182-185.

[69] ستروب تالبوت، دور الجهود الأمريكية في إقناع الروس بقبول المزيد من التنازلات، 2022/07/14. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/26 على الساعة 20:00سا على الموقع:
https://www.al-jazirah.com/2022/220714/ee3.html/

[70] ندى حطيط، من المسؤول عن الحرب الباردة الجديدة، 2017/05/3، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/26 على الساعة 20:10سا، على الموقع:
https://aawsat.com/home/article/917626/من-المسؤول-عن-الحرب-الباردة-الجديدة؟

[71] نيري وودز، قلاع العولمة (عن صندوق النقد الدولي، البك الدولي والمقترضين)، ترجمة (محمد رشدي محمد سالم)، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 223 و224.

الدستور الروسي الصادر عام 1993، حيث تمّ إلغاء الاشتراكية من الدستور ونص على النظام الليبرالي من خلال حقّ التملك الخاص[72].

استقال بوري يلتسن في 1999/12/31 بعد توقيع خليفته فلادمير بوتين على مرسوم رئاسي، وبعد التصديق عليه من مجلس الدوما، حتي يضمن لنفسه ولعائلته مستقبلا آمنا وعدم مسائلته أو محاكمته من طرف الشيوعيين ليبدأ عهد جديد من روسيا الاتحادية بزعامة فلادمير بوتين[73].

ثانيا: جمهورية الصين الشعبية

يبدأ التاريخ الصيني بظهور خمسة أباطرة أسطوريين اعتبرهم الصينيون أنصاف آلهة وعبدوهم، ثمّ ظهرت في القرن 21 ق.م أوّل أسرة في تاريخ الصين وهي أسرة شِيَا التي بدأ تطبيق نظام العبودية فيها.

وتولت الأسر الحاكمة في الصين، وكانت منقسمة إلى عدّة دول متفرِّقة تحارب بعضها البعض، وبوصول أسرة تشين (chin) إلى الحكم، سيطرت على كامل أراضي الصين ومنها اشتقت الصين اسمها. [74]

تداولت أسر في الصين على الحكم كأسرة منج، ولكن بعد تعرّضها للغزو المغولي الذين استولوا على الحكم وسيطروا على العرش واتبعوا سياسة العزلة. وظلت الصين على هذا الحال حتى سنة 1830 حيث اندلعت حرب الأفيون بين الصين وبريطانيا، خسرت الصين الحرب فوقّعت على معاهدة نان كينج التي بموجبها فتحت موانئها في وجه التجارة الأجنبية، استولت بريطانيا على جزيرة هونج كونج، كما تحصلت على امتيازات في منطقة شنغهاي وكان ذلك سنة 1845،

---

[72] انظر المواد 1، 9، 35 من دستور روسيا الاتحادية الصادر عام 1993، على الموقع:
https://www.constititeproject.org/constitution/Russia_1993

[73] ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2013، ص12 و 13.

[74] وجيه أحمد عبد الكريم، ماوتسي تونغ (العملاق الأصفر الذي أخرج المارد الصيني من قمقمه)، د.ط، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2011، ص 16-20.

وتحصلت فرنسا في سنة 1849 وألمانيا على منطقتي كانتون وتيان تسين وهانيكو عام 1861، كما تحصلت روسيا على امتيازات في منطقة تيان تسين عام 1866، لتقوم الدول الأجنبية بدمج مناطق الامتياز من أجل إنشاء منطقة امتياز دولية.[75]

اندلعت مواجهة عسكرية بين الصين واليابان ما بين 1894 و1895 وانتهت الحرب بخسارة الصين وتوقيع معاهدة شيمو نو سيكي.[76]

تمّ اسقاط الإمبراطورية الصينية لتنتقل الصين إلى رئاسة جمهورية سنة 1911، إلّا أنّ الأراضي المقتطعة من الأجانب مثل اليابان ظلّت بحوزتهم، لتندلع سنة 1937 الحرب بين الصين واليابان ورغم خسارة الحكومة الوطنية آنذاك المعروفة بالكومنتاج تحت قيادة شيانج كاي شك، إلا أن المقاومة الشعبية ظلت قائمة إلى أن تدخلت الو.م.أ للقضاء على اليابان حيث أعلنت هذه الأخيرة استلامها في أوت 1945.

ظلت الحرب مشتعلة بين الحزب الشيوعي الوطني[77] بقيادة ماوتسي تنغ والحزب الشعبي الوطني، بقيادة شيانج كاي شِك إلى أن فاز في الحرب الحزب الشيوعي الصيني ويعلن ماو (Mao) ولادة جمهورية الصين الشعبية.

---

(75) أتربي أبو العز، عبد العزيز حمد، نبذة عن الصين، د.ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص21.

(76) معاهدة شيمونوسيكي: تمّ توقيعها في 17 أبريل 1895 التي بموجبها تنازلت الصين عن جزيرة تايوان والجزر المحيطة بها وأرخبيل بسكادورز وشبه جزيرة الياودونغ، وكذلك مدينة آرتو لصالح اليابان. كما اعترفت الصين بموجب هذه المعاهدة باستقلال كوريا التي أصبحت تحت الحماية اليابانية إضافة إلى دفع تعويضات مالية لليابان عن هذه الحرب وفتح 7 موانئ أمام التّجار اليابانيين وامتيازات أخرى.

للمزيد انظر: معاهدة شيمونوسيكي بين الصين واليابان على الموقع :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/4/15/معاهدة-شيمونوسيكي-بين_الصين-واليابان

(77) الحزب الوطني الشعبي بقيادة شيانج كاي شك ذات التوجه الرأسمالي الذي قدمت له الو.م.أ مساعدات عسكرية لمواجهة الحزب الشيوعي الصيني، وتقدّر هذه المساعدات بما يفوق 200 مليون دولار، وهذا إلى غاية 1948، حيث خسر شيانج كاي شك الحرب وفرّ مع 200,000 جندي إلى جزيرة تايوان (taiwan) المعروفة حينئذ باسم فورموزا(Formosa) الغنية باحتياطي الذهب الصيني.

وُضع أول دستور لجمهورية الصين الشعبية سنة 1954م ونصت المادة الأولى منه: "**جمهورية الصين الشعبية دولة ديموقراطية تقودها الطبقة العاملة وتقوم على تحالف العمال والفلاحين**"[78].

رفض الرئيس الأمريكي هاري ترومان الاعتراف بالحكومة الشيوعية الجديدة، فاندفعت الصين باتجاه الاتحاد السوفياتي رغم الخلافات السابقة بين ماو وستالين، ليوقّع الاثنين على معاهدة صداقة وتحالف ومساعدة متبادلة بينهما لمدة 30 سنة، تلقت الصين خلالها من الاتحاد السوفياتي مساعدات مالية وفنّية[79].

لكن سرعان ما توترت العلاقات بين الصين وروسيا في تسعينيات القرن الماضي، وهذا لاتجاه روسيا بقيادة يلتسن إلى المعسكر الغربي أكثر منه إلى الشرقي، وبسبب النزاعات الحدودية بين البلدين وصل الصراع بينهما عام 1969 إلى حدوث مناوشات مسلحة.

وقبل هذا التاريخ أي سنة 1966 قامت الثورة الثقافية[80] في الصين انتهت بوضع دستور ثاني سنة 1975 وهي آخر مهمة قام بها الزعيم ماوتسي تونج قبل وفاته سنة 1976، حيث نصب الحزب الشيوعي نفسه كأعلى سلطة في البلاد وأُتخذ منه القيادة الأساسية للشعب الصينين، كما أنه أعلن صراحة على تبنيه الماركسية اللّينية وجاءت المادة الأولى من دستور 1975 تنص

---

[78] دستور الصين الشعبية لسنة 1954، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/26 على الساعة 21:00 على الموقع:

https://www.apc.gov.cn/npc/index.html

[79] آلان تُد، ديموقراطيات ودكتاتوريات (سادة أوروبا والعالم بين 1919 و1989)، ترجمة (مروان أبو حبيب)، ط.1، شركة الحوار الثقافي ش.م.م، لبنان، 2004، ص383-385.

[80] الثورة الثقافية: هي الثورة التي اندلعت بين الحزب الشيوعي بقيادة ماوتسي تونج وأولائك المثقفين المنشقين سياسيا والذين يريدون تبني النظام الرأسمالي بدل النظام الاشتراكي الشيوعي، اندلعت الثورة سنة 1966 الى غاية 1969، ولكن مطاردة المنشقين ظلت إلى غاية 1976 تاريخ وفاة ماوتسي تونج.
للمزيد انظر: آلان تُد، نفس المرجع، ص375-384.

على: "**جمهورية الصين الشعبية دولة اشتراكية وهي دكتاتورية بروليتارية**[81] **تقودها الطبقة العاملة وتقوم على تحالف العمال والفلاحين**"[82].

فرضت الو.م.أ والدول الغربية على الصين عقوبات في جميع المجالات[83]، سعيًا منها للضغط على النظام الشيوعي ومحاولةً لإسقاطه بحيث سعت الو.م.أ و حلفائها إلى عزل الصين دوليًا، ولكن هذه الاخيرة استطاعت فكّ الحصار وأقنعت اليابان بضرورة مواصلة العلاقات بينهما، لتعود الدول الغربية تدريجيا بعد اليابان، والتّخلي عن تلك العقوبات[84].

لم يُخفي النظام الأمريكي انزعاجه من الاشتراكية الصينية وخير دليل على ذلك هو قول الرئيس ريتشارد نيكسون: "**أيا يكن الطريق الذي تتبعه الصين، من الطرق الممكنة لها، فقد تحدد في نهاية الأمر ما إذا كان الغرب سيحافظ على بقائه**"[85].

قام الرئيس ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد بتطبيع العلاقات بين واشنطن وبيكين[86] في سبعينيات القرن الماضي، حيث لعب هنري كاسنجر الذي كان وزيرا للخارجية ومستشارا للأمن

---

[81] البروليتارية: هي الطبقة الوحيدة المناقضة تمامًا للبرجوازية والرأسمالية، يرجع الفضل في تعريفها إلى كارك ماركس وانجلز، إنها بالنسبة إليهما طبقة العمال الحديثين.
للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، د.ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.س.ن، ص549.

[82] المادة الأولى من دستور الصين الشعبية لسنة 1975، المتوفر على الموقع:
https://www.npc.gov.cn/npc/index/htmal
تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/26 على الساعة: 20:00سا.

[83] مايكل إي بروان، أُولن أر كوتي، صعود الصين، ترجمة (مصطفى قاسم)، ط.1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012، ص380.

[84] ليو شيه تشنج، ولي شي دونج، الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان، ترجمة (عبد العزيز حمدى عبد العزيز)، ط.1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص61-66.

[85] ريتشارد نيكسون، مذكرات الرئيس نيكسون، ترجمة (سهيل زكار)، ط1، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، 1983، ص 113.

[86] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، ط.2، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص150-152.

القومي دورًا محوريًا في تطبيع العلاقة التي ظلت تتأرجح بين التعاون بين البلدين وسياسة الاحتواء[87] التي تطبقها الو.م.أ.

كتب هنري كاسنجر عن العلاقات الصينية الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي حول تحرك الصين نحو الخصم المذموم في ذلك التاريخ وهو الو.م.أ، وهذا محاولةً منها استفزاز الاتحاد السوفياتي الذي استغل قيام الثورة الثقافية في الصين للقيام بمهاجمة حدودها وهذا سنة 1969م.

كاد الصراع الحدودي بينهما أن يؤدي إلى حرب نووية، وفي سنة 1976 بدأت الإصلاحات الاقتصادية في الصين ودُفع المجتمع إلى الانفتاح والخروج من العزلة الدّولية.[88]

أدرك زعماء الصين بعد وفاة ماو، أن النهضة الصينية لا يمكن أن تتأتى ما لم تتمكن من التطور العلمي والتكنولوجي، فسعى اللّوبي الصيني من تقريب العلاقات بين الو.م.أ و الصين، ومن أهم انجازاتهم، فتح مجالات التجارة الحرّة بين الو.م.أ وبين الصين وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، [89] ورافق هذه الترتيبات تعديلات قانونية، ومنها قانون التجارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، حيث نصّ في الفصل الثالث منه على استيراد وتصدير البضائع واستيراد وتصدير التكنولوجيا.[90]

---

[87] سياسة الاحتواء: هي سياسة أمريكية طبقتها لأول مرة إزاء الاتحاد السوفياتي، اقترحها رئيس قسم التخطيط السياسي في الوزارة الخارجية الأمريكية جورج كينان، في مقالة كتبها بتوقيع مُستعار في مجلة فورين الأمريكية، وهذا في 1947/07، ترتكز على فكرة ضرب الحصار طويل الأمد وسياسة حازمة لترويض الاتحاد السوفياتي واحتواء سياسته التوسعية فتحده من توسيع نشر سياسته الشيوعية في دول العالم.

للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 84.

[88] هنري كاسنجر، النظام العالمي (تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ)، ترجمة (فاضل جنكر)، د.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، ص221-222.

[89] محمد خليل محمد سعد، "تأثير اللّوبي الصينين على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين خلال فترة (2001-2016)"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، م 6، ع 11، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2021، ص 225-250.

[90] تنص المادة 14 من الفصل الثالث من قانون التجارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية لسنة 2004 على: "**تسمع الدولة بحرية استيراد وتصدير السلع والتكنولوجيا، إلا أذا نصّت القوانين واللّوائح الإدارية على خلاف ذلك**"

تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/29 على الساعة 21:00سا على الموقع :https://www.lawinfochina.com

تعتبر تسعينيات القرن الماضي بداية استيقاظ العملاق النائم كما قال نابليون بونابارت "**الصين مارد نائم فدعوه نائما، لأنه إذا استيقظ هزّ العالم.**" فالغرب لطالما رأى أنه لابد للصين من قيلولة إجبارية للحدّ من النهضة الصينية.

أمر مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية رقم 331، المعتمدة في الاجتماع التنفيذي السادس والأربعين لمجلس الدولة في 2001/10/31، المتعلقة بلائحة إدارة استيراد التكنولوجيا تنص المادة 7 من اللائحة: "**تشجيع الدولة استيراد التقنيات المتقدّمة والقابلة للتطبيق.**" هذه جملة من القوانين التي تعزز نقل التكنولوجيا من وإلى الصين الشعبية.
تمّ الاطلاع عليها بتاريخ 2024/05/29 على الساعة 21:00 على الموقع: https://www.lawinfochina.com

الفرع الثاني

النظام الليبرالي

بعدما تطرقنا إلى دراسة النظام الاشتراكي الذي قادته كلّ من روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية والثورات التي مرّت بهما في مراحل متعددة من تاريخهما، سنتطرق إلى دراسة النظام الليبرالي الذي خلّفه الاستعمار في كلّ من الهند، جنوب إفريقيا، والبرازيل.

أولا: الهند

كانت الهند مثل باقي الامبراطوريات السالفة، إلا أنّ تاريخها إندثر في القارة الآسيوية لولا بعض الكتب والطقوس الدينية التي نفضت الغبار عنه، ويبدأ تاريخها بالعصر الويدي في سنة 1500ق.م، وينتهي بقيام العصر البُدَّهي بنحو 250 سنة ق.م، فالعصر البرهمي الجديد الذي خلّفه البُدّهية في الهند في القرن السابع والثامن من الميلاد، خلفه العصر الإسلامي الذي بسط من خلاله المسلمين سلطانهم على الهند لمدّة تزيد عن 700 سنة غيّر فيها فريق كبير من الشعب الهِنْدوسي دينه ولغته وفنونه تغييرًا عظيمًا[91].

ولكن سرعان ما وقعت هذه الإمبراطورية فريسة لأكبر شركة تجارية عابرة للقارات في تلك الحقبة وهي شركة الهند الشرقية البريطانية التي تأسست عام 1600م، واستمرت بالنمو والتّوسع والسّيطرة حتى عام 1874م، شهدت خلالها الهند تطورات في نظامها القانوني، ضِف إلى إنقسامها إلى أقاليم وولايات متفرقة[92].

ظهر قانون التنظيم سنة 1773م، وبموجب هذا القانون قامت الحكومة البريطانية بالسيطرة على شؤون شركة الهند الشرقية وتنظيمها في الهند، ثمّ صدر قانون الهند لعام 1784 لتصحيح عيوب قانون التنظيم الذي سنَّته سنة 1773م، وفي سنة 1813 أقدمت بريطانيا على سنّ قانون آخر وهو قانون الميثاق الذي بموجبه حرّمت بريطانيا على شركة الهند الشرقية من إحتكار التجارة

---

[91] غوستاف لوبون، حضارات الهند، ترجمة (عادل زعيتر)، د.ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 167-173.

[92] نِك رُوبينز، الشركة التي غيّرت العالم (كيف بنت شركة الهند الشرقية الإمبراطورية البريطانية وقدمت المؤسسة العابرة للقارات)، ترجمة (كمال المصري)، ط.1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2009، ص 10.

مع الهند باستثناء الشاي، كما سمحت بريطانيا لشركة الهند الشرقية من حرية التجارة مع الصين، ظلّ القانون ساري المفعول إلى غاية 1833م، حيث قامت بريطانيا بسنّ قانون الميثاق الجديد الذي بموجبه تمّ تجديد ميثاق شركة الهند الشرقية، ليصدر بعده قانون الميثاق لعام 1853، والمتعلق بالمنافسة المفتوحة للهنود في الخدمة المدنية.

تَوَالت القوانين على الهند فظهر قانون حكومة الهند 1858م، ثم قانون المجالس الهندية 1861 ليتم إلغاؤه واستبداله بقانون المجالس سنة 1892، ليلغى بموجب القانون الجديد 1909، كما ظهر قانون حكومة الهند لعام 1919م و1935م، كانت كل هذه القوانين من وضع الحكومة البريطانية التي تجذّرت في الأراضي الهندية، وهذا منذ ما يزيد عن قرنين، ولكن سرعان ما انسحبت بعد قيام الثورات الشعبية المتتالية، ليظهر أول قانون بعد استقلال الهند سنة 1947.[93]

ثم وضع أول دستور للهند سنة 1949م بعد استقلالها عن بريطانيا ويعلن في ديباجته: "**نحن شعب الهند، لقد قررنا رسميا وبكل رزانة ووقار، أن تشكل الهند، دولة موحدة في جمهورية ديموقراطية، علمانية، اشتراكية[94] ذات سيادة**"[95].

في سبعينات القرن الماضي تأثرت كل الدّول حديثة الاستقلال بالنظام الاشتراكي ما دفعها إلى وصم دساتيرها بالاشتراكية تنديدا بالرأسمالية المتوحشة التي سلبتها ثوراتها وأفقرت شعوبها. حتى الهند بصمت الاشتراكية في دباجة دستورها على الرغم من أنّ نظام الحكم فيها فدرالي بحيث

---

[93] Mamta Pathania, Indian Polity and Governance-Constitution, Political System etc, Constitutional Development of India, Viewed on 04/06/2024 at 20 :00 on the website : https://www.iipa.org.in/cms/public/page/article-papers

[94] كلمات هامة في الديباجة:

الاشتراكي: تمت إضافة كلمة الاشتراكي إلى الدّباجة في التعديل الدستوري سنة 1976م.

الاشتراكية لا تعني مقاومة القطاع الخاص، بل تؤكد على ضرورة عدم تركيز الثروة في أيدي قلّة من الناس، وإلغاء التفاوت في الدخل. هذا هو التعريف الذي أُدرج في دستور الهند المعدل إلى غاية 2016 عن الاشتراكية.

[95] دستور الهند 1949 مع التعديلات لغاية 2016، سفارة الهند بالقاهرة، المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، ستوكهولم، السويد، 2014، ص 1.

تمّ تحميله من موقع:

https://www.constituteproject.org

بتاريخ: 2024/06/04 على الساعة: 22:00سا.

تخضع الأقاليم والولايات الهندية للسلطة المركزية ولكن نظامها يختلف عن النظام الفدرالي الأمريكي الذي يتميز بازدواجية النظام فيه[96].

تعتبر الهند ثالث قوّة اقتصادية بعد الو.م.أ والصين، ويظهر اهتمام الو.م.أ بالسوق الهندية مما دفعها إلى توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين واستغلال التنافس الهندي الصيني، وكذا توتر العلاقات بينهما بسبب المشاكل الحدودية القائمة إلى حدّ السّاعة، إذ وجدت الو.م.أ في الهند الوسيلة الأمثل لكبح سرعة نمو الاقتصاد الصيني، كما دعت الو.م.أ مؤخرًا رجال أعمالها إلى نقل مصانع الشركات الأمريكية من الصين إلى الهند كعقوبة على مساندتها روسيا في حربها الأخيرة ضدّ أوكرانيا.[97].

ضف إلى ذلك الحوار الأمني الرباعي الذي بدأ سنة 2007 بدعوة من رئيس وزراء اليابان وتشترك فيه الو.م.أ، اليابان، أستراليا والهند، ويعتبر هذا الحوار بمثابة الحزام الأمني في وجه الصين التي أعلنت عن رغبتها في استرجاع جزيرة تايوان، التي باتت اليوم تحت الحماية الأمريكية. كما لا يُخفى على أحد أنّ الو.م.أ تسعى جاهدةً إلى إحداث شرخٍ في مجموعة البريكس بإشعال وتغذية الصِّراع الهندي الصيني وإخراج ثالث أكبر اقتصاد في العالم وهي الهند من مجموعة البريكس قصد إضعافها ومنه إضعاف المعسكر الاشتراكي الشرقي[98].

ثانيا: جنوب إفريقيا

تُعتبر قبائل البَشْمَنْ أول مجموعة سكنت جنوب إفريقيا، وتنبثق منها عدّة قبائل أخرى أطلق عليها الأوروبيون عدّة تسميات منها: الأُكزُوسَا، تُوَا (TWA)، السُوتُو(Sotho)، الرُّوَا(Roa)،

---

[96] Roma Debnath, India Emerging as a Global Leader, Indian institute of Public Administration, new Delhi, 2022, P 6.

[97] محمد غزوي، شركات عالمية تنقل مصانعها من الصين، والهند وجهة الاستثمار، 2024/04/9، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/04 على الساعة: 20:00سا على الموقع:
https://www.independentarabia.com/nods/546466

[98] محمد سنان، "الجوار الرباعي (آلية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا)"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع 24، المركز الدولي لأبحاث العنف السياسي والإرهاب، سنغافورة، 2017، ص 86.

الهُوتِنْتُوت (The Hottentots) ، البانْتو(Bantu)، والسَّان (San). تعتبر كلّ هذه القبائل متفرقة من المجموعة الأولى.

تمكنت قبيلة البانْتو(Bantu) من فرض سيطرتها على القبائل الأخرى، ولكن سرعان ما وصل المستعمر الأوروبي، فكان أو من دخل أراضيها البرتغال وذلك سنة 1485م.[99]

ظهر مُنافس جديد للبرتغاليين وهم الهولنديون الذين انتهى بهم الأمر في جنوب إفريقيا عند تحطم سفينتهم في خليج تِيبل وعند عودتهم إلى هولندا، استطاعوا إقناع شركة الهند الشرقية، الفرع الهولندي من إنشاء محطة لتلتحق بها بريطانيا عن طريق الشركة ذاتها سنة 1600م، بعدها التحق بهما الفرنسيون.[100]

نشب الصّراع على ثروات جنوب إفريقيا بين الهولنديين، الإنجليز والفرنسيين لتقوم إنجلترا بعد سنوات من ذلك الصراع، أي سنة 1795 باستعمارها، لكن بعد مقاومة الهولنديين البُوِير لهم انسحبت منها، ولكن سرعان ما عادت لاستعمارها للمرة الثانية سنة 1806، وهذا بسبب الحرب القائمة بينها وبين فرنسا في تلك الحقبة.

دخلت إنجلترا في حرب مع البُوير والزنوج الأفارقة الذين إتَّحدَا فيما بينهما ليتمكنا من إخراج إنجلترا من جنوب إفريقيا، ولكن سرعان ما انقلب البُوِير على السّكان الأصليين، وهم ما تبقى من قبيلة البانتو(Bantu) ليقيموا دولتهم على حسابهم في سنة 1934، وتصبح البلاد دولة قومية كاملة السيادة داخل الإمبراطورية البريطانية ذات الحكم الملكي، في عام 1960 إثر استفتاء عام،

---

[99] محمد رياض، كوثر عبد الرسول، إفريقيا (دراسة لمقومات القارة)، ط 2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015، ص 17-19.

[100] سهير عواد أيوب، "دولة جنوب إفريقيا (مرحلة التأسيس والنشود)"، مجلة آداب المستنصرية، ع 83، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، بغداد، 2008، ص 5-7.

حلّ النظام الجمهوري محلّ الحكم الملكي وأضفى الشرعية على البلاد لتغدو جمهورية جنوب إفريقيا، ويصدر أول دستور لجنوب إفريقيا سنة 1996.[101]

ولأسباب تاريخية وثقافية، إختارت جنوب إفريقيا النظام الجمهوري الفدرالي، الذي يتألف من السلطة التشريعية والبرلمان بغرفتيه لتصبح جنوب إفريقيا الدّولة الأولى اقتصاديًا في قارة إفريقيا.[102]

ثالثا: البرازيل

تنص المادة الأولى من دستور البرازيل على أنّ "**تشكّل جمهورية البرازيل الاتحادية التي تشكلت من اتحاد الولايات والبلديات والمقاطعة الفدرالية الذي لا ينحل، دولة قانون ولها أسس...**"[103] انطلاقا من نص هذا الدستور، يتبيّن لنا أنّ نظام الحكم فيها فدرالي، والاتحاد يضمّ 26 ولاية ومقاطعة فدرالية واحدة.

تُستخدم اللغة البرتغالية كلغة رسمية، وهذا لكون البرازيل كانت مستعمرة برتغالية إذ انطلقت الحملات الاستكشافية البرتغالية لبلاد الهند، ولكن سرعان ما حوّلتهم التيارات الاستوائية بتجاه البرازيل التي يسكنها الهنود السود وذلك سنة 1500م.

استقر البرتغاليون في البرازيل وبدأ تاريخ طويل من المدّ والجزر بين البرتغال والبرازيل، حيث انقسمت هذه الأخيرة إلى ولايات انفصالية لتشكل الاتحاد الكونفدرالي الاستوائي، ولكن سرعان ما

---

(101) تنص المادة الأولى من دستور جنوب إفريقيا على: "**جمهورية جنوب إفريقيا دولة ديموقراطية ذات سيادة...**" دستور جنوب إفريقيا الصادر عام 1996 شاملا التعديلات لغاية 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/04 على الساعة: 23:00 سا، على الموقع: https://www.constituteprogect.org

(102) جديون س. وير، تاريخ جنوب إفريقيا، ترجمة (عبد الرحمان عبد الشيخ)، ط.1، دار النشر للمريخ، القاهرة، د.س.ن، ص 187-194.

(103) دستور البرازيل الصادر عام 1988 مع التعديلات حتى 2017م، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/04 على الساعة: 23:20 سا، على الموقع: https://www.constituteprogect.org/americas/Brazil_2017

تمّ القضاء عليها، لتعود مرّة أخرى وتتحد هذه الولايات لتشكل الوجه الجديد لجمهورية البرازيل الاتحادية[104].

تُعد البرازيل صاحبة أكبر اقتصاد وطني في أمريكا اللاتينية، وتاسع أكبر اقتصاد في العالم، بحيث يشمل اقتصادها على الزراعة والصناعة ومجموعة واسعة من الخدمات، شكّلت الزراعة 5,1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2007.

تعرضت البرازيل إلى أزمة اقتصادية خانقة سنة 1998، دفعها إلى طلب قروض من صندوق النقد الدولي، لتتلقى حزمة من المساعدات في منتصف 2002، ولعل تجربتها المريرة مع الصندوق هي التي دفعتها إلى الانضمام إلى مجموعة البريكس لتكون ضمن المؤسسين لها[105].

المطلب الثاني

المؤسسة المالية لمجموعة البريكس

كان لعدم إصلاح مؤسستي بريتون وودز الأثر الكبير في إنشاء مؤسسة مالية دولية جديدة ألا وهي بنك البريكس، فتهرب الو.م.أ و التواءاتها القانونية للسعي دون إصلاح الحصص سواءًا في صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، لتحتفظ بهيمنتها عليهما وتمرير سياستها الليبرالية عبر هاتين المؤسستين، حفّز دول مخالفة لسياستها للتكتل فيما بينها وتصميم مؤسسة مالية جديدة[106].

اقترحت الهند فكرة إنشاء بنك تنموي في قمة بريكس الرابعة عام 2012، التي عُقدت في دِلهي، واتفقت دول المجموعة على إنشائه في القمة الخامسة المنعقدة في ديربان جنوب إفريقيا عام 2013، ليتم إنشاء البنك عام 2014 بموجب اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد في القمة السادسة

---

[104] روز بروان، البرازيل شعبها وأرضها، ترجمة (عزّ الدين فريد)، د ط، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1969، ص 41-43.

[105] أمل عبد الحميد، منى عبد القادر، اقتصاديات "عالمية: تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل"، مطبوعات بنك الاستثمار القومي، ع 07، الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار، بنك الاستثمار القومي، مدينة نصر، 2017، ص 4-8. متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.nib.gov.eg/arabic/publications

[106] فيليسيانودي ساغيماريش، "مؤسسة بريتون وودز وبنك البريكس: شرح انشاء مؤسسة جديدة"، معهد العلاقات الدولية، جامعة ساو باولو، 2014، ص 2.

المنعقدة بفورتاليزا بالبرازيل حيث أُعلن عن تأسيس البنك في البند 11 من اتفاق القمة الذي يبلغ رأس ماله المبدئي المصرح به 100 مليار دولار أمريكي، كما تمّ إنشاء ترتيبات إحتياطي الطوارئ CRA بموجب نفس الاتفاق في بنده 13، حيث تمّ الإعلان عن التوقيع على معاهدة إنشاء احتياطي الطوارئ[107] بحجم أولي يبلغ 100 مليار دولار أمريكي، والذي يُقابله في المعسكر الغربي بموجب اتفاقية بريتون وودز صندوق النقد الدولي، إلا أنّ احتياطي الطوارئ يظل متواضع في حجمه مقارنة بصندوق النقد الدولي أو الترتيبات المماثلة له مثل مبادرة شانغهاي المتعددة الأطراف (CMIM).

تساهم الصين بمبلغ 41 مليار دولار أمريكي، أما البرازيل وروسيا والهند فكلّها تساهم بمبلغ 18 مليار دولار أمريكي لكلّ دولة منها، أما جنوب إفريقيا فتساهم بـ5 مليار دولار أمريكي.[108]

يعتبر بنك التنمية الجديد الوحيد الذي لا تتمتع فيه الو .م.أ بأي تأثير سواءًا في هيكل إدارته أو بشأن قراراته، إلا أنه لا يُمكن أن نعتبر الصين الدّولة الرائدة وراء مشروع إنشاء المؤسستين الماليتين لمجموعة البريكس، ألا وهما الصندوق الاحتياطي للطوارئ وبنك التمية الجديد محل دراستنا هذه.[109]

تمّ إنشاء بنك التنمية الجديد، وأصبح مقرّه في شنغهاي في الصين، بعد معارضة أولية من الهند التي أرادت أن يكون المقر الرئيسي للبنك في نيودلهي.

---

(107) معاهدة إنشاء ترتيب احتياطي الطوارئ لدول البريكس 2014/07/15، فورتاليزا، البرازيل، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/05 على الساعة 19:00 سا، على الموقع:
https://www.brics-utoronto.ca/docs/140715-treaty.html

(108) Wilhelm Schollmann, the brics bank and reserve Arrangement: towards a new global financial framework? 12/2014. Viewed on, 04/06/2024 at 20:00h on the website: https://europart.europa.eu/document/12/14/thebricsbankandresevearrangement.html

(109) Robin Triffaux, les Brics et la réforme de l'ordre économique international, Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en science politique, orientation général, spécialisée en relations international, faculté de droit, sciences politique et criminologie, université de liégé, Belgique,2023, P 15 et 16.

سنتطرق إلى دراسة الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الجديد **(الفرع الأول)** ثمّ ننتقل إلى دراسة العضوية ونظام التصويت فيه **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الجديد

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الجديد لدول البريكس من:

- مجلس المحافظين.
- مجلس الإدارة.
- رئيس البنك والطّاقم العامل فيه.

أولا: مجلس المحافظين

بالرجوع إلى نص المادة 11 من اتفاقية تأسيس البنك، يتبيّن لنا جليا تشكيلة مجلس المحافظين والصلاحيات المنوطة به:

1. تشكيلة مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ واحد، ومحافظ بديل يعيّنهما كلّ عضو من أعضاء بنك التنمية الجديد بالطريقة التي يحددها هو، ويكون المحافظون على مستوى الوزراء ولا يجوز للمحافظ البديل أن يصوت نيابة عن المحافظ الأساسي إلا في حالة غيابه، كذلك يجوز للدولة العضو أن تستبدل المحافظ الذي عيّنته برغبة منها، كما يقوم المجلس باختيار أحد المحافظين رئيسا لمجلس المحافظين.

2. صلاحيات مجلس المحافظين

يحتفظ مجلس المحافظين بالسلطة الكاملة لممارستها على أي مسألة يتمّ تفويضها إليه، كما يحدد المجلس الراتب الشهري، وشروط عقد خدمة رئيس البنك، فجميع صلاحيات البنك تكون من اختصاص مجلس المحافظين كونه أعلى سلطة في البنك.

يعقد المجلس اجتماعا سنويا، وأي اجتماع آخر يحدده هو أو يدعو إليه أعضاء مجلس الإدارة، يتكفل بالدعوة إلى اجتماعات مجلس المحافظين، أعضاء مجلس الإدارة، ويحدد مجلس المحافظين عدد الاجتماعات من وقت لآخر.

يكون النِّصاب القانوني لكل اجتماع لمجلس المحافظين بأغلبية أعضائه، أي ما لا يقل عن ثلثي 2/3 من إجمالي قوة التصويت.

يجوز لمجلس المحافظين تفويض مدير البنك بسلطة ممارسة أي من صلاحيات المجلس باستثناء الصلاحيات التالية:

- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط قبولهم.
- زيادة أو تخفيض رأس مال ابنك.
- تعليق العضوية في البنك.
- تعديل اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد.
- البتّ في الطعون في تفسيرات اتفاقية إنشاء البنك من قبل أعضاء مجلس الإدارة.
- إبرام اتفاقية عامة للتعاون مع المنظمات الدولية.
- تحديد توزيع صافي دخل البنك.
- اتخاذ قرار بإنهاء عمليات البنك وتوزيع أصوله.

هذه جملة من صلاحيات مجلس المحافظين التي لا يمكن تحت أي ظرف كان تفويضها لمدير بنك التنمية الجديد ونذكرها هنا على سبيل المثال لا الحصر[110].

ثانيا: مجلس الإدارة

يكون مجلس الإدارة مسؤولا عن إدارة العمليات العامة في البنك، لهذا الغرض يمارس جميع الصلاحيات التي يفوّضها إليه مجلس المحافظين وعلى وجه الخصوص بما يتوافق والتوجيهات العامة لمجلس المحافظين، والمتعلقة باتخاذ القرارات المرتبطة باستراتيجيات العمل في الدولة.

---

[110] رادومير ستويكوفيتش "بنك التنمية الجديد"، مجلة الإدارة والهندسة، م 45، ع 2، كلية التجارة والبنوك، جامعة بلغراد، صربيا، 2016، ص 82.

إضافة إلى الاستراتيجيات المتعلقة بالقروض وكذا الضمانات والاستثمارات في الأسهم، بالإضافة إلى عمليات الاقتراض من قبل البنك.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد الإجراءات التشغيلية الأساسية والرسوم، وتقديم المساعدات الفنية وغيرها من عمليات البنك، ويلتزم البنك بتقديم الحسابات لكل سنة مالية للموافقة عليها من قبل مجلس المحافظين في كلّ اجتماع سنوي، وكذلك الموافقة من طرف هذا الأخير على ميزانية البنك.

يقوم الأعضاء المؤسسون للبنك بتعيين مديرًا ومندوبًا له، ويقوم مجلس المحافظين بتحديد، بالأغلبية، المنهجية التي يتم من خلالها انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الإضافيين والبُدلاء، بحيث لا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة الإضافيين عن 10 أعضاء.

يُنتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدّة سنتين (02) قابلة للتجديد، ويُعيّن مجلس الإدارة رئيسًا غير تنفيذي من بين أعضاء مجلس الإدارة لمدّة 4 سنوات، كما يُوافق مجلس الإدارة على التنظيم الأساسي للبنك بناءً على اقتراح من رئيس البنك بما في ذلك عدد الموظفين والمناصب الإدارية والمهنية الرئيسية للموظفين ومسؤوليتهم العامة [111].

عند الاطلاع على المادة 12 من اتفاقية تأسيس البنك نجد أنّ مجلس الإدارة مُخوّل بتعيين لجنة للائتمان والاستثمار كما يجوز له تعيين لجان أخرى حسب ما يراه مناسبًا.

تلعب اللجان دورًا في تسهيل قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته، فمن شأن هذه اللجان أن تساعد المجلس في ممارسة الرقابة الكافية وفي نفس الوقت تُسهّل اتخاذ القرارات الفعالة من طرف مجلس الإدارة، وهناك أربعة لجان تساعد مجلس الإدارة في مهامه، وهي:

- **لجنة التّدقيق والمخاطر والامتثال:** التابعة لمجلس الإدارة وتقوم بالإشراف على تدقيق المخاطر المتعلقة بالاقتراض والامتثال للنظام الأساسي والإبلاغ عن المخالفات وما إلى ذلك.

[111] بنك التنمية الجديد، هيكل حوكمة مجلس الإدارة، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/05، على الساعة: 22:00 سا، على الموقع: https://www.ndb.int/Board Directors Gevernance Structure

– **لجنة الميزانية والموارد البشرية والتعويضات:** تقوم بالإشراف على الميزانية، والموارد البشرية التابعة للبنك، وكذا الأنشطة المتعلقة بالتعويضات في البنك، بالإضافة الى القيام بالمهام المنصوص عليها بموجب مدونة قواعد سلوك مجلس الإدارة.

– **لجنة الائتمان والاستثمار:** المكونة من إدارة البنك التي تمّ تشكيلها على خلاف اللجان الأخرى بموجب المادة 12 من النظام الأساسي، وهي المسؤولة عن القرارات المتعلقة بالقروض، الضمانات والاستثمارات في الأسهم، وكذا المساعدات الفنية بما لا يزيد عن الحدّ الأقصى المسموح به.

– **اللجنة المالية:** تتكون من إدارة البنك وهي المسؤولة عن الأمور المالية للبنك المتعلقة بالائتمان، العمليات، الخزانة والمخاطر، ويتم تسيير هذه اللجنة من طرف لجنتين فرعيتين، وهما: لجنة العمليات ولجنة الخزانة[112].

ثالثا: الرئيس

ينتخب مجلس المحافظين رئيسا من أحد أعضاء المؤسسين على أساس التناوب، ولا يجوز أن يكون محافظا أو مديرا أو مناوبا لأي منهما.

ويكون الرئيس عضوا في مجلس الإدارة، ولكن لا يكون له صوت إلا صوت مرجع في حالة تساوي الأصوات، كما يجوز للرئيس المشاركة في اجتماعات مجلس المحافظين، ولكن لا يجوز له التصويت في مثل هذه الاجتماعات، كما يمكن لمجلس المحافظين إيقاف الرئيس عن شَغل منصبه إذا قرر ذلك، على أن يكون تصويت مجلس المحافظين بأغلبية خاصة.

يعتبر الرئيس هو المسؤول الأول عن طاقم العمل أو الموظفين في البنك، ويتولى تحت توجيهات أعضاء مجلس الإدارة، إدارة الأعمال العادية للبنك، كما أنه هو المسؤول عن التنظيم والتعيين وإقالة المسؤولين والموظفين، ويتمتع بصلاحية التّوصية سواءً بقبول أو إقالة نواب الرئيس إلى مجلس المحافظين.

---

[112] بنك التنمية الجديد، هيكل حوكمة مجلس الإدارة، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/05، على الساعة: 22:00 سا، على الموقع: https://www.ndb.int/Board Directors Gevernance Structure

من مهام رئيس البنك أيضا رئاسة لجنة الائتمان والاستثمار، كما يساعد الرئيس نوابًا يتم تعيينهم من قبل مجلس المحافظين بناءً على توصية الرئيس باستثناء الدولة التي يمثلها هذا الاخير فلا تعين نائبًا عنها، ويؤدي النّواب المُعينين من طرف مجلس المحافظين مهامهم حسب ما تم تحديده من طرف مجلس الإدارة.

لا يجوز للبنك من مسؤوليه وموظفيه سواءً الرئيس أو مجلس المحافظين أو نوابهم أو مجلس الإدارة، التّدخل في الشؤون السياسة لأي عضو من أعضاء البنك، كما لا يجوز لهم أن يتأثروا في قراراتهم بالطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين، فالاعتبارات الاقتصادية فقط هي الأساس الذي يُؤخذ به حين يُؤدي البنك مهامه.[113]

الفرع الثاني

العضوية ونظام التصويت

سنحاول في هذه الدراسة تبيان مؤهلات الحصول على العضوية في المجموعة **(أولا)** ثمّ نتطرق إلى دراسة نظام التصويت فيها **(ثانيا)**.

أولا: العضوية

باستقراء نص المادة 02 من اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد، فإن العضوية تكون مفتوحة لأعضاء الأمم المتحدة سواءً المقترضين أم غير المقترضين، كما بيّنت المادة 05 من نفس الاتفاقية، وتكون العضوية في الأوقات التي تحددها المجموعة ووفقا للشروط والأحكام التي يحددها البنك بأغلبية خاصة في مجلس المحافظين، فقرار العضوية أو رفضها تكون محل دراسة من قبل هذا الأخير.

كما يجوز لأي عضو الانسحاب من البنك عن طريق تقديم إشعار كتابي له، إلا أن إلتزاماته المباشرة والطارئة أمام البنك تظلّ قائمة إلى تاريخ النفاذ النهائي للانسحاب، وهذا ما بيّنته

---

(113) ستيفاني جريفيث جونز، بنك التنمية البريكس: حلم يتحقق؟، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، جنيف، سويسرا، 2014، ورقات مناقشة الأونكتاد على موقع الأونكتاد على الأنترنت، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/05 على الساعة: 23:00 سا، على الموقع: https://unctad.org

المادة 37 من اتفاقية التأسيس، كما يمكن بقرار من مجلس المحافظين تعليق عضوية أحد أعضاء البنك نتيجة لفشله في الوفاء بالتزاماته تجاه هذا الاخير، ويكون هذا التعليق بموجب لوائح يعتمدها مجلس المحافظين لتنفيذ هذا القرار. ويترتب عن تعليق العضوية منع العضو من ممارسة أي حق من حقوقه، باستثناء حق الانسحاب.

فصّلت المادة 38 من اتفاقية تأسيس البنك في إجراءات تعليق العضوية، ومهما يكن قرار الانسحاب من عضوية البنك بإرادة العضو الحرّة أو نتيجة لتعليق عضويته، فإنّ إنهاء العضوية تسبقها ترتيبات إلزامية لإعادة شراء رأس مال العضو المنسحب كجزء من إجراءات تسوية الحسابات معه، وهذا بموجب نص المادة 39 من اتفاقية التأسيس.[114]

ثمت مجموعة من الشروط الواجب توفرها في الدولة الراغبة في الانضمام إلى بنك التنمية الجديد نذكر منها على سبيل المثال:

- يجب أن تتماشى الدولة الراغبة في الانضمام مع المبادئ التوجيهية لمجموعة البريكس.
- المساهمة في تعزيز مجموعة البريكس.
- يجب أن تكون دولة ناشئة أو نامية ذات تأثير عالمي، إقليمي واستراتيجي.
- يجب أن تتماشى مع القيم والمبادئ التأسيسية لمجموعة البريكس بما في ذلك روح التضامن والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون...إلخ
- يجب أن تكون دولة عضو في الأمم المتحدة تدعم التعدّدية وملتزمة بإصلاح الحَوْكَمَة العالمية، ودعم القانون الدولي.
- الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تتمتع بمكانة اقتصادية قوية ونفوذ إقليمي وعالمي.[115]

---

[114] إتفاق بشأن بنك التنمية الجديد– فورتاليزا، 15 يوليو، اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/26، على الساعة: 23:00 على الموقع:
https://www.ndb.int/docs/15/07/14-Agreement-on thenew development-bank.html

[115] توسيع عضوية البريكس، المبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/26 على الساعة: 23:30 سا، على الموقع: https://www.ndb.int

الحقيقة أن العضوية في مجموعة البريكس تختلف عن العضوية في بنك التنمية الجديد، فإذا كانت العضوية في البنك تتسم بموضوع المعايير والإجراءات وسهولة الانضمام إلى البنك، فالعضوية في المجموعة تتسم بالغموض، وانعدام معايير وضوابط الاختيار.

يظهر من خلال انضمام كلّ من مصر، السعودية، الإمارات، إيران، الأرجنتين وإثيوبيا على أن قبول العضوية في مجموعة البريكس لا يخضع لمقاييس اقتصادية ولا لاتجاهات سياسية، ولكن يخضع لاستراتيجية توسيعية إقليمية تتماشى مع السياسة المستقبلية المسطرة مسبقا من طرف المجموعة مثل طريق الحرير الذي تريد الصين بعثه من جديد[116].

ثانيا: التصويت

إنّ التصويت في بنك التنمية الجديد يختلف عن التصويت في مجموعة البريكس التي يفضل الغرب أن يسميها نادي البريكس، وهذا لكون المجموعة لا تزيد عن خمس دول.

تكون قوة التصويت لكل عضو مساوية لعدد أسهمه المكتتبة في رأس مال البنك، وفي حال ما إذا فشل أحد أعضاء البنك في سداد المبلغ المستحق فيما يتعلق بالتزاماته فيها، يُسحب منه حق التصويت وهو ما نصت عليه المادة 06 من اتفاقية تأسيس البنك[117].

ستكون قوة التصويت لكل عضو متساوية لعدد الأسهم المكتتب بها، ومع ذلك ستحتفظ دول البريكس مجتمعة دائما بما لا يقل عن 55% من إجمالي قوّة التصويت، في حين يجب أن لا تتجاوز قوة التصويت للدول الأعضاء غير المقترضة أي ذات الاقتصاديات المتقدّمة 20%، بحيث لا تتعدى قوة التصويت 7% لكلّ عضو على حدة من هذه المجموعة المتقدمة اقتصاديا، ومنه يتبقى من مجموع قوة التصويت 25% المتمثلة في مجموع الأسهم التي يمكن اكتتابها في رأسمال البنك من طرف الأعضاء المقترضين، أي البلدان النامية ذات الاقتصاديات الناشئة

---

(116) عزّت سعد، "تحديات توسيع بريكس في ظل نظام دولي مضطرب"، مجلة آراء المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدّمة، أبو ظبي، 2014، ص 4.

(117) أسيولي داسلفا، لوسيانا، الهيكل المالي المشترك لدول البريكس: بنك التنمية الجديد، معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية، البرازيل، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/27 على الساعة: 19:00 سا، على الموقع:
https://www.ipea.gov.br/portal/publicacoes

المهتمة بشراء أسهم بنك التنمية الجديد من أجل الحصول على تمثيل في التصويت ومشاركةٍ ولو صغيرة في عملية صنع القرار في بنك التنمية الجديد.[118]

يختلف التصويت في البنك عن التصويت في المجموعة، فدول البريكس تقوم هي الأخرى عبر اجتماعاتها السنوية بالتصويت على القرارات المهمة التي من شأنها أن تعزز المجموعة مثل قرار قبول عضو لمجموعة من الدول الراغبة بالانضمام إلى مجموعة البريكس، والتصويت في هذه الأخيرة يختلف عن التصويت في صند أو البنك الدولي، فمثلا لو قارنا التصويت في صند الذي تهيمن عليه الو.م.أ بقوة تصويتية تبلغ 16,5% فالتصويت في مجموعة البريكس يكون متساويًا بين أعضائه، فمثلا ترتيبات احتياطي الطوارئ CRA في البريكس الذي يقابله صند، نجد أنّ مساهمة الصين فيه يبلغ 41 مليار دولار أمريكي مقابل 18 مليار دولار أمريكي لكل من روسيا، الهند والبرازيل، و5 مليار دولار أمريكي هو المبلغ الذي ساهمت به جنوب إفريقيا، وعلى الرغم من اختلاف الحصص وتباينها بين الأعضاء إلا أنّ التصويت يكون متساوي بينهم، فلكل دولة صوت مهما تكن حصّتها في احتياطي الطوارئ، ومنه يُفهم أن الدول اتفقت على فصل الحصّة أو كتلة مساهمتها عن قوة التصويت في صندوق احتياطي الطوارئ CRA[119].

المطلب الثالث

موارد البنك والآليات المتبعة لتحقيق التنمية

منذ إنشائه في عام 2014، نمى بنك التنمية الجديد ليصبح بنك تنمية متعدد الأطراف يعمل بكامل طاقته، ويحظى بثقة الدول الأعضاء فيه. ومن خلال عمله كمؤسسة مالية نجح البنك في تعبئة رأس مال لأغراض التنمية على نطاق واسع وذلك للاستجابة لاحتياجات البلدان الأعضاء فيه[120].

---

[118]Wilhem Schollmann, the previous Reference:
https://europart.europa.eu/document/12/14/thebricsbankandresevearrangement.html

[119] Ibid,

[120] باربارا بارون، ستيفين سبرات، بنوك التنمية من مجموعة البريكس، معهد الدراسات والتنمية، بولونيا، 2015، ص 11.

سنحاول تسليط الضوء على موارد هذا البنك **(الفرع الأول)** ثمّ على كيفية استخدامها في سبيل التنمية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

موارد بنك التنمية الجديد

تتمثل جملة هذه الموارد في اشتراكات الدول الأعضاء في رأس مال البنك، إضافة إلى العمليات التي تعود عليها بالفوائد وكذا الصناديق الخاصة التابعة للجمعيات أو الشركات الخاصة.

أولا: الاشتراكات

يبلغ رأس مال الأولي المصرح به للبنك 100 مليار دولار أمريكي في حين يبلغ رأس مال المكتتب به للبنك بـ50 مليار دولار أمريكي، وينقسم رأس مال البنك المكتتب إلى أسهم مدفوعة، وأسهم قابلة للاستدعاء على أن يكون رأس مال المكتتب به للبنك 50 مليار دولار أمريكي عند دخول اتفاقية تأسيس البنك حيز التنفيذ.

كما يمكن رفع رأس مال المصرح به للبنك إلى 100 مليار دولار أمريكي عند انضمام الدول الأخرى إلى البنك، ويتم تقسيم رأس مال الأولي المصرح به للبنك إلى 1 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 100 ألف دولار أمريكي (100,000) للسهم الواحد، وتكون متاحة للاكتتاب فقط من قبل الأعضاء، وهذا بموجب المادة 07-08-09 من اتفاقية التأسيس.[121]

ثانيا: فئات العمليات

هناك حُزمة من العمليات العادية التي يقوم بها بنك التمية الجديد وتعود عليه بأرباح يستغلها من أجل تحقيق مهمته التي وُجد لأجلها وفئة هذه العمليات:

---

[121] نيال دوغان، القوة الهيكلة لمجموعة البريكس في تمويل التنمية المتعددة الأطراف: دراسة حالة بنك التنمية الجديد، جامعة كوليج كورك، إيرلندا، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/08 على الساعة: 23:30سا على الموقع:

https://uk.sagpub.com/en-gb/eur/journals-permissions

– **فوائد القروض:** وهي المبالغ المالية التي يتحصل عليها البنك نتيجة للقروض التي قدّمها للدول الأعضاء.

– **الإيرادات:** وهي مجمل الأموال التي تحصّل عليها البنك نتيجة استثماره في مشاريع التنمية ليكسب منها نسبة ربحية وتعود إلى خزينة البنك على شكل إيرادات.

يحصل البنك على إيرادات مرتفعة نتيجة مشاركته في الصناديق السيادية، وكذلك الصناديق الخاصة بحيث يطرح جزء من المال على شكل استثمارات، كما أن من ميزة البنك هو استثماره في القطاع الخاص جنبًا إلى جنب في القطاع العام الذي يعود عليه بالفائدة رغم ارتفاع المخاطر عند الاستثمار في القطاع الخاص، ضف إلى ذلك جملة الإيرادات التي يكتسبها البنك نتيجة لتقديمه للمساعدات الفنية للدول الأعضاء[122].

ثالثا: الصناديق الخاصة

باستقراء نص المادة 23 من اتفاقية التأسيس، نجد أن البنك قد خرج عن المألوف في البنوك التنموية المتعددة الأخرى مثل البنك الآسيوي للاستثمار، فبنك التنمية الجديد قد دعا إلى إنشاء وإدارة صناديق خاصة من قبل مجلس المحافظين بأغلبية مؤهلة، كما تكون هذه الصناديق مسؤولة وتخضع عملياتها لمجلس الإدارة، وللبنك أن يتبنى القواعد واللوائح الخاصة التي قد تكون مطلوبة لإنشاء وإدارة واستخدام كل صندوق على حِدى [123].

الفرع الثاني

الآليات المتبعة لتحقيق التنمية

---

[122] انظر المواد 23و24 من اتفاقية تأسيس البنك على الموقع:
https://www.ndb.int/docs/15/07/14/Agreement-on-the-new-development-bank-html

[123] الصناديق الخاصة: هي حسابات خارج الميزانية العمومية التي يتم المصادقة عليها في البرلمان، ولا تخضع لأي رقابة، وتستخدم في أغراض عدّة على المستوى المحلي الوطني أو على المستوى الخارجي الدولي، ويكون تمويل هذه الصناديق من المال العام وكن لا يدخل ضمن الميزانية السنوية للدولة، فهو مال عام تضخّه الدولة قصد التنمية في مجالات معينة ولكن دون إعادة ضخّه في ميزانية الدولة.

يتبع البنك مجموعة من الآليات التي تهدف من خلالها إلى تحقيق التنمية الاستراتيجية التي رسمها على المدى القريب أو البعيد، وتكمن هذه الآليات في المساعدات المالية **(أولا)** وكذا المساعدات الفنية **(ثانيا)** التي يقدّمها لأعضائه.

أولا: المساعدات المالية

تأخذ هذه المساعدات شكل التمويل أو الاستثمار في الصناديق الخاصة غير السيادية أو الصناديق سيادية وكذا القروض التي يمنحها لأعضائه.

1. التمويل

يقوم البنك بالاستثمار في المشاريع العامة وكذا المشاريع الخاصة في أراضي الدول الأعضاء أو التابعة لها، فالبنك يمول مشاريع الدولة العضو وكذا المشاريع التي تعرضها الشركات الخاصة التابعة للدول الأعضاء، وتعتبر هذه ميزة فريدة يتميز بها بنك التنمية الجديد بحيث وسَّع من نشاط وآلية التمويل ليشمل القطاع الخاص.

أعطى بنك التنمية الجديد أولوية خاصة وظهر ذلك بشكل متزايد لتعبئة رأس مال الخاص للمساعدة في تمويل المشاريع وهذا اعتمادًا على خطة عمل أَدِيسَ بَابَا عام 2015، وهذا لِسدِّ الفجوة الهائلة في الموارد المالية اللازمة لتحقيق خطة 2030م، وذلك بتحفيز المزيد من الاستثمار من مستثمري القطاع الخاص ومصادر رأس مال أخرى مثل صناديق التقاعد، صناديق الثروة السيادية، شركات التأمين، ويعتزم البنك في تعزيز دوره التّحفيزي بهدف تعبئة رأس مال الخاص في الدور المزدوج المتمثل في تخفيض المخاطر ومنسق المشروع[124].

[124] بنك التنمية الجديد، الاستراتجية العامة للفترة 2022-2026، ملخص تنفيذي، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2024/06/07 على الساعة 18:00 سا، على الموقع:

https://www.ndb.int

2. الاقتراض

في العام الأول لبنك التنمية الجديد، أي في عام 2015 وافق البنك على المجموعة الأولى من المشاريع، مشروع واحد في كلّ دولة من بلدان الأعضاء المؤسسين، ويُقدّر القرض الممنوح قيمة إجمالية بلغت 911 مليون دولار أمريكي، وكان المشروع محل الإقراض ينصب على الطاقة.

استفادت الهند بمشروع الطاقة المتجددة المقدر بـ 500 ميجاوايت بقرض قيمته 250 مليون دولار أمريكي، تمّ ضخّه في حساب بنك كانارا الهندي لتمويل المشروع، واستفادت الصين بقرض يُقدّر بـ81 مليون دولار أمريكي من أجل إنشاء مشروع الطاقة الشمسية على الأسطح.

قدّم البنك قرضا قدره 300 مليون دولار أمريكي لبنك التنمية البرازيلي لتطوير الطاقة المتجددة في البرازيل، كما قدّم البنك قرضا بمبلغ 180 مليون دولار أمريكي لشركة الكهرباء العامة في جنوب إفريقيا "إسكوم"، وحَضي بنك التنمية الروسي بمبلغ قيمته 100 مليون دولار أمريكي كقرض لتمويل مشروع الطاقة الكهرومائية في منطقة كاريليا بروسيا، كما وضع البنك خطط لتوسيع قروضه الممنوحة لتشمل لا كيانات القطاع العام فحسب ، بل وأيضا لتشمل القطاع الخاص.[125]

من خطط البنك أيضا زيادة إقراضه بالعملة المحلية لتوفير التمويل المناسب للمشاريع ذات إيرادات بالعملة المحلية وبالتالي مساعدة العملاء على تخفيض مخاطر صرف العملات الأجنبية وتقليل اعتمادهم على سوق المقايضة التي تنطوي على تكاليف باهظة.[126]

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن سياسية الإقراض في البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يقدّم إلا قروض الضمان السيادية، وهي القروض التي تضمنها الدولة ويتم سدادها من إيرادات هذه

---

[125] للمزيد من التفصيل عن بنك التنمية الجديد لدول البريكس، الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/08 على الساعة 19:00 سا على الموقع: https://www.rightsindevelopment.org

[126] للمزيد من المعلومات انظر: الاستراتيجية العامة لبنك التنمية الجديد للأعوام 2022-2026 على الموقع: https://www.ndb.int

الاخيرة، بعكس بنك التنمية الجديد الذي يمنح كُلاً من القروض السيادية والقروض غير السيادية وهذه الأخيرة لا تتمتع بضمانة من طرف الدولة مما يجعلها تتسم بدورة قصيرة ومزيد من المرونة، وهذا كون المخاطر فيها – أي القروض غير السيادية – تكون أعلى.[127]

ثانيا: المساعدات الفنية

يهدف بنك التنمية الجديد إلى تعزيز قدرته المؤسسية لمساعدة عملائه في حلّ المشكلات التقنية ومشاركة ما تعلَّموه من ابتكارات ومعالجة الفجوات في المهارات أو القدرات، وتحت مظلة المساعدات الفنية سيقدّم البنك للمقترضين الخدمات الاستشارية والتحضيرية بالإضافة إلى التدريب لتكملة قدراتهم الداخلية.

إنّ الهدف الرئيسي لتدخلات المساعدات الفنية التي يقدّمها البنك هو جعل المشاريع قابلة للاستمرار من الناحية المالية، وسليمة اقتصاديا، وشاملة اجتماعيا ومستدامة بيئيا حتى تتمكن من جذب التمويل أو إعادة التمويل في القطاع الخاص.

كما أنّ البنك يعتقد أن المساعدة الفنية لإعداد المشروع تكون في بعض الأحيان بنفس أهمية التمويل نفسه، ويمكن أن تساعد في بناء قدرات المستفيدين من المساعدة الفنية للمضي قدما في مبادرات التنمية، وسوف ينظر البنك في وضع خطة عمل محددة لتوجيه توسع أنشطة المساعدة الفنية الخاصة به[128].

---

[127] جيجين تشو، التصميم المؤسسي لبنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس، منشورات بنك التنمية الجديد، أبريل 2017،. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/07 على الساعة 00:00سا على الموقع:

https://www.ndb.int

[128] للمزيد انظر: الاستراتيجية العامة لبنك التنمية الجديد للأعوام 2022–2026 على الموقع: https://www.ndb.int

خلاصة الفصل الأول

إذا ما تمعنا النظر في الاختلافات الموجودة بين المؤسستين الماليتين العالميتين ألا وهما صندوق النقد الدولي وبنك التنمية الجديد، فالاختلاف لا يكمن في الإيديولوجية أو المعسكر الواقع فيه، ولكن الاختلاف أكبر من ذلك، فالصندوق لا يتعامل مع الدول إلاّ بموجب قروض سيادية في حين أن بنك تنمية الجديد يتعامل مع الدول بقطاعيها العام والخاص، هذا كونه مانح للقروض غير السيادية الموجهة للقطاع الخاص، إلى جانب القروض السيادية المضمونة من الدولة، فالبنك يتحمل مخاطر أكبر في معاملات المالية على خلاف الصندوق الذي لم تتغير معاملاته منذ إنشائه، وإن كان رأسماله ضخم جدا مقارنة برأسمال بنك التنمية الجديد، إلا أنّ هذا الأخير يتميز بالتطور والمرونة في معاملاته المالية، فهو يسعى إلى أثبات مكانته الدولية اعتمادًا على خبراته الفنية وتطوره الدائم.

يواجه بنك التنمية الجديد صعوبات في التمويل كون رأسماله لا يتجاوز 100 مليار دولار أمريكي، إلا أنّ مُساهمته في صناديق الاستثمار تكسبه قوة مالية على الساحة الدولية، فالبنك يسعى إلى إنشاء شبكة مالية دولية تجمع بين الاستثمار العام والخاص، الذي سيؤدي لا محال مع الوقت إلى التحكم في مفاصل التمويل الدولي ليزاحم وربّما ليتجاوز الصندوق، فبنك التنمية الجديد يتماشى ومتغيرات الوقت بخلاف الصندوق الذي يعاني من الجمود وعدم الحداثة في التسيير.

.

الفصل الثاني

آثار الإستدانة من المؤسسات المالية الدولية على إقتصاديات الدول

لقد عملت الحكومات خلال وبعد الحرب العالمية الثانية على تطوير مجموعة من القوانين ووضعها موضع التنفيذ بهدف تنظيم السّمات الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، و عُرف هذا النظام لعقدين من الزمان بنظام "بريتون وودز".

أثبت هذا النظام فعاليته في وضع الرقابة على العلاقات الاقتصادية وإلى تحقيق الأهداف المشتركة التي توخاها واضعوا هذا النظام، وتبرز جليا الأسس السياسية لهذا النظام في ثلاث حالات:

- تمركز القوة في أيدي عدد قليل من الدول.
- وجود تجمع معين يجمع مصالح تلك الدول.
- إخراج قوة مسيطرة تستطيع الأخذ بزمام القيادة.

ولقد كان هذا النظام مسيطرا عليه من قبل دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ولقد أدى تمركز القوة السياسية والاقتصادية في أيدي تلك الدول إلى إصدار وفرض القوانين الخاصة بهذا النظام علاوة على أنّ تلك الدو لم تواجه بأي تحدّيات من قبل الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية وآسيا، إضافة إلى الاتحاد السوفياتي.

لقد كان هذا النظام مُسيطراً عليه من قبل دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مما أدى الى تمركز القوة السياسية والاقتصادية في أيدي تلك الدول التي سعت الى إصدار وفرض القوانين الخاصة بهذا النظام ، علما أن تلك الدول الغربية لم تُواجه باي تحديات من قبل الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية ، آسيا وكذا الاتحاد السوفياتي.

لقد كانت إدارة هذا النظام مسيرة وسهلة بواسطة اتفاقية على مستوى عالٍ تمّ عقدها بين الدول الكبرى، على الأهداف والوسائل الكفيلة لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي، وإن أسس هذه الاتفاقية كانت قد وُضعت بالتعاون فيما بين الأنظمة الرأسمالية والأنظمة التحررية، بالرغم من اختلاف درجات التدخل الحكومي من الدول الرأسمالية المتقدمة، وعلى سبيل المثال، فإنّ فرنسا تفضل اتباع أسلوب التخطيط والتدخل الحكومي، في الوقت الذي تفضل فيه الو.م.أ التدخل في الحياة الاقتصادية بشكل محدود نسبيا.

أصبح التعاون الاقتصادي ضروريا ليس فقط لإعادة بناء اقتصاديات الغرب والتأكيد على استمراريته، بل أيضا للتأكيد على الأمن السياسي والعسكري لتلك الدول التي ترى في المعسكر الشيوعي تهديدًا مستمرًا لمصالحها المشتركة الغربية، سرعان ما توسعت هذه المؤسسة التي يقودها الغرب، قادة الدول والمتقدّمة، وتحت شعار المساعدات والإصلاحات المالية باتت تشكل سياسات الدول النامية والفقيرة على مقاس الفكر الغربي المُتحضر، كما كانت سياساته الإصلاحية أكثر مرونته عندما يتعلق الأمر بإحدى دول الغرب على خلاف الدول النامية التي تُنتهك سيادتها وتُملي عليها سياساتها بما يخدم مصالح الغرب، فقامت هذه الدول الأقل تطورًا وطالبت بأن تحصل على نصيب أوفر لزيادة فرص المشاركة في إدارة هذا النظام، ولكن في المقابل فإن معظم الدول المتقدّمة قد حاولت أن تنكر على الدول الأقل تقدّما حقّها في الإدارة.

بدأت الدول النامية في التَّقرب من بعضها ومحاولة النهوض باقتصادياتها معتمدةً في ذلك على التعاون فيما بينها، فطفت إلى السطح فكرة التعاون والتكتل لحماية نفسها وصدِّ أطماع الدول الغربية في ثرواتها، فاتحدت فيما بينها لتشكل ناديًا أو تجمعًا، ولعلّ عدم تكتّلها في مؤسسة إنما كان الهدف منه هو اكتساب عناصر القوة والبقاء بعيدة عن مراقبة الغرب إلى أن يشتد عودها، وتزداد قوّتها فتخرج للعلن وتفصح عن تجمع الدول النامية فيما بينها لتشكل أولى مؤسساتها المالية القائمة على التعاون والخروج من الأزمات، لا على سياسة الابتزاز التي تقوم عليها مؤسة بريتون وودز.

والسؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا؛ لماذا لم يتَّحد المعسكر الشرقي بقيادة الصين الشعبية مع المعسكر الغربي بقيادة الو.م.أ ؟ هل كان صعبا على مؤسسة بريتون وودز أن تتوسع في دائرة اتخاذ القرار كما توسعت جغرافيا لتمتد مساعداتها في جميع القارات؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، سنتطرق إلى دراسة مؤسسة بريتون وودز أو صندوق النقد الدولي وسياساته المتبعة في الدول النامية لمساعدتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية **(المبحث الأول)** ثمّ نتطرق إلى المبادئ والأهداف التي تقوم عليها مؤسسة المعسكر الشيوعي ألا وهي بنك التنمية الجديد ومساعيه للتوسع أكثر بين الدول النامية وفرض وجوده الدولي **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

سياسات الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي

تفجّرت أزمة المديونية الدولية ي النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي، وفي ظل الظروف الصعبة لهذه الأزمة، وجدت الكثير من الدول النامية نفسها عاجزة عن دفع أعباء ديونها الخارجية، حتى وإن استطاعت أن تدفع ولو جزءا من أعباء هذه الديون الخارجية فإنّ ذلك سيؤدي لا محالة إلى عدم تمكّنها من استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية للحفاظ على الحدّ الأدنى من مستوى معيشة سكانها والسلع الوسيطة، الإنتاجية والاستثمارية المتطلبة لعمليات الإنتاج ،الاستثمار، التنمية والتصدير، هذا علاوة على الخدمات الإنتاجية[129].

حينما تجد المؤسسات المالية الدائنة –الخاصة والعامة– هذا الوضع الرهيب في الدول النامية المدينة وتوقُفها الكلي أو الجُزئي عن السّداد ومخاطر صعوبة أو استحالة سداد أموالها التي أفْرطَتْ في تَقديمها إلى الدول النامية المدينة وهذا أساسا في الفترة ما بين 1974 و1982 فقد دفع ذلك المؤسسات المالية الدائنة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للقيام بدور الوسيط بينهما وبين دول العالم الثالث المدينة لدراسة مطالب هذه الدول وتأجيل مواعيد السّداد وخفض أعباء الديون.

في نفس الوقت حين تجد الدول النامية المدينة أنفسها تحت وطأة هذه الصدمات الخارجية والعوامل الداخلية الحادة وعجزها عن مواجهتها ومقابلتها بكل ما لديها من إمكانات وسياسات، وتخشى من الانهيارات القادمة في مجتمعاتها في وقت قريب، لم تجد –هي الأخرى– بُدًا من المواجهة والمقابلة إلى بِطَرقِ أبواب نادي باريس لإعادة جدولة ديونها الخارجية الرسمية إذا كان الطابع الغالب لديونها هو الديون الرسمية مع حكومات دول العالم المتقدّم مثل حال الجزائر، أو بِطرق أبواب اللجنة الاستشارية الذي يساعد في إعدادها وتنظيمها صندوق النقد الدولي بالمشاركة مع البنوك الدولية الدائنة لإعادة جدولة ديونها الخارجية التجارية إذا كان الطابع الغالب لديونها هو الديون التجارية الدولية.

---

[129] شريل باير، فخ القروض الخارجية (صندوق النقد الدولي والعالم الثالث)، ترجمة (بيار عقل)، د ط، دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت،1974،ص 5 و6.

يعتبر الطريق إلى نادي باريس وكذلك الطريق إلى اللجنة الاستشارية بمثابة بداية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لوضع وتنفيذ برامج التثبيت، كما يتطلب بالتّبعية الاتفاق مع البنك الدولي لتنفيذ برامج التكييف الهيكلي في نفس الفترة أو بعد فترة زمنية وجيزة[130].

ستنصبّ دراستنا في هذا المبحث على برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي **(المطلب الأول)** حيث نتناولها بشيء من التفصيل لننتقل بعدها إلى دراسة حالة الجزائر مع الصندوق والمتمثلة في إعادة وجدولة الديون الخارجية الجزائرية **(المطلب الثاني)** لنخلُص في الأخير إلى نتائج الإصلاحات الاقتصادية للصندوق **(المطلب الثالث)** ونبيّن آثارها على الحكومة وكذا المجتمع الجزائري.

المطلب الأول

برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي

إنّ أزمة المديونية الخارجية الحادة التي انعكست آثارها السلبية على الدول النامية خاصة في ثمانينيات القرن الماضي، أدّت إلى إلتهام الحصة الكبرى من مواردها سنويا، من أجل الاستمرار في الوفاء بدفع أعباء الديون المستحقة في آجالها المحدّدة، مما جعلها عاجزة عن تمويل مشاريعها الضرورية، فضلا عن تدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية مما أدى إلى ظهور اضطرابات داخلية،[131] كل هذا جعلها تقف أمام أحد الخيارات الثلاثة:

أولها أن يتوقف البلد عن دفع ديونه وبالتالي تراكُم خدمات الدّين، غير أن هذا الخيار يترتب عليه فقدان مصداقية الدول المعنية ويحرمها من الاقتراض مستقبلاً، فضلا عن إعلان إفلاسها وإمكانية مصادرة أو بيع أملاكها بالخارج.

---

[130] ماري فرانس ليريتو، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة (هشام متولي)، ط 1، دار طلاس للدراسة والترجمة والنشر، دمشق،1993، ص 77.

[131] قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 145 و146.

أما الخيار الثاني فيتمثل في تخفيض وارداته والاهتمام بخدمة الدين وهذا صعب جدًا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الخيار قد يؤدي إلى انفجارات داخلية بسبب الضغوط التي تُفرض على المجتمع.

أما الخيار الثالث فيتمثل في إعادة جدولة الديون وهو الخيار الذي توجهت إليه معظم الدول النامية، والمقصود بإعادة جدولة الدّين الخارجي أو إعادة ترتيبه، فيكون بتأجيل مواعيد دفع الدّين، وتسمح للبلد الذي يُعاني من نقص مؤقت في العملات الأجنبية حتى يتمكن من تحسين وضعية ميزان المدفوعات، مقابل شروط يحدّدها الصندوق.[132]

يرى صند أن تدخل الشرطية ضمن برامجها التمويلية وغير التمويلية بهدف التقدم نحو تحقيق أهداف السياسات المتفق عليها، وتقع على البلدان الأعضاء التي تقترض من الصندوق المسؤولية الأولى في اختيار وتصميم وتنفيذ السياسات التي تساهم في نجاح برنامجها الاقتصادي ويدرج وصف للبرامج في خطاب النوايا يضمن عادة "مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية"، وتحوي على وصف أكثر تفصيلاً للسياسات، وتتحدد أهداف البرامج وسياساته وفق ظروف البلد.[133]

سنستهل دراستنا بالدوافع والأهداف المرجوة من برنامج الإصلاح الاقتصادي **(الفرع الأول)** ثمّ نتطرّق إلى دراسة أنواع هذه البرامج **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

دوافع وأهداف برامج الإصلاح

هناك مجموعة من الدوافع وكذا الأهداف التي شجعت الدول النامية خاصة إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي المقترح من صندوق النقد الدولي ويمكن إيجاز هذه الدوافع أو أهم الدوافع لتبني هذا البرنامج إلى:

---

[132] صالحي صالح، "ماذا تعرف عن الصندوق"، مرجع سابق، ص121.

[133] شرطية الصندوق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/05 على الساعة 19:00 سا، على الموقع:
https://www.imf.org/ar/about/factsheets/sheets/2013/imf-conditionality

أولا: الدوافع

1. العوامل الداخلية

أدت السياسات الاقتصادية المتبعة من الدول النامية وعلى رأسها الدول ذات النزعة الاشتراكية إلى تفاقم المديونية الخارجية، وهذا لتباعها السياسة الحمائية تجاه المؤسسات العمومية الاقتصادية المتعثرة بسبب سوء التسيير، والاعتماد على الخزينة العمومية في تصفية ديونها وإعادة تمويلها من الخزينة العمومية، ضف إلى ذلك تفشي ظاهرة الفساد والبيروقراطية على أعلى مستويات الدولة، مما أدى إلى سوء التسيير مما أسفر عنه الواقع الاقتصادي المتردي بما يهدد الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، إضافة إلى تجاوز الانفاق الحكومي لبعض الدول النامية الخطوط الحمراء وهذا بغية امتصاص غضب الشعوب، وكذا التسبب بتدمير قدرة رأس المال الوطني على تجدده، واعتلاله وتآكله بسبب عدم اتباع سياسة التشريد في الانفاق، وكذا عدم قدرتها على تأمين الموارد من الخارج في ضوء أزمة المديونية، كما أنّ رغبة هذه الدول في تحسين مؤشرات النمو وتحسين مستوى معيشة الفرد وتحقيق الرفاهية وكذا الأداء الاقتصادي الجيد لأجهزة الدولة، كل هذه العوامل الداخلية كانت دوافع مقنعة وجدّية لتبني برنامج الإصلاح الاقتصادي.[134]

2. العوامل الخارجية

تبرز أهم العوامل الخارجية التي تدفع بالدول لتطبيق برامج الإصلاح، في:

تدهور شروط التبادل التجاري الدولي لغير صالح الدول النامية، خاصة في ظل تزايد حدّة السياسات الانكماشية، وإجراءات الحماية الجمركية التي انتهجتها الدول المتقدّمة في مواجهة زيادة صادرات الدول النامية وخير مثال على ذلك هي فرض القيود الجمركية من طرف الو.م.أ على وارداتها من الصين وهذا بهدف حماية انتاجها المحلي وتقويض زيادة دخل الصين من العملة الأجنبية وهي الدولار، عملة الاحتياطي الدولي.

---

[134] منصوري سعدان، آثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية –دراسة حول وضع الاقتصاد الجزائري 1989-2018، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 – فرحات عباس، 2018، ص214.

ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، إذ قُدّر ارتفاع متوسط معدلات نمو أسعار الفائدة الحقيقية المستحقة على ديون الدول النامية بنسبة 75% في فترة الثمانينات.

انخفاض برامج المساعدات التنموية المقدّمة للدول النامية مع تزامن تفاقم أزمة المديونية الخارجية مع بداية عام 1982 انعكست على تدهور مؤشرات الديون الخارجية للبلدان النامية، حيث بلغت المديونية لمجموع الدول النامية 1334 مليار دولار سنة 1988م ثمّ 1667 مليار دولار سنة 1995م لتقدر بـ 2300 مليار دولار سنة 1997م.

انتشار ظاهرة تدفق رأس المال الوطني إلى الخارج، فعلى سبيل المثال قدر حجم هذه الأموال في بعض دول أمريكا اللاتينية بحوالي 30,53 مليار دولار و16,51 مليار دولار للأرجنتين وحدها، وهذا خلال فترة 1980م إلى غاية 1984م.

نتيجة لهذه الوضعية المتردية لأغلب اقتصاديات الدول النامية كان لزاما عليها الالتجاء إلى صندوق النقد الدولي للقيام ببرنامج التثبيت والتكييف الهيكلي، وهذا بهدف القضاء على حِدّة الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[135]

ثانيا: الأهداف

هناك جملة من الأهداف التي تطمح الدول النامية في تحقيقها من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ونجد منها:

1. تحقيق النمو الاقتصادي أو استعادته

طرحت المنظمات الدولية ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التكييف الاقتصادي كوسيلة لاستعادة النمو الاقتصادي، واتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج بغية الوصول إلى مصادر التمويل التي يوفرها والدّعم الفني من خلال "برامج المساعدات الفنية" المرافقة بحُزم المساعدات المالية، حيث أرجعت المؤسسات الدولية تدهور النمو الاقتصادي في الدول النامية إلى

[135] منصوري سعدان، مرجع سابق، ص 214 و2015.

جملة من العوامل أهمها: المستويات المرتفعة للاستهلاك الحكومي وتقييد حرية التجارة وأسعار الصرف المبالغ بها...إلخ

ورأت أنّ معالجتها ستقود بهذه الدول إلى استعادة نموها الاقتصادي، وذلك من خلال عدّة آليات تتمثل في تشجيع الاستثمار في المشاريع الإنتاجية وزيادة المدّخرات الوطنية، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

2. الوصول إلى التوازن في ميزان المدفوعات

طرحت مؤسسات بريتون وودز جملة من الشروط على الدول النامية تتضمن سياسات وإجراءات تهدف إلى تخفيض عجز ميزان المدفوعات من جملة هذه الشروط، تخفيض سعر الصرف وإزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وسنّ القوانين التي تكفل للمستثمرين حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية لتشجيع الاستثمار المباشر.

اضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط تحت ضغط حاجتها إلى التمويل وكذا قوّة النفوذ المالي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي.

3. تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية

أمام ندرة مصادر التمويل بالنسبة للدول النامية ومع التراجع الكبير لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها، أصبح من المطلوب تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد المتاحة أمام ضغط عاملين هامين، وهما:

- الأول داخلي ويتمثل في ضمان استمرار واستقرار الدولة الاقتصادي والسياسي.
- والثاني خارجي يتمثل في ضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الدائنة.

4. إنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية

عالت الدول النامية في اعتمادها على القروض الخارجية للتمويل مدفوعة بفجوتين هما فجوة التمويل المحلي (عجز المدخرات المحلية)، وفجوة التجارة الخارجية (عجز في النقد الأجنبي)، حتى

وصلت إلى الدرجة التي أعلنت فيها العديد من الدول النامية عجزها عن تسديد أقساط خدمة الدين، لتطرح عدم مقدرتها على تسديد أصول الدّين والفوائد للبنوك الأجنبية الدائنة، مما هدد المركز المالي لهذه البنوك، فدفع مؤسسة بريتون وودز للتدخل لضمان حصول البنوك على أموالها من تلك الدول التي تبنّت سياسات التكييف الهيكلي.

5. فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات الدول المتطوّرة

وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور في الثمانينيات من القرن العشرين، أصبحت فيها قادرة على زيادة الإنتاج وتنويعه إلى درجة كبيرة جدًا، لكن برزت مشكلة تصريف هذا الإنتاج المُتزايد، وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان، ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية، مما أدى لبروز أزمات فيض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة وتفاقم انعكاسها على الدول المتطوّرة في حال عدم حلّها، فتمّ أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار عند تصميم برامج التكييف الهيكلي التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها، مثل فتح أسواق الدول النامية، وحرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية...إلخ إلى ضمان استمرار نمط التقسيم الدولي للعمل، بحيث يُرسّخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية والدول المتطوّرة كمنتج للسلع الصناعية، وذلك لضمان استمرار التقدّم الرأسمالي في الدول المتطوّرة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقا لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى العالمي.[136]

الفرع الثاني

أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي

تتألف برامج الإصلاح الاقتصادي التي يقترحها الصندوق على الدول النامية من جزئين، وهما: برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي ولكل برنامج خصائصه وهو ما سنتطرق إليه لاحقا.

---

[136] بوخاري أمنة، آليات العولمة ومدى تأثيرها على الدول النامية، دراسة حالة تنافسية الاقتصاد الجزائري 1989-2016، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص 101-104.

أولا: برامج التثبيت الاقتصادي

تُعرف أيضا ببرامج التثبيت الهيكلي ووفقا لصندوق النقد الدولي فإنّ هذا البرنامج يتكون أساساً من جملة من السياسات قصيرة المدى توضع خاصةً بوحي من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى خفض التّضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الديون، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات مثل خفض الدّعم والمرتبات، فضلا عن تطبيق سياسات مالية إئتمانية ونقدية انكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجي والمتعلق بالميزانية.[137]

تكون هذه السياسات في شكل اتفاقية بين صندوق النقد الدولي والحكومة المعنية التي تقوم بسحب من الشرائح العليا في الصندوق، فالسياسات تمثل مشروطية هذا الأخير، والتي تتم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المُبرمج مع الحكومة المعنية.

يُعتبر نظام المشروطية الخاص بصندوق النقد الدولي إلزامي للبلدان النامية المستفيدة من برنامجه، إذ تُنفِذ الحكومة المعنية حزمة من السياسات بغية إحداث توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وإدارة جانب الطلب من خلال اتباع سياسة مالية ونقدية صارمة تساهم في معالجة الاختلالات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات على النحو التالي:

- تحديد صافي اقتراض خزينة الدولة بسقف زمني كلّ أربعة أشهر.
- تحديد سقف التوسع الائتماني المحلي على أساس ربع سنوي.
- تحديد حجم الاقتراض الخارجي على أساس سنوي.[138]

وعندما تقوم الدول باتباع برامج الاستقرار أو التثبيت الاقتصادي، فإنها تقوم بذلك بدعم من صندوق النقد الدولي، الذي يعمل من أجل الإسهام في تحسين الاختلالات الهيكلية مما يسمح بتخفيض نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، والتوصل

---

[137] بوخاري آمنة، مرجع سابق، ص99.

[138] رضا مصطفى حسن البدوي، "الإصلاح الاقتصادي بين رؤية صندوق النقد الدولي والاعتماد على الذات "تجارب دولية"، المجلة العالمية، م 03، ع 06، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2018، ص146و147.

إلى أسعار واقعية للعملة الوطنية، وللفائدة على الودائع المصرفية، بما يؤدي إلى استقرار في أسعار السلع والخدمات للتحكم في معدل التضخم.

تحصل الدولة مقابل ذلك من صند على تحويلات بالنقد الأجنبي في شكل شرائح إئتمانية يتم تحويلها كُلما تمّ التأكد من مصداقية الدّولة في اتباع برامج الإصلاح.

يُعتبر اتفاق الدولة مع الصندوق بمثابة اعتراف من قبل الجهات الدولية بأنّ الدولة تسير في سياستها الاقتصادية على النحو السليم، مما يُساعدها في التعامل الدولي مع الأطراف الأخرى.[139]

وبذلك يتضح أنّ سياسة التثبيت الاقتصادي تهدف إلى استقرار الطلب الكلّي في الأجل القصير، وذلك من خلال اتباع سياسة مالية ونقدية صارمة، ويرى خبراء السوق أنّ إشكالية الاقتصاديات النامية تنبع من وجود إفراط في الطلب الكلي مصدره الأساسي سياسات مالية ونقدية غير حكيمة تنعكس سلبا على شكل اختلالات داخلية وخارجية في النشاط الاقتصادي[140].

ثانيا: برامج التكييف الهيكلي

يُعرف التكييف الهيكلي، أو كما يسميه البعض الآخر برامج التعديل أو التكييف الاقتصادي، على أنه مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال السيطرة والضبط واتباع الخوصصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على الهيكل الاقتصادي الوطني[141].

---

[139] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص101.

[140] العقون جلول، الواقع الاقتصادي بين التعديل الهيكلي والتنمية المستدامة –الجزائر 1989–2004–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر –بن يوسف بن خدّة–، 2008، ص 24 و25.

[141] بطاهر علي، مرجع سابق، ص 101 و102.

وعلى الرغم من التطوّر الذي تُوحي به التعاريف السابقة، وهو ما درج البعض على الاعتقاد من أنّ الصندوق يتولى برامج التثبيت الاقتصادي، في حين يتولى البنك الدولي للإنشاء والتعمير برامج التكييف الهيكلي، إلّا أنّ الواقع العملي وحقيقة التطبيق والممارسة تختلف عن ذلك، حيث يوجد ارتباط تبادلي لعدم الوفاء وهو ما يُفسر بلغة الدّين بان عجز المدين عن الوفاء بدين أحد دائنيه يعني عجزه إتجاه جميع دائنيه، وهو يعني في حالتنا أنّ عجز الدولة عن الوفاء بشروط صندوق النقد الدولي لا يخول لها الحق في سحب الشرائح التالية من شرائح البنك الدولي للقرض المقدم من أجل الإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي والعكس صحيح.

وعلى الرغم من النص الصريح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي القائل "**لا ارتباط تبادلي للاشتراطات**" ومعناه عدم ربط شروط أحد المنظمتين لمنح قروض بشروط المنظمة الأخرى، إلا أنّ الممارسات الفعلية للبنك وبصفة عامة منذ عام 1989 تتجه إلى الارتباط، فقد اتجه ليكون الاقتراض من أجل التكييف الهيكلي مقصورًا على الدول التي لديها في الوقت نفسه برامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، لتترسخ حقيقة مفادها أنّ البنك الدولي لا يقدّم قروضا للإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي للدول في حال غياب برنامج موازي للصندوق، ولقد وصل التنسيق والتعاون إلى درجة متقدّمة جدًا في بداية التسعينات من القرن الماضي وبشكل خاص في المساعدات الفنية والمالية المقدّمة من قبل المنظمتين، مما جعل بعض الاقتصاديين يَدْعون إلى دمج المنظمتين[142].

والتكييف الهيكلي يذهب إلى أبعد من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يستهدف تحويل الاقتصاد الوطني من توازن إلى آخر أكثر تشجيعا على الانطلاق، ويمكن تعريفه بأنه عملية منظمة لتغيير في البُنيان الاقتصادي والاجتماعي بهدف إزالة الاختلالات الداخلية والخارجية التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل مثل الانحراف في حوافز الإنتاج أسعار صرف مُبالغٍ في تقييمها، الرقابة والقيود السّعرية، الرّسوم الجمركية المرتفعة، القيود المفروضة على التجارة الدولية، وتتولى سياسات جانب العرض القضاء على هذه الاختلالات، ومن هنا فإن التصحيح الهيكلي في

[142] بوخاري آمنة، مرجع سابق، ص 100.

الدول النامية يُعرف بأنه التصحيح المستمر لميزان المدفوعات بواسطة تعديل البُنيات الاقتصادية (الإنتاج)، أي أن التصحيح الهيكلي هو تعديل البنيات الاقتصادية بما يسمح بالتقييد المستمر للعجز في ميزان المدفوعات الجارية إلى مستوى يتوافق مع لجوء معقول لرؤوس الموال الخارجية بدون تخفيض معدل النمو الاقتصادي، ويتحدد اللّجوء المعقول وغير المفرط لرؤوس الأموال الخارجية بالمستوى الذي يمكن عنده الحفاظ على ضمان خدمة المديونية باستمرار.[143]

أما الملامح العامة لذلك البرنامج أي برنامج التكييف الهيكلي فيشمل عدّة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغييرات الهيكلية المطلوبة فهي تشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية الداخلية منها والخارجية، كما يشمل هذا الاخير مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تحقق توزيعا وتخصيصا أمثل للموارد، من أهمها:

ترشيد نطاق القطاع العام وتحجيمه وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام، وبخاصة في المشروعات الصناعية التحويلية وينحصر دور الاستثمار العام فقط في مشروعات البنية الأساسية وذلك لكفاءة القطاع الخاص من وجهة نظر الصندوق.

الخوصصة: إن التشوهات الهيكلية للدول النامية مردّه للأداء الاقتصادي السيء للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام حيث أنّ ميزانية الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام للدعم المتواصل لها، ونجد أنّ برنامج الاصلاح الاقتصادي للخوصصة تطور بحيث استطاع التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات ثمّ التخلص منها جزئيا أو كليا ومن هنا يُوصِي الصندوق بتصفية الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية أو تجارية.

كما يدعو الصندوق إلى وضع برامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته، ثمّ تحديد مراد خوصصته ووضع أسس تقييم الأصول، وكذا ضع جدول زمني للبيع وإنشاء جهاز خاص يتولى تنفيذ هذه البرامج مع اتباع قواعد بسيطة وشفافة للبيع.

---

[143] العقون جلول، مرجع سابق، ص 40 و 41.

تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي: ويُوصي الصندوق الدولة بأن تهيّئ الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الأجنبي وعليه اتباع الإجراءات التالية:

- إعفاء رأس مال الأجنبي من كلّ الضرائب والرسوم إما كليا أو جزئيا.
- تقديم الضمانات لتشجيع الاستثمار لهذه الأموال.
- عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة وإعطائها الفرصة في الولوج الى جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار في القطاع العام.
- إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال ومنها تحويل الأرباح إلى الخارج.
- إجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد وآليات اقتصاد السوق.

كلّ هذه الإجراءات تجعل تدفق الاستثمار الأجنبي ممكنا ومنه يوفر عملات أجنبية وتكنولوجية متقدّمة وخبرات إدارية وعلمية تضاف إلى الاقتصاد الوطني.[144]

المطلب الثاني

إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية

انظمت الجزائر إلى صندوق النق الدولي سنة 1963، [145] وقد استخدمت الجزائر في العديد من المرات عمليات لحقوق السحب الخاصة، وفي سنة 1988 استخدمت القسط الاحتياطي بالصندوق نتيجة الأزمة الاقتصادية.

والحقيقة أنّ الأزمة الاقتصادية الجزائرية قد بدأت تطفوا إلى السطح قبل سنة 1988، فأهم ما ميّز الفترة 1986م-1993م، هو الاعتقاد المشترك لدى السلطات الجزائرية بعد الذهاب إلى إعادة جدولة الديون الخارجية واختيار منافذ أخرى لمعالجة ملف المديونية الخارجية.

---

[144] العقون جلول، مرجع سابق، ص 42 - 46.

[145] قانون رقم 63-320 مؤرخ في 31 أوت 1963، يتضمن الترخيص للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية بالانضمام إلى الاتفاقات الدولية ج.ر.ج.ج، عدد 63، صادر في 6 سبتمبر 1963.
قانون رقم 63-384 مؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1963، يتضمن تحديد كيفيات تسديد الجزائر لاكتسابها في المؤسسات المالية الدولية، ج.ر.ج.ج، عدد 71، صادر في 27 سبتمبر 1963.

فما بين 1986 و1989، تذبذبت مداخيل التّصدير بحيث كانت النسبة تتراوح بين 8,05 و10,5 ملايير دولار، بعد أن تجاوزت 15 مليار دولار في 1981 و14,7 مليار دولار في سنة 1985، وازداد اللجوء إلى القروض الخارجية حتى قارب 7 ملايير دولار، في نهاية الثمانينات وهو ما زاد في حجم الديون وفي تراكم أعبائها، مما دفع برئاسة الجمهورية آنذاك إلى تشكيل خلية عمل لأجل إيجاد حلول للأزمة المالية التي باتت تتخبط فيها الجزائر.

قامت هذه الخلية التي يرأسها ويديرها السيد غازي حيدوسي، بتقدّيم خلال عامي 1986-1987م مجموعة من المشاريع الإصلاحية الهيكلية لكافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

فكانت لها نظرة واضحة منذ سنة 1986، فيما يخص كيفية تسير مشكل المديونية، حيث حاولت وقتها أن تقنع وزير المالية آنذاك عبد العزيز خلاف ومجموعة البنوك بضرورة إحداث تغييرات في سياسة الاقتراض الخارجي المتبعة آنذاك، من خلال التوقف والابتعاد قدر الإمكان عن اللجوء المنتظم للقروض قصيرة الأجل، في المقابل وجوب تبني مسعى فعال لدى البنوك الدولية لضمان إعادة الديون الضخمة والمستعجلة التسديد، ولم يكتف خبراء هذه الخلية بذلك بل وضعوا أمام الحكومة تقنية جديدة استخدمتها الخزينة الأمريكية تُعرف بطريقة السندات ذات القسيمة صفر التي كان استعمالها من طرف المكسيك بدرجة كبيرة بدعم من الو.م.أ.

وكانت هذه التقنية أي السندات ذات القسيمة صفر، أول محاولة قامت بها السلطات العمومية الجزائرية، من أجل ضمان مواصلة التسديد والاقتراض، ولكن سرعان ما تخلت الحكومة عن هذا الاقتراح بسبب العراقيل الكثيرة.[146]

سعت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1980 إلى إصلاح الاقتصاد الوطني بدأً بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وهذا بموجب القانون رقم 80-11[147] وكذا المرسوم رقم 80-242[148] كما

---

[146] شرماط سالم، تسيير الديون الخارجية وإشكالية السيادة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3-إبراهيم سلطان شيبوط، 2019، ص157.

[147] قانون رقم 80-11 مؤرخ في 13 ديسمبر سنة 1980، يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، ج.ر.ج.ج، عدد 51، صادر في 16 ديسمبر سنة 1980م (ملغى).

تمّ إنشاء لجنة وزارية مشتركة تسمى "**اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات**" إضافة إلى إنشاء لجان وزارية تسمى "**اللجان الوزارية لإعادة هيكلة المؤسسات**".[149]

وكانت هذه بداية الانطلاقة في إصلاح المؤسسات العمومية الجزائرية قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

سنتطرق في دراستنا هذه إلى برامج التثبيت الاقتصادي (الفرع الأول) الذي وافق عليه صندوق النقد الدولي مصحوبا بشروط قاسية ثمّ ننتقل لدراسة برامج التكييف الهيكلي (الفرع الثاني) أو اتفاق القرض الموسع الذي انطلق سنة 1995م وامتدّ إلى غاية 1998م.

الفرع الأول

برامج التثبيت الاقتصادي

بدأت الحكومة الجزائرية بالإصلاحات الاقتصادية الذاتية تزامنًا مع المشاورات التي بادرت بها مع صندوق النقد الدولي وأهم تلك الإصلاحات تتمثل في ظهور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية فكان هذا القانون بداية تحول من النظام الاشتراكي أين تحتكر فيه الدولة كل وسائل الإنتاج إلى نظام توجيهي حيث بدأت الدولة بالانسحاب تدريجيا من القطاع الاقتصادي.

وتعتبر هذه الإصلاحات أيضا بمثابة إشارة من الدولة الجزائرية لاستعدادها للتخلي عن النظام الاشتراكي والانفتاح على الأسواق العالمية، وكذا استقبالها للنظام الرأسمالي فكانت أول بوادر هذا الانفتاح صدور أربعة قوانين تهدف إلى تصحيح مسار المؤسسة العمومية الاقتصادية.

تنص المادة 5 فقرة 6 منه على: "تطوير نشاطات اقتصادية متكاملة، وخاصة بترقية صناعات صغيرة ومتوسطة تطور في أسفل أو من باطن وبترقية وحدات قطاعية للإنتاج والإنجاز في سائر التراب الوطني وباستكمال تصميم مشاريع للصناعة القاعدية."

[148] مرسوم رقم 80-242 مؤرخ في 14 أكتوبر سنة 1980، يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، ج.ر.ج.ج، عدد 41، صادر في 7 أكتوبر سنة 1980م. (ملغى).

[149] تنص المادة 7 من المرسوم رقم 80-242 على مهام اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات، كما تنص المادة 6 من نفس المرسوم على إنشاء لجنة وزارية مشتركة تسمى "اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات"، وهذا في كل قطاع يكون موضوع إعادة الهيكلة.

تنص المادة 08 الفقرة 2 من القانون رقم 88-01[150]على: "...**لا تتحمل الدولة التزامات المؤسسات العمومية الاقتصادية تحملا مباشرا أو غير مباشر إلا بمقتضى أحكام صريحة يمنحها القانون من يملك سندات في شركات المساهمة أو في شركات محدودة المسؤولية**".

ومنه يتبيّن الفصل بين الدولة والمؤسسة الاقتصادية ويتبيّن لنا بموجب هذا القانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما أنشأت الدولة صناديق المساهمة[151]، وتعتبر هذه الصناديق شركة مساهمة عمومية.

تخلى المشرع الجزائري عن المؤسسة العامة الاشتراكية سنة 1988، ليخلق المؤسسة العمومية الاقتصادية، حيث استحدثها بموجب القانون رقم 88-01 والمنظم للمؤسسة الاقتصادية في شكلين من أشكال الشركات التجارية، لتُطبق عليها أدوات القانون الخاص، تقوم هذه الأخيرة بتسيير مساهمتها في المؤسسات، هذا الهيكل يُسمى صناديق المساهمة التي أُنشأت بعد منح المؤسسات العمومية نوع من الاستقلالية، وتعتبر هذه الصناديق أول مرحلة من مراحل تطور القطاع العام الاقتصادي بعد تبني المؤسسة العمومية الاقتصادية، والخروج من التسيير الاشتراكي.[152]

والمُلاحظ أنّ قانون 88-01 قد جمع بين متناقضين إذا أبقى على صفة الاشتراكية للمؤسسة العمومية الاقتصادية وهذا ما نصت عليه صراحةً المادة 02 من هذا القانون ثمّ أخضعها لقواعد القانون التجاري في الفقرة الثالثة (03) من نفس المادة، كما نصت الفقرة الثانية (02) من المادة 8 على عدم تحمل الدولة لإلتزامات المؤسسات العمومية الاقتصادية وكان على المشرع أن يتفادى صفة الاشتراكية في تعريفه للمؤسسات العمومية الاقتصادية، تجنبًا للتناقض.

---

(150) قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر.ج.ج، عدد 2، صادر في 13 يناير سنة 1988م.

(151) انظر المواد 11، 12، 13، من القانون رقم 88-01، السابق الذكر.

(152) العايب سامية، "آليات تسيير القطاع العام الاقتصادي بالجزائر في ظل نظام اقتصاد السوق"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، م 09، ع 02، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021، ص 121.

وجاء القانون 88-02[153] متعلقا بالتخطيط محاولاً التوفيق بين إيديولوجيتين مختلفتين فهو يسعى للحفاظ على دوره الريادي في تسيير النظام الاقتصادي واحتكاره مُنتهجًا في ذلك النظام الاشتراكي ومحاولاً في الوقت نفسه الانسحاب من الحقل الاقتصادي ورفع نظام الحمائية والوصاية التي يُمارسها على المؤسسات الاقتصادية العمومية، وأتى القانون 88-03 ليُفصِّل أكثر في مهام صناديق المساهمة وكذا الشكل القانوني لها[154].

من جملة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في نفس السنة هو صدور القانون رقم 88-04[155] ليعدّل القانون التجاري الصادر سنة 1975، بحيث أتى التعديل بقواعد قانونية يُحدد بموجبها القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

تعتبر هذه الحزمة من القوانين بمثابة إعلان نية من الحكومة الجزائرية وقتها بالتخلي ضِمنيًا عن النظام الاشتراكي وتبني تدريجيًا النظام الرأسمالي، ما دفع صندوق النقد الدولي حينها للموافقة على تقديم مساعدات مالية للجزائر في شكل أقساط.

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989

ما كان لصندوق النقد الدّولي أن يسمح للجزائر بالحصول على الأقساط في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989 وأن يمنح لها بموجب الاتفاق 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة والذي أُستخدم كليا كشريحة ائتمانية واحدة في 30 ماي 1989، لو لم تقم بالتعديل الدستوري في نفس السنة، حيث نصّت المادة الأولى من دستور 1989[156] على أنّ: "**الجزائر**

---

[153] قانون رقم 88-02 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988، يتعلق بالتخطيط، ج.ر.ج.ج، عدد2، صادر في 13 يناير سنة 1988م.

انظر المادة 2 والمادة 8 من القانون السابق الذكر.

[154] قانون رقم 88-03 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988 يتعلق بصناديق المساهمة، ج.ر.ج.ج، عدد 2، صادر في 13 يناير سنة 1988م.

[155] قانون رقم 88-04 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988 يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري.

[156] دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1989، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18، يتضمن نشر تعديل دستور 1989 الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، ج.ر.ج.ج، عدد 09، الصادر في 01 مارس 1989.

جمهورية ديموقراطية شعبية، وهي وحدة لا تتجزأ" بعدما كانت المادة الأولى من دستور 1976[157] تنص: "**الجزائر جمهورية ديموقراطية شعبية، وهي وحدة لا تتجزأ، الدولة الجزائرية دولة اشتراكية.**" وبموجب هذا التعديل تعلن الدّولة رسميًا تخليها عن النظام الاشتراكي والتّوجه عمليًا إلى النظام الرأسمالي الذي ينصح به دائما صندوق النقد الدولي كركيزة أساسية للتطور والنمو.

كان محتوى الاتفاق –اتفاق التثبيت– جملة من الشروط المفروضة على الجزائر مقابل الحصول على الدعم المالي وتتمثل هذه الأخيرة، في:

- اتباع سياسة نقدية أكثر حذرًا وتقييدًا.
- تقليص العجز الميزاني.
- تعديل سعر الصرف.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

وتنفيذاً لهذا الاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار قانون رقم 89-12[158] يتعلق بالأسعار وذلك بعد شهرين فقط من التوقيع على الاتفاق، كما تمّ إصدار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ليُحدث تحولات في الجهاز المصرفي بحيث وضع حدّ نهائي لسياسة التخطيط المركزي للاقتصاد التي تُتخذ وفقها القرارات النقدية.[159]

---

[157] دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1976، صادر بأمر رقم 76-79 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر.ج.ج، عدد 94، مؤرخة في 14 نوفمبر 1976.

[158] قانون 89-12 مؤرخ في 5 جويلية 1989، يتعلق بالأسعار، ج.ر.ج.ج، عدد 29 صادر في 17 جويلية 1989 (ملغى).

تعتبر المادة 26 من القانون السابق الذكر بادرة على الاعتراف باقتصاد السوق وخروجا عن تنظيم الأسعار الذي كانت تمارسه الدولة في ظل النظام الاشتراكي، فنجد في الباب الرابع تحت تسمية "القواعد المتعلقة بالممارسات التجارية" اعترافا من الحكومة بانتهاج سياسة سعر السوق الخاضعة لقواعد العرض والطلب.

[159] زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد، "أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، م 05، ع 01، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2021، ص 76-80.

كما جاء القانون 90-10 كتكملة للإصلاحات التي باشرت بها الحكومة الجزائرية مثل القانون 88-06[160] الذي من خلاله تمَّ منح استقلالية للبنوك وإخضاعها للقواعد التجارية، وكان من بين الأهداف التي سطرتها الحكومة في ظل القانون 90-10، نجد:

استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة، بالتالي تمّ الفصل بين البنك المركزي وتحددت معالم استقلاليته عن الخزينة العمومية.

تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليه، وربما من أسباب تراكم الديون هو التسيير الإداري للبنك المركزي وتفريغه من المعاملات التجارية وعدم استقلاليته عن الخزينة العمومية، فكانت هذه الاخيرة هي التي تتحمل خسائر البنك وهي التي تسدد الديون نيابةً عنه، كما تقوم بضخِّ المبالغ المالية لسدّ عجزه وضمان عدم إفلاسه.

من هذا المُنطلق قامت الحكومة بموجب القانون 90-10[161] لرد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض ووضع حدّ لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي، فبالرّجوع إلى القانون 88-06 نجد في المادة 2 منه الفقرة 3 "**يكون رأسمال البنك المركزي ملكاً للدولة وتسري على رأسمال مؤسسات القرض، أحكام القانون 88-01 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988 المذكور اعلاه**"، فعلى الرغم من إضفاء الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية إلّا أنّ التسيير ظلّ إداريًا وخاضعًا للدولة قبل القانون 90-10 الذي كان انطلاقًا لاستقلالية البنك المركزي، وهو ما نسْتَقرِئُه في الكتاب الثاني تحت عنوان هياكل البنك المركزي وتنظيم عملياته، فبموجب المواد 11 إلى غاية 18[162]منه يتبيّن جليا هذا الاستقلال.

على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية وهذا قبل تلقيها الحزمة الأولى من المساعدات سنة 1989، والمتمثلة في النصوص التشريعية التي سنّتها تحت شروط صندوق

---

[160] قانون 88-06 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988، يعدل ويتمم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد 02، صادر في 13 جانفي 1988.

[161] رنان مختار، "الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، م 06، ع 01، جامعة الأغواط، 2023، ص 282-284.

[162] انظر المواد من 11 إلى 18 من قانون رقم 90-10، مرجع سابق.

النقد الدولي كقانون رقم 88-01، القانون رقم 88-02، القانون رقم 88-03، القانون رقم 88-04، القانون رقم88 -06، وكذا القانون رقم 90-10، بعد تلقيها الحزمة الأولى من المساعدات، وقبلها المرسوم التنظيمي 88-201[163] المتضمن إلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخوِل للمؤسسة الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التَّفرد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار للتجارة.

كما أتى القانون 89-12 المتعلق بالأسعار في مسار التصحيح، إضافة إلى أهم تعديل قامت به الدولة وهو التعديل الدستوري سنة 1989م، الذي بموجبه أعلنت صراحة عن تخليها عن النظام الاشتراكي، إلا أنها لم تحقق الأهداف المسطرة من الحكومة آنذاك وهو الخروج من الأزمة الاقتصادية.

إستمر تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990م، وإستمر معه عجز ميزان المدفوعات مما دفع بالدولة الجزائرية إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج التثبيت الاقتصادي للصندوق وهي عملية تخفيض العملة الوطنية ليقوم هذا الاخير بتقديم حزمة ثانية من المساعدات سنة 1991 لمواجهة الأزمة[164].

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 03 جوان 1991، بعد تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991، حيث تمّ بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسّمة إلى أربعة شرائح، كلّ شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما يلي:

- الشريحة الأولى في جوان 1991.
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991.

---

[163] انظر المادة الأولى من المرسوم رقم 88-201 المؤرخ في 18 أكتوبر سنة 1988، المتضمن إلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار للتجارة، ج.ر.ج.ج، عدد 42، صادر في 19 أكتوبر سنة 1988.

[164] بعلوج أسماء، تأثير النظام العام الاقتصادي الدّولي الجديد على المنظومة التشريعية الوطنية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015، ص 241-243.

- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991.
- الشريحة الرابعة في مارس 1992.

ويهدف اتفاق الاستعداد الائتماني إلى:

تقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة التي تعمل على تنويع الصادرات فبعدما كانت الدولة تقوم بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية تمّ منحها الشخصية المعنونة والاستقلالية المالية بموجب القوانين السالفة الذكر لسنة 1988.[165]

كما قامت الجزائر في سنة 1991 بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتحول إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي 94-211[166] الذي يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المرسوم التنفيذي 94-212[167] الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في هذه الوزارة، ليتم دمج هذه الاخيرة مع وزارة الصناعة في سنة 2010 وذلك بهدف التَّفرغ لتنمية هذا القطاع ودعمه وجعله مستقلاً ماليًا عن القطاعات الاقتصادي الأخرى[168].

من بين أهداف هذا الاتفاق تحرير التجارة الخارجية والداخلية التي تُمكِن في المدى القصير تحقيق القابلية لتحويل الدينار، وتبرز إصلاحات الدولة في هذا المجال من خلال قيامها بتحرير

---

[165] بختة سعيدي، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-إبراهيم سلطان شيبوط، 2013، ص 146-148.

[166] مرسوم تنفيذي رقم 94-211 مؤرخ في 18 يوليو سنة 1994، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد 47، صادر في 20 يوليو 1994.

[167] مرسوم تنفيذي رقم 94-213 مؤرخ في 18 يوليو سنة 1994، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد 47، صادر في 20 يوليو 1994.

[168] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق لتنمية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 10.

التجارة الخارجية بصفة تدريجية، ففي سنة 1988 أصدرت القانون 88-29[169] الذي قلّص من احتكار الدّولة للتجارة الخارجية، حيث سمح للمؤسسات الخاصة الوطنية بالتدخل في مجال التجارة الخارجية شريطة حصولها مسبقا على وخصة الاستيراد، حيث نصّت المادة 9 من القانون على: "**يمكن، فيما يخص السلع والخدمات التي لا تتكفل بها واردات أصحاب الامتياز في الاحتكار، أن تسلم رخص استيراد لمؤسسات عمومية اقتصادية ولمؤسسات خاصة وطنية مدرجة أعمالها ضمن أولويات المخطط.**" لتواصل الدّولة في مسارها الذي انطلقت فيه وذلك بالتحرير الفعلي للتجارة الخارجية بصدور نظام 91-03[170] الذي نصّ في المادة الأولى منه: "**يمكن أي شخص طبيعي أو معنوي مسجل قانونًا في السجل التجاري أن يقوم ابتداءً من أول إبريل 1991، باستيراد أية منتوجات أو بضائع ليست ممنوعة ولا مقيّدة، وذلك بمجرد أن يكون له محل مصرفي ودون أية موافقة أو رخصة قبلية**".

من جملة الإجراءات الإضافية التي اتخذتها الدولة، تشجيع الاستثمار وذلك بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-12[171] في 5 أكتوبر المتعلق بالاستثمار، حيث نصت المادة الأولى منه على: "**يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نصّ تشريعي**". والحقيقة أنّ هذا القانون الجديد المتعلق بالاستثمارات قد سجّل قطيعة مع القوانين السابقة.

---

[169] قانون رقم 88-29 مؤرخ في 19 يوليو سنة 1988، يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ج.ر.ج.ج، عدد 29، صادر في 20 يوليو سنة 1988.

[170] نظام رقم 91-03 مؤرخ في 20 فبراير 1991، يتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد سلع للجزائر وتمويلها، ج.ر.ج.ج، عدد 23، الصادرة في25 مارس 1991، معدل بنظام رقم 94-11 مؤرخ في 12 ابريل 1994، ج.ر.ج.ج، عدد 72، صادر في 06 نوفمبر 1994.

[171] مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد 64، صادر في 10 أكتوبر 1993 (ملغى).

تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة لم تقم بسحب الشريحة الرابعة لعدم احترامها آنذاك محتوى الاتفاقية المبرمة مع الصندوق إذ قامت الحكومة برفع الحدّ الأدنى للأجر إلى 7000 دج محاولة منها امتصاص الغضب الاجتماعي، وهو ما يُخالف سياسات الصندوق التي تدعو إلى تجميد الأجور، وعلى العموم، ففي هذه الفترة كانت الجزائر تعيش وضعًا الاقتصادياً والاجتماعياً متدهوراً، في حين أنها كانت في أمسّ الحاجة لحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة.[172]

ثالثا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994

أدى تواصل انخفاض أسعار البترول الى جعل القيمة الحقيقية لموارد صادرات المحروقات تنخفض بنسبة 21%، فارتفع معه معدل خدمة الدين الخارجي مع نقص حاد في الأصول الخارجية الصافية، كلّ هذه المؤشرات دفعت بالسلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق ثالث مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 مدّته سنة كاملة يسمح بإعادة جدولة الديون الخارجية. ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج من أجل تحقيق الأهداف المسطّرة، نجد:

- تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف.
- ضرورة الاحتفاظ بحد أدنى من الموارد بالعملة الصعبة عن طريق إعادة جدولة الديون، بالإضافة إلى اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية.
- تطهير البنوك والمؤسسات العمومية ومواصلة إجراءات إعادة الهيكلتها، وهو ما جعل الدولة تقوم بإنشاء صندوق تطهير المؤسسات العمومية[173].

الفرع الثاني

برامج التكيف الهيكلي

---

[172] برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009، ص 155 و156.

[173] صندوق تطهير المؤسسات العمومية: وهي حسابات تمّ إنشاؤها للقضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسة العمومية تجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن.

بعد انقضاء برنامج التثبيت الاقتصادي، وجّهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، سعيا منها للحصول على مساهمة مالية منه ، بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، وفي هذا الإطار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق من نوع التسهيلات التمويلية الموسعة في ماي 1995 مع صند، في إطار برنامج التكييف الهيكلي، وهذا لمدّة 3 سنوات، أي من ماي 1995 إلى ماي 1998 في نطاق اتفاق القرض الموسّع.

بموجب هذا الاتفاق قامت الجزائر بتعميق الإصلاحات التي بدأتها والتوجه أكثر إلى النظام الليبيرالي الرأسمالي ومن جملة هذه الإصلاحات نجد:

أولا: خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية

بذلت الجزائر في إطار التكييف الهيكلي مجهودات معتبرة حيث قامت في سنة 1995 بفتح باب الخوصصة على المؤسسات العمومية الاقتصادية وهذا بموجب الأمر رقم 95-22[174]، الذي نصّ على تحويل ملكية الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.

كما أتى المرسوم التنفيذي 96-102[175] المتعلق ببورصة القيم المنقولة مُوازيًا للمرسوم التنفيذي 96-104[176] الذي يحدد كيفيات تنظيم مجلس الخوصصة وسيره، وكذا المرسوم التنفيذي 96-105[177] يتضمن تحديد كيفيات تنظيم لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وسيرها،

---

[174] أمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 غشت سنة 1995، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، ج.ر.ج.ج، عدد 48، صادر 3 سبتمبر 1995، معدل ومتمم بالأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس سنة 1997، ج.ر.ج.ج، عدد 15، صادر في 19 مارس 1997. (ملغى)

[175] مرسوم تنفيذي 96-102 مؤرخ في 11 مارس سنة 1996، يتضمن تطبيق المادة 32 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993 ،المتعلق ببرصة القيم المنقولة، ج.ر.ج.ج، عدد 18، صادر في 20 مارس 1996.

[176] مرسوم تنفيذي رقم 96-104 مؤرخ في 11 مارس سنة 1996، يحدد كيفيات تنظيم مجلس الخوصصة وسيره وكذلك القانون الأساسي ونظام المرتبات المطبقين على أعضائه، ج.ر.ج.ج، عدد 18، صادر في 20 مارس 1996.

[177] مرسوم تنفيذي رقم 96-105 مؤرخ في 11 مارس سنة 1996، يتضمن تحديد كيفيات تنظيم لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وسيرها وكذلك كيفيات تعيين أعضائها وقانونهم الأساسي والنظام التعويضي المطبق عليهم، ج.ر.ج.ج، عدد 18، صادر في 20 مارس 1996.

إضافة إلى المرسوم التنفيذي 96-106[178] الذي يتضمن تعين الهيئة المكلفة بالخوصصة، كل هذه الترسانة القانونية إنّما رغبة واضحة من الدولة للسعي قُدمًا في ملف خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

كما لا يفوتنا ان نُذكر ان المرسوم التشريعي 93-10[179] المتعلق ببرصة القيم المنقولة كان ضمن أُولى عمليات الخوصصة التي شهدتها الجزائر.

ثانيا: تشجيع الاستثمار المباشر

من بين الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في مجال الاستثمار سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي وكذا الاستثمار المباشر وغير المباشر، فلقد كان لهذا المجال نصيبه من التعديل، إذ قامت الحكومة بإطلاق حزمة من القوانين قصد التشجيع على الاستثمار ونجد منها قانون 95-07[180] المتعلق بالتأمينات، كما مهد الطريق للاستثمار في الجزائر، نظام 97-02[181] المتعلق بإقامة شبكة البنوك والمؤسسات المالية.

---

[178] مرسوم تنفيذي رقم 96-106 مؤرخ في 11 مارس سنة 1996، يتضمن تعيين الهيئة المكلفة بالخوصصة، ج.ر.ج.ج، عدد 18، صادر في 20 مارس 1996.

[179] مرسوم تشريعي رقم 93-10 مؤرخ في 23 ماي سنة 1993، يتعق ببورصة القيم المنقولة، ج.ر.ج.ج، عدد 34، صادر في 23 ماي 1993، معدّل ومتمم بالأمر رقم 96-10 المؤرخ في 10 جانفي سنة 1996، ج.ر.ج.ج، عدد 03، صادر في 27 ماي 1996، وبالقانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري سنة 2003، ج.ر.ج.ج، عدد 11، صادر في 19 فيفري 2003 (استدراك في ج.ر.ج.ج، عدد 32، صادر في 7 ماي 2003).

[180] أمر رقم 95-07 مؤرخ في 25 جانفي سنة 1995، يتعلق بالتأمينات، ج.ر.ج.ج، عدد 13، صادر في 8 مارس 1995، معدل متمم بالقانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، ج.ر.ج.ج، عدد 15، صادر في 12 مارس 2006، ومتمم بالأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ج.ر.ج.ج، عدد 42، صادر في 27 جويلية 2008، والأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، ج.ر.ج.ج، عدد 49 صادر في 29 أوت 2010، معدل ومتمم بالقانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 جويلية سنة 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ج.ر.ج.ج، عدد 40، صادر في 20 جويلية 2011.

[181] نظام رقم 97-02 مؤرخ في 6 أبريل سنة 1997، يتعلق بشروط إقامة شبكة البنوك والمؤسسات المالية، ج.ر.ج.ج عدد 73، صادرة في 05 نوفمبر 1997.

وكذا نظام رقم 96-06[182] المتعلق بتأسيس شركات الاعتماد الإيجاري، نظام رقم 93-01[183] الذي يحدد شروط تأسيس بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية، إذ سعت الجزائر لتوفير المناخ الملائم للاستثمار فيها وفتح فروع المؤسسات مالية وبنوط أجنبية.

ثالثا: تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عمدت الجزائر إلى مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية وذلك بخلق مناخ مناسب للاستثمار، وكذا مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطور والاستقرار، إذ رافقت هذه الاخيرة بمجموعة من التعديلات القانونية التي زادت من فرص تطورها واستقرارها، من هذه التشريعات نجد المرسوم التشريعي رقم 93-08[184] المتعلق بالقانون التجاري، وكذا الأمر رقم 95-06[185] المتعلق بالمنافسة، إضافة إلى أحد الركائز المهمة لنجاح هذه المؤسسات وهو القانون رقم 90-10[186] المتعلق بالنقد والقرض، فأصبحت للمؤسسات الجزائرية حلاً مع الصعوبات المالية والمتمثل في القروض التي تمنحها البنوك الجزائرية.

---

[182] نظام رقم 96-06 مؤرخ في 3 يوليو سنة 1996، يحدد كيفيات تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري وشروط اعتمادها، ج.ر.ج.ج، عدد 66، صادر في 03 نوفمبر 1996.

[183] نظام رقم 93-01 مؤرخ في 3 يناير سنة 1993، يحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بك ومؤسسة مالية أجنبية، ج.ر.ج.ج، عدد 17، صادر في 14 مارس 1993.

[184] مرسوم تشريعي رقم 93-08 مؤرخ في 25 أبريل سنة 1993 يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون التجاري، ج.ر.ج.ج، عدد 27، صادر في 27 أبريل سنة 1993 (استدراك في ج.ر.ج.ج، عدد43، صادر في 29 يونيو 1993).

[185] أمر رقم 95-06 مؤرخ في 25 جانفي سنة 1995، يتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج، عدد 09، صادر في 09 فيفري 1995. (ملغى)

[186] قانون رقم 90-10 مؤرخ في 14 أفريل سنة 1990، يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد 16، صادر في 18 أفريل 1990(ملغى).

وربما يعتبر التعديل الدستوري لسنة 1996[187] الأهم على الإطلاق، حيث أعربت الحكومة وقتها صراحة بموجب هذا التعديل على انتهاجها وتبنيها الصّريح للنظام الليبيرالي، وهذا ما نَسْتَقرِأُهُ من نص المادة 37 منه لتتوالى على الحكومة تعديلات ترسخ هذا التّوجه ومنه الأمر رقم 01-04[188] المتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.[189]

المطلب الثالث

نتائج الإصلاحات الاقتصادية للصندوق

بعد مرور مدّة على تطبيق البرامج المقترحة من الصندوق، تعالت الانتقادات الموجهة له، هذا كون برامجه في كثير من الأحيان لا تستطيع تحقيق الأهداف المسطرة، والتي تتمثل في إلغاء اختلالات ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار، كما أُنتُقد الصندوق في كونه يعالج مشكلة المديونية بنظرةٍ غير واقعية[190].

سنلقي الضوء على الآثار الناتجة عن سياسات الإصلاح للصندوق **(الفرع الأول)** ثمّ التسديد المسبق للديون الجزائرية **(الفرع الثاني)** وهذا للانفلات من مخاطر العمل بسياساته.

الفرع الأول

الآثار الناتجة عن سياسات الإصلاح للصندوق

---

[187] دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، يتضمن إصدار نص التعديل الدستوري الموافق عليه في الاستفتاء 28 نوفمبر 1996، ج.ر.ج.ج، عدد 76، صادرة في 08 ديسمبر 1996(معدل ومتمم).

[188] أمر رقم 01-04 مؤرخ في 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، ج.ر.ج.ج، عدد 47، صادر في 22 أوت 2001، متمم بالأمر رقم 08-01 مؤرخ في 28 فبراير سنة 2008، ج.ر.ج.ج، عدد 11 مؤرخ في 02 مارس 2008.

[189] بن دقيش عفاف، تنظيم القطاع العام الاقتصادي في الجزائر منذ 1988، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016، ص37.

[190] شاعة عبد القادر، إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية في ظل المتغيرات الراهنة بين إعادة الجدولة والدفع المسبق للديون، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3- إبراهيم سلطان شيبوط، 2016، ص142.

مما ليس فيه خلاف أن الإصلاحات التي تمت تحت مختلف الحكومات المُتعاقبة التي تخلت كليا عن استراتيجياتها، واستبدالها بسياسة اقتصادية مفككة، وبرامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، تمت على حساب فاتورة ضخمة دفعها الشعب الجزائري، فقد ترتَّبت آثار بالغة الأهمية وشديدة الوقع على المواطن الجزائري نتيجة التعامل مع صند، وهذه النتائج في مجملها تتراوح بين الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الآثار الاقتصادية

نتيجة للمبالغ التي خصصتها الدولة لتطهير المؤسسات، سجلت ميزانية الدولة عجزا إجماليا يقدر بـ 99,4 % لسنة 1996، في حين كان المبلغ المخصص لهذا الغرض سنة 1995 قد بلغ 148 مليار دينار جزائري، قُدر عجزها في سنة 1996 بـ 255 مليار دج اتجاه البنوك، و215 مليار دج اتجاه الخزينة.

جمَّد النشاط المالي 22 مؤسسة عمومية، وقد تمّ غلق 8 مؤسسات عمومية تابعة لقطاع التجارة مع نهاية أكتوبر 1995، وبالتالي تسريح 3362 عامل، وتمّ حلُّ 18 مؤسسة عمومية في غضون نفس السنة كانت تُشغل في مجملها 4820 عامل وتمّ غلق 28 مؤسسة مُفلسة.

خلال ست (06) سنوات أي من 1994 إلى غاية 2000 تمّ غلق 1600 مؤسسة، وإحالة 600,000 عامل على البطالة، ولنجاح هذه العملية تمّ تخفيض نسبة خدمة الدين من 80% سنة 1998 إلى أقل من 40% سنة 1999.[191]

ثانيا: الآثار الاجتماعية

من الآثار السلبية الناتجة عن اتباع سياسات الإصلاح لصندوق النقد الدولي، نجد ارتفاع البطالة بشكل كبير، وهذا نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي مسّتها عملية إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية والخدماتية، وكذلك انخفاض القدرة الشرائية بنسبة 25% بين سنتي 1993

---

[191] بلغنو سمية، الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات المؤسساتية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص: تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3- إبراهيم سلطان شيبوط، 2015، ص 84 و85.

و1994، وهذا يعود إلى تحرير الأسعار وإلغاء دعم الدولة لأسعار السلع والخدمات الأساسية خاصة أصحاب الدّخل المحدود.

تدهورت الخدمات العمومية مثل خدمات الصحة بسبب إتباع الدولة لسياسة التقشّف المالي، وترشيد النفقات العمومية، وظلت أجهزة الحماية الاجتماعية عاجزة عن الحدّ من تفاقم ظاهرة الفقر والإقصاء عند الفئات الأكثر حرمانا، حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر من 12,2% إلى 22,6% من مجموع السكان ما بين 1988 و1995م.[192]

الفرع الثاني

التسديد المسبق للديون الجزائرية

بعدما حققت الجزائر فوائض في إيرادتها من العملة الصعبة بفعل الفائض المحقق في الميزان التجاري ولعدّة سنوات نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، وتفادياً للضغوطات والأعباء المرتبطة بالاستدانة من الخارج وضمان المحافظة على السيادة الوطنية في مختلف المجالات، وعدم تكرار تجربة التسعينات المتمثلة في إعادة جدولة الديون وشروطها، وبالنظر إلى ما أشار إليه الأمين العام الأسبق لوزارة الخارجية حسن مغلاوي، حيث صرّح بأن القوانين الوطنية ذات الطابع التجاري والاقتصادي أصبحت مُملات من قوى خارجية في إطار عولمة الاقتصاد، لذا كان من الضروري لجوء الجزائر إلى تسديد ديونها بشكل مسبق.[193]

---

[192] بختة سعيدي، مرجع سابق، ص 137و138.

[193] شاعة عبد القادر، مرجع سابق، ص 155و156.

أولا: إجراءات التسديد المسبق

بعد الأزمة الخانقة التي عاشتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي، والتي وصلت في ذروتها الى درجة عدم القدرة على دفع مستحقات الديون الخارجية التي كانت على عاتق الدولة الجزائرية آنذاك، وخاصة مع بداية تلك الفترة، وهو ما دفع بالجزائر إلى قبول إعادة جدولة ديونها تحت ضغط الدائنين والمؤسسات المالية الدّولية، التي رفضت منح أي قروض أخرى للجزائر ما لم تقبل بتطبيق إملاءات وشروط صندوق النقد الدولي، تلك التي كانت في مجملها تمس بحرية القرار الاقتصادي وتقلص من دور الدولة في هذا المجال، وهو ما يعتبر مساسا بسيادة الدّولة، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى تخفيض مجمل الديون الخارجية تدريجيا، وقررت الحكومة التوقف عن الاستدانة سنة 2005 من الخارج والدخول في مفاوضات جادة مع مختلف الجهات الدائنة للجزائر بغرض التسديد المسبق للديون الخارجية التي كانت على عاتقها، وهو ما أكّده وزير المالية حينها، حيث حصلت الجزائر على موافقة مبدئية من الدول التسعة عشر (19) الأعضاء في نادي باريس لمناقشة تسديد مسبق لديون الجزائر الخارجية، ويُذكر أنّ الجزائر قدمت طلبين لنادي باريس، وتعتبر ثالث دولة تتفاوض معه من أجل الدفع المسبق لشطر من الديون، وهذا بعد كلٍ من البيرو وروسيا.[194]

وفعلا نجحت الجزائر، ووقعت مع نادي باريس في 2006/05/11، وبعد الانتهاء من تسوية الديون المستحقة لدى نادي باريس، تمكنت الجزائر من التّوصل إلى اتفاق مع نادي لندن بشأن تسديد مسبق للديون التجارية.

ثانيا: مُبررات التسديد المسبق

إنّ من مبررات التسديد المسبق لديون الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى مسألة السيادة، فالاستدانة من الصندوق إنّما هو تنازل عن السيادة الوطنية، وهي تجربة عاشتها الجزائر في بداية التسعينات، حينما اقترضت من صندوق النقد الدولي بشكل كبير، فبدأ الصندوق يقدّم إملاءاته على الدولة ليقلِب المنظومة القانونية ويُغيّر الإيديولوجية الراسخة وقتها في الدولة، وهي إيمانها

[194] شرماط سالم، مرجع سابق، ص191و192.

بالاشتراكية التي لا تنبع في حقيقة الأمر من المعسكر الشرقي الشيوعي، ولكن من تقاليد وثقافة مجتمع تربى على التضامن والمشاركة، فسياسات الصندوق لا تنصب غالبا في مصلحة الدّول المدينة لها، ولكن جُلَّ سياساته تنصب في مصلحة الدول المتقدّمة الصناعية وعلى رأسها الو.م.أ، وهو أمر طبيعي مادامت هي المهيمنة عليه، فصندوق النقد الدولي في نظر الجزائر ليست مؤسسة اقتصادية وحسب، بل يتم تأسيس قراراته وفقا لأجندة ومصالح غربية، ما يجعل الانفلات من سياساته مسألة وجودية بالنسبة للجزائر، ويكفي النظر إلى الأوضاع الصعبة التي تعيشها مصر اليوم بسبب الاستدانة من الصندوق.[195]

[195] شرماط سالم، مرجع سابق، ص 157-159.

المبحث الثاني

الإطار العام لدول البريكس

يُعدُّ تشكيل التكتلات الدولية خطوة مهمة للإنتقال من النظام العالمي أحادي القطب إلى عالم متعدد الأقطاب، فقد أصبح الانضمام للتكتلات الدولية عاملاً مهمًا من عوامل القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

تسعى دول عدّة بهذا الاتجاه، فظهور التكتلات الدولية بات عاملاً مؤثرًا في شكل النظام العالمي، ومن أهم هذه التكتلات وأبرزها على الساحة الدولية مؤخرًا، نجد مجموعة البريكس أو نادي البريكس كما يُسميه الغرب، فهذه الكتلة أو التجمع هو الأكثر حداثة، وواحد من أكبر الأسواق العالمية والأسرع نموًا في العالم.

تمتد مجموعة البريكس على خارطة العالم لتصل شرقها بغربها، جنوبها بشمالها، وهذا إنما إشارة لانفتاحها على دول العالم جميعا، سعيا منها لحشد أكبر عدد ممكن من الدول وضمّها إليها مع الإصرار على التمسك بالمبادئ التي تقوم عليها المجموعة وهذا لتكسب المزيد من القوة وتقف منافسا للولايات المتحدة الأمريكية، مما يحدّ من طموح هذه الأخيرة سواءً على المستوى السياسي والاقتصادي تدريجيًا.

تتنافس دول البريكس مع الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على الساحة الدولية وإزاحة النظام الأحادي القطب الذي تزعمته هذه الاخيرة لأكثر من ثلاث عقود، بحيث تضم المجموعة كلّ من روسيا الاتحادية الأقل نموًا اقتصاديا والأقوى سياسيا وعسكريا والمُصدر الأكبر للمحروقات، الصين الأقوى اقتصاديًا، وكذا الهند التي تَتّصف بتطور التكنولوجيا الرقمية ومواردها البشرية المُتزايدة، ثم البرازيل التي تتميز هي الأخرى بأنها المصدر للموارد الأولوية والسلع الصناعية، وأخيرا جنوب إفريقيا التي تُعتبر بأنها الأكبر اقتصاديا في القارة الإفريقية وثالث أكبر المصدرين للفحم في العالم.

استطاعت المجموعة تعزيز مكانتها عالميًا بتبني اتفاق مشترك بينها من أجل حيازة نفوذ سياسي يُوازي ثقلها الاقتصادي، سعيا وراء تغيير طبيعة النظام العالمي وجعله أكثر تمثيلاً وتعددية.

سنتوقف في دراستنا هذه على ثلاث محطات أساسية نبدأها بإعطاء نبذة عن نشأت المجموعة والأهداف المسطرة لها **(المطلب الأول)**، ثمّ ننتقل إلى دراسة حوافز هذه المجموعة وخصائصها **(المطلب الثاني)**، لنختِم بدراسة نقاط القوة في المجموعة والتّحديات التي تواجهها **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول

نشأة وأهداف المجموعة

لم تكن فكرة نشأة مجموعة البريكس وليدة القرن الواحد والعشرين، لكنها فكرة قديمة المنشأ، حديثة التطبيق، فأول من دعا إلى هذا التّكتل هو رئيس الاتحاد السوفياتي سابقا–روسيا حاليا– جوزيف ستالين وذلك في أربعينيات القرن الماضي.

إن رفض الاتحاد السوفياتي التصديق على اتفاقية بريتون وودز ليس وليد الصدفة، ولا قيام الرئيس هاري ترومان بتصفيات واسعة لِمن يعتبرهم شيوعيِين وعلى رأسهم هاري دكستر وايت المسؤول الأمريكي وصاحب المشروع الأمريكي في مؤتمر بريتود وودز كذلك، ولكن اطلاع ستالين على خفايا اتفاقية بريتون وودز هي من دفعته إلى النِّداء بتكوين التّكتل لعلمه مسبقًا بالمواجهة الآتية والحتمية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

سنحاول إلقاء نظرة سريعة على نشأة هذا التكتل **(الفرع الأول)**، لنبين بعدها الأهداف التي رسمها لتحقيق التنمية وضمان بقائه في مواجهة الغرب **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

نشأة مجموعة البريكس والمبادئ التي تقوم عليها

سندرس في هذا الفرع نشأة مجموعة بريكس **(أولا)**، ثمّ نبين المبادئ التي تقوم عليها هذه المجموعة **(ثانيا)**.

أولا: نشأة مجموعة البريكس

تكونت فكرة مجموعة بريكس التي ضمت خمس دول هي: روسيا الاتحادية، الصين، الهند، البرازيل، وجنوب إفريقيا في مؤتمر كانون بالمكسيك سنة 1999 خلال انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية، فمصطلح بريكس مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية لأسماء الدول الأعضاء، كانت تُسمى البريك بعد انضمام دولة جنوب إفريقيا إليها سنة 2010 عُرفت بتسمية بريكس[196].

استعمل جيم أونيل"Jim O'NEILL" خبير اقتصادي ببنك غولدمان ساكس تسمية بريكس لأول مرة، إذ كتب في تقرير البنك "**يحتاج العالم في بنائه إلى مزيد من بريك لتحقيق النمو الاقتصادي**"، ويرى الباحث أن هناك رغبة في سحب الثقل الاقتصادي من الدّول الصناعية في اتجاه الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة، وهذا ما أشار إليه في التقرير، إذ ذكر أن هناك عملية انتقال تدريجي للثقل الاقتصادي من مجموعة الدّول السبعة (G7) الصناعية إلى الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة في النظام العالمي، وخير مثال على ذلك مجموعة بريكس[197].

كانت أول دعوة من الرئيس الروسي فلادمير بوتين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث عُقد الاجتماع الوزاري الأول للمجموعة في 20 سبتمبر 2006م.

أعلن عن التأسيس الرسمي لمجموعة البريكس في قمّتها الأولى عام 2009م، التي عقدت في روسيا وشارك فيها إلى جانب هذه الاخيرة، الصين، الهند والبرازيل تحت مُسمى البريك، لتنضم على أعقاب القمة الثانية المنعقدة في البرازيل، في عام 2010م، جنوب إفريقيا، وتتغير تسمية

---

[196] عبد الرحمان علي عبد الرحمان، "الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول البريكس"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 65، كلية الآداب، جامعة البصرة، د.س.ن، ص83.

[197] وسن إحسان عبد المنعم، "ترتيبات الاقليمية الجديدة في ميزان القرى العالمية–تكتل مجموعة دول البريكس نموذجا"، مجلة العلوم السياسية، ع 58، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2020، ص 161و162.

التكتل ليصبح "البريكس" وهذا تطلعًا من أعضائها لعالم ثنائي القطب، وتحول المجموعة إلى كتلة اقتصادية وسياسية تنافس الغرب وحلفائه.[198]

عُقدت القمة السادسة في جولية 2014 في البرازيل، فاتفقت المجموعة على إنشاء بنك التنمية الجديد NDB، الذي قُدّر رأسماله بـ100 مليار دولار أمريكي، كما اتفقت على إنشاء صندوق احتياطي الطوارئ CRA بقيمة 100 مليار دولار أمريكي، لمساعدة الدول النامية على مواجهة خلل في ميزان مدفوعاتها على المدى القصير، كما دعت إلى دعم الدول الإفريقية في عملية التصنيع، وتحفيز الاستثمار الأجنبي.

من الجدير بالذكر أن دول البريكس ليس لديها أمانة أو ميثاق، وتقوم الدولة التي تترأس المجموعة منذ تأسيسها بتنظيم القمة التي ستستضيفها، ويتم التنسيق حول اختيار الدولة التي ستعقد القمة التالية بعد نهاية أشغال كلّ قمة، حيث تُعقد القمم سنويا، كما تختلف مجموعة البريكس بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل.

ترتبط هذه الدول ببعضها البعض برباط ثقافي مهم، وهو أنها لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، بل تشكل مزيجا مزيجًا متميزاً من الحضارات المختلفة، على رأسها الحضارة الشرقية القديمة، فقامت الحضارة الهندوسية في الهند، وقامت الحضارة البوذية في الصين، والحقيقة أن كلتا الحضارتين تقتربان في الفكر والرؤية، وكذا الحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب في روسيا والحضارة اللاتينية الغربية في البرازيل التي يتمتع شعبها بثقافة وفنون متميزة للغاية، حتى عن البلدان المجاورة، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا، ولكن الأهم هو الرباط

---

[198] دومينيك ولسون، قسطنطين بورجي، ستايسي كارلسون، "وتظل مجموعة البريكس في الخط السرعي"، مجلة بريكس الشهرية، ع 06، بحوث جولدمان ساكس للاقتصاد العالمي والسلع والاستراتيجية، 2011، تمّ نشر الدراسة على الموقع: https://360.gs.com

السياسي الذي يربط هذه الدول الخمسة، وعلى أساسه نشأت هذه المجموعة وهي جملة من المبادئ التي تتشبث بها.[199]

ثانيا: المبادئ التي تقوم عليها المجموعة

إنّ الدّارس لتاريخ الدول الخمسة المُشكلة لمجموعة البريكس يكتشف أنّ جُلّ المبادئ التي تؤمن بها هذه المجموعة إنما هي مُستقاة من نزعاتها الاشتراكية ومقاومتها للمُستعر الغربي ومن أبرز هذه المبادئ، نجد:

1. تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تشترك مجموعة البريكس فيما بينها بالتاريخ الاستعماري المشترك، بحيث استعمرت الدول الغربية المهيمنة في تلك الفترة، أي ابتداءً من القرن الخامس عشر للميلاد، كل من الصين، الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا، ما عدا روسيا التي لم تَسْلم هي الأخرى من التدخل الغربي في شؤونها الداخلية ومحاولة القضاء على الشيوعية واختطاف الثورة البُلشفية التي قادها العمال من أجل إقامة النظام الاشتراكي [200].

ما كانت لهذه الدول أن تتحرر من الاستعمار لولا الثورات الشعبية المناهضة له، لهذه الأسباب اتخذت هذه الدول مجموعة من الحقوق المدنية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية مبدأً يقوم عليه اتحادهم وتكتّلهم وحفاظا على مكاسب ثوراتهم الشعبية، ضف إلى ذلك منشورات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي أكّدت أنّ خمس (1/5) سكان العالم النامي يُعاني من الجوع وربعهم (1/4) يفتقر إلى أبسط الضروريات الأساسية مثل الماء الصالح للشرب، وثلثهم (1/3) يعيش الفقر المدقع[201].

---

[199] للمزيد من الشرح إطلع علي الموقع: https://360.gs.com

[200] لينين، تطور الرأسمالية في روسيا (في عملية تكوّن سوقٍ داخلية للصناعة الكبيرة)، ترجمة (فوّاز طرابلسي)، ط1، دار الطليعة للطّباعة والنشر، بيروت، 1998، ص187-188.

[201] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ع 12، سلسلة التدريب المهني، الأمم المتحدة، نيويورك -جنيف، 2005، ص 8.

كل هذه النتائج إنما هي من مُخلفات الاستعمار وسياسة نهب الثورات واستغلال الإنسان للإنسان الذي تقوم عليه الحضارة الغربية الإمبريالية قديمًا، الرأسمالية حديثًا.

لقد نصّت جلّ دساتير دول المجموعة على العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الأفراد، حيث نصّت المادة 03 من دستور البرازيل على أنّ: "**الأهداف الأساسية لجمهورية البرازيل الاتحادية هي:**

- **بناء مجتمع حرّ وعادل وداعم.**
- **ضمان التنمية الوطنية.**
- **القضاء على الفقر والتهميش والحدّ من عدم المساواة الاجتماعية والإقليمية.**
- **تعزيز الخير للجميع، دون تحيز على أساس الأصل أو العرق أو الجنس أو اللون أو العمر أو أي شيء آخر من أشكال التمييز**" [202].

ونصّ دستور الهند في ديباجته على:

نحن شعب الهند، لقد قررنا رسميا وبكل رزانة ووقار، أن نشكل الهند دولة موحدة في جمهورية ديموقراطية، علمانية، اشتراكية، ذات سيادة واستقلال، وأن نضمن لجميع مواطنينا العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحرية الفكر والتعبير والاعتقاد والإيمان والعبادة والمساواة في الأوضاع والفرص[203].

من هنا نكون قد بيّنا أنه حتى الدول التي تنتهج النظام الرأسمالي في معاملاتها الاقتصادية، فهي تطبق النظام الاشتراكي على مجتمعاتها وهذا بموجب دساتيرها، وترفض تفشي الطّبقية في مجتمعاتها كما هو ظاهر في الدول الغربية الرأسمالية.

---

[202] دستور جمهورية البرازيل الاتحادية، لعام 1988 مع التعديلات حتى عام 2017م، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/03 على الساعة: 20:00سا. للمزيد انظر الموقع: https://www.instituteproject.org

[203] دستور الهند لعام 1949، مع التعديلات لغاية 2012م، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/05 على الساعة: س23:20ا، على الموقع: https://www.instituteproject.org

2. مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول

تعتبر الصين من أكثر الدول تمكسًا واحترامًا لهذا المبدأ من بين المجموعة وهذا لاعتبارات تاريخية، وهو أيضا من أهم المبادئ التي تقوم عليها المجموعة، ولقد نصّ ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية منه الفقرة الأولى: "**تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها**"[204].

كما نصت الفقرة 7 من نفس المادة على أنّه: "**ليس في هذا الميثاق للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق**".

كما نصت العديد من الاتفاقيات والإعلانات الدولية على ضرورة احترام سيادة الدولة، وتتكفل الدولة بحفظ النظام واستتباب الأمن المجتمعي ودعم التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن القول أن دول المجموعة إن اتخذت من مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول كمبدأ من مبادئها التي تقوم عليها فهذا لانتقادها الشديد للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي لطالما تدخلت في سياسات الدول، سواءً بمؤامرات انتهت بانقلابات عسكرية أو بعقوبات تفرضها على الدول، خاصة الشيوعية منها والمعادية لها، أو باستخدام أحد المؤسسات المالية التي تهيمن عليها مثل صندوق النقد الدولي الذي يفرض شورطا قاسية، أو يتدخل مباشرة في سيادة الدول مثل تدخله الصارخ في سيادة الدولة البرازيلية عندما طلبت قرضا منه، إذ أصرّ على أن تقوم بتعديل دستورها لسنة 1988، وأن ترفع الحماية الدستورية على العمال حتى يستطيع أن يفرض الإصلاح الهيكلي الذي يتعدى بموجبه على حقوقهم، فيفرض على الدولة تجميد الأجور وتسريح العمال، فبحجة تقديم القروض يتدخل الصندوق في سيادة الدول ويُشرّع نيابة عنها.[205]

---

[204] ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/04 على الساعة: 18:00سا على الموقع: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text.

[205] أحمد عبد الجواد، من التجربة البرازيلية إلى التركية..... صندوق النقد "الجحيم" واحد، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/04 على الساعة 21:00س، على الموقع: https://salabic.ae/20171027/1027030934html

3. مبدأ رفض التبعية

تختلف مجموعة البريكس عن غيرها من التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية، فبخلاف حلف الناتو الذي لطالما تبنى الموقف الأمريكي ورضخ لهيمنتها رغم تصدّعه في الآونة الأخيرة، وظهور الانشقاقات فيه، هذا أنّ مجموعة من الحلف ترى أن المصلحة الأوروبية لا تقتضي دائما اتباع السياسة الأمريكية، ولكن هيمنة الو.م.أ على هذا الحلف جعله تابعا وراضخا لسياستها الدولية، بل أصبحت الوصية عليه.[206]

على الرغم من أنّ الدول الخمسة لمجموعة البريكس غير مقيّدة بنطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، كما أنّ هناك اختلاف في مستويات النمو الاقتصادي وكذا الإنتاجية بين الدول الخمسة، إلا أنها قائمة على أساس مبدأ رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، وكذا رفض الهيمنة الغربية كذلك على النظام المالي والنقدي، وهذا دليل آخر على ايمانها الراسخ باحترام سيادة الدول المستقلة، بغض النظر عن حجمها أو قوّتها وهو ما يعتبر أساسًا من المبادئ التي تقوم عليه المجموعة.

شهدت آلية التعاون بين هذه الدول تحسنا مستمرا في السنوات القليلة الماضية، حيث تم تشكيل هيكل تعاون في البداية في مجالات الأمن السياسي والتنمية الاقتصادية والتعاون العملي، ثم تطور هذا الهيكل ليصبح منصة مهمة للأسواق الناشئة والبلدان النامية في سبيل إجراء التبادلات والحوار في مجالات الاقتصاد والتمويل والتنمية، وبذلك أصبحت دول البريكس قوة حيوية في الحفاظ على السلام والاستقرار وتفعيل النمو الاقتصادي وتعزيز التعددية وتنشيط الديموقراطية في العلاقات الدولية.

كما أنّ هذه الدول الخمسة ترفض سياسة الضغط العسكري والانتقاص من سيادة الدول الأخرى، وتتبنى مواقف مماثلة تجاه القضايا الدولية المهمة، ويظهر ذلك جليا في الأزمة السورية

---

[206] عماد عبد المحسن منسى، "انقضاء الهيمنة الأمريكية على العالم"، مجلة السياسة الدولية، تم نشره في 2023/05/2 على الموقع https://www.siyassa.org.eg/News/18560.aspx
وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/05 على الساعة: 17:00سا.

وكذلك الملف الإيراني، التي باتت اليوم عضو في المجموعة بعد انضمامها سنة 2023م، وكذلك التسوية في الشرق الأوسط، خاصة أن روسيا قد أعلنتها صراحة، واتهمت الو.م.أ بالاستئثار بملف الشرق الأوسط وعدم السماح للدول الأخرى التدخل قصد تخفيف التوتر وحل الأزمات في تلك المنطقة، وتبرز الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط جليا مع أحداث غزة الأخيرة لسنة 2023، كما امتنعت دول المجموعة عن التصويت في مجلس الأمن الدولي بشأن القرارات المتعلقة بليبيا، وكذلك بشأن بعض القرارات المتعلقة بسوريا[207].

الفرع الثاني

أهداف مجموعة بريكس

تهدف مجموعة البريكس إلى تقديم المساعدات المالية وكذا الفنية للدول الأعضاء وغير الأعضاء وهذا في سبيل تحقيق التنمية والتعاون، كما تقوم بدعم المشاريع وكذلك البنية التحتية، في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء، وجملة الأهداف التي تسعى لتحقيقها مجموعة البريكس نجد:

أولا: تأسيس نظام متعدد الأقطاب

الأحادية القطبية هي هيمنة قوة واحدة على النظام العالمي، في أعقاب الحرب الباردة برزت الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة التي تتمتع بنفوذ اقتصادي وعسكري وسياسي كبير، وقد اتسم هذا النظام العالمي الأحادي القطب بقيادة هذه الأخيرة بتشكيل المؤسسات العالمية والتدخل في الصراعات الدولية، وتعزيز قيمها ومصالحها في جميع أنحاء العالم.

من ناحية أخرى فإن التعددية القطبية هي نظام عالمي يضم مراكز قوى متعددة، حيث لا تتمتع أي دولة بالهيمنة المطلقة، وكان صعود الاقتصادات الناشئة مثل الصين، الهند، البرازيل وروسيا يشكل تحدّيا للأحادية القطبية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وقد سعت هذه البلدان إلى

---

[207] بوبوش محمد، مجموعة البريكس... القوة الاقتصادية الناشئة، مرصد أمريكا اللاتينية، 2023. تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/06، على الساعة: 21:00سا على الموقع:
https://marsadamericalatina.com/index.php/etudes/28/03/2023.html

زيادة نفوذها في الشؤون العالمية، وتعزيز نماذج التنمية الخاصة بها، والدعوة إلى نظام عالمي أكثر إنصافًا وشمولاً.

ترى مجموعة البريكس أنّ التعددية هي أفضل وسيلة لإدارة الشؤون العالمية، وهي تدعم الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وتعتقد أنّ هذه المنظمات لابد من إصلاحها لجعلها أكثر تمثيلاً لمصالح كافة البلدان وليس الغرب فقط.

كانت دول البريكس في طليعة الجهود الرامية إلى مكافحة الأحادية القطبية وتعزيز التعددية القطبية، وقد دعت إلى إنشاء هيكل حكم عالمي أكثر شمولا وتمثيلا، بما في ذلك إصلاحات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والبنك الدولي، كما عززت نماذج التنمية البديلة وآليات التعاون الإقليمي، مثل إنشاء بنك التنمية التابع لها، ومنظمة شنغهاي للتعاون[208].

هناك العديد من العوامل التي تدفع دول البريكس لمواجهة الأحادية القطبية وتعزيز التعددية القطبية بما في ذلك النمو الاقتصادي والتنمية، حيث شهدت دول البريكس نموًا اقتصاديًا سريعًا في العقود الأخيرة، ما منحها نفوذا وتأثيرا اقتصاديا أكبر على الساحة العالمية، وكذا التطلعات السياسية، حيث تسعى دول البريكس إلى لعب دور أكبر في تشكيل نظام عالمي أكثر عدلا، وتعزيز مصالحها الوطنية، تعتقد دول البريكس أن النظام الحالي أحادي القطب غير عادل ويخدم مصالح القوى المهيمنة على حساب الآخرين، وتنظر دول بريكس إلى الو.م.أ وحلفائها على أنهم يفرضون قيمهم الرأسمالية ومصالحهم على بقية العالم.

ترتبط دول البريكس فيما بينها بمبدأ سياسي، وهو من أبرز مبادئها والمتمثل في رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، وفرض الهيمنة الغربية هي التي أوقعت الاقتصاد العالمي في أزمات، كما تعمل مجموعة البريكس على إصلاح وتعزيز المؤسسات العالمية، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لضمان تمثيل أكثر عدالة وتوازنا للدول النامية، وقد

---

[208] هل تصبح بريكس قاطرة الجنوب العالمي، نحو نظام دولي مختلف؟، مجلة نيويورك تايمز، 2023، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/06 على الساعة : 19:30سا، على الموقع:

https://nournews.ir/news/150496/

صرح رئيس جمهورية جنوب إفريقيا راما فوزا قائلا: "**من خلال توسيع البريكس، سنكون قادرين على مواءمة وجهات نظر البلدان التي تسعى إلى إنشاء نظام عالمي أكثر عدالة، بالإضافة إلى نظام مالي واستثماري وتجاري يعتمد على قواعد واضحة تنطبق بالتساوي على جميع الدول.**" كما أكدت وكالة بلومبرغ أن توسع مجموعة بريكس يؤكد على الطلب المتزايد لإيجاد بديل للنظام العالمي الحالي بقيادة الغرب، بحيث تتفق دول البريكس على أن القوانين والمنظمات الدولية القائمة لا تخدم مصالحها بشكل كاف.[209]

تعمل دول البريكس على مواجهة الأحادية القطبية وتعزيز التعددية القطبية من خلال سياسات وتحركات متعددة، من بينها تعزيز نماذج التنمية البديلة، حيث انتقدت دول البريكس النموذج الاقتصادي النيوليبرالي الذي يقوده الغرب، وروّجت لنماذج التنمية الخاصة بها، مثل: "اقتصاد السوق الاشتراكي" الصيني و"الاقتصاد المختلط" الهندي، فقدمت كل من الصين والهند نماذج جديدة لاقتصاد سوق مخالف للفكر النيوليبرالي، كما تشجع دول البريكس التعاون الإقليمي، وقد أنشأت في هذا السياق عددا من آليات التعاون الإقليمي، مثل قمّة البريكس، ومجلس أعمال البريكس، تحرص بالإضافة إلى ذلك على تعزيز العلاقات مع الدول النامية، حيث أقامت علاقات وثيقة مع الدول النامية الأخرى من خلال منتديات مثل قمة البريكس– إفريقيا وقمة البريكس– أمريكا اللاتينية.

من خلال هذه الجهود، تسعى دول البريكس إلى إنشاء نظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا ومتعدد الأقطاب، وهي تعتقد أنّ هذا النظام العالمي الجديد سوف يفيد جميع البلدان، وليس القلة القوية فقط.

نشطت مجموعة البريكس في هذا المجال خاصة في أعقاب الحرب في أوكرانيا، حيث رفضت الدول الأعضاء في المجموعة المشاركة في العقوبات الغربية على موسكو، وتعتبر الصين هذه الكتلة نموذجا يُحتذى به لمساعدة الدول الأقل نموًا والدول النامية من أجل الدفع باتجاه نظام

---

[209] راما فوزا: جنوب إفريقيا تدعم توسيع "بريكس" بالعربية RT، تاريخ النشر: 23-08-2024، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/06 على الساعة: س18:00ا، على الموقع:
https://araic.rt.com/world/1488187/

متعدد، وخلال اجتماع وزراء خارجية دول البريكس في جنوب إفريقيا في يونيو 2023، صرّح وزير الخارجية الهندي سوبراما نيام جايشانكار: "**يجب أن يبعث اجتماعنا برسالة قوية، مفادها أن العالم متعدد الأقطاب، وأنه يعيد توازنه، وأن الطرق القديمة لا يمكنها معالجة الأوضاع الجديدة**".[210]

أما وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، فقد أكد على انه: " **أصبح العالم متعدد الأقطاب، وتريد الدول العثور على شركاء موثوقين، ويمكن اعتبار توسّع بريكس دليلا مباشرا على ذلك.**"[211] وتعمل شراكة بريكس على تغيير النظام العالمي من خلال نقل السلطة من الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي. [212]

ثانيا: المصالح الاقتصادية (تعزيز التعاون الاقتصادي)

تهدف مجموعة البريكس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، من خلال تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، ويشمل ذلك تقليل الحواجز أمام التجارة، وتعزيز بيئة الأعمال المواتية، واستكشاف فرص النمو الاقتصادي المتبادل، وقد نفذت دول البريكس تدابير مختلفة لتسهيل تدفقات التجارة والاستثمار داخل الكتلة، ومن ضمن هذه التدابير إنشاء ترتيبات تجارية تفضيلية، حيث تفاوض على اتفاقيات تجارية تفضيلية لخفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز أمام التجارة، وتعزيز تبادل السلع والخدمات، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية، حيث تشجع دول البريكس الاستثمار في القطاعات الرئيسية مثل البنية التحتية ،الطاقة، التصنيع وتكنولوجيا المعلومات. وأنشأت وكالات للتّرويج للاستثمار وآليات لتسيره.

---

[210] آمْنْ دُولي، مجموعة بريكس، تحولات جيواستراتيجية، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تمّ نشره في 2023/08/22، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/02 على الساعة 20:00سا، على الموقع:
https://www.europarabet.com/

[211] BRICS becoming attractive in multipolar word today :Russian FM, October 3, 2023.
Https://www.china.org.cb/world/2023-10/content116723604html

[212] بريكس قصة التحالف الذي يقود تحول القوة من الشمال إلى الجنوب، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، تمّ نشره يوم: 2024/02/06. تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/0206 على الساعة: 19:20سا على الموقع:
https://www.idsc.gov.eg/periodicpublications/details/21

تعمل مجموعة البريكس جاهدة لتبسيط الإجراءات الجمركية، ومواءمة اللوائح، وتسهيل حركة البضائع عبر الحدود، وتعتبر الصين سباقة في ذلك فجلّ قوانينها انطلاقا من دستورها إلى غاية الأنظمة واللوائح التي تسنّها تهدف جميعا إلى تنقل التكنولوجيا والبضائع من وإلى جمهورية الصين الشعبية، فضلا عن تطوير البنية التحتية، حيث تدرك دول المجموعة أهمية تطوير هذه الاخيرة للنمو الاقتصادي والاتصال.

تسعى دول المجموعة إلى تقليل اعتمادها على البلدان المتقدمة، وكسر هيمنتها الاقتصادية، لذلك نجد من أهداف المجموعة إيجاد نظام اقتصادي يوازي النظام الدولي الحالي، بحيث يتمّ تطويره ليصبح قوة اقتصادية تنافس القوة الاقتصادية الغربية الحالية، وفي هذا الإطار فقد أنشأت المجموعة بنك التنمية الجديد NDB عام 2014، [213] وفي نفس القمة أنشأت ترتيبات احتياطي الطوارئ CRA كمنافس لصندوق النقد الدولي، الذي يعمل كآلية سيولة لمساعدة الأعضاء الذين يعانون من صعوبات مالية.[214]

ثالثا: التطلعات الجيوسياسية

تنظر مجموعة البريكس إلى نفسها كقوة ناشئة في المشهد الجيوسياسي العالمي، حيث تسعى إلى زيادة نفوذها في الشؤون الدولية وتعزيز دورها الاقتصادي والسياسي، ولدى دول البريكس عدد من التطلعات الجيوسياسية المشتركة، وتسعى جميعها إلى تطوير اقتصاداتها وتحسين مستوى معيشة مواطنيها، وأيضا تطمح دول البريكس إلى تقوية التعاون والتنسيق فيما بينها، وفرض صوتها المشترك في المحافل الدولية.

---

[213] هل تصبح مجموعة بريكس بديلا لمنظومة الغرب، تمّ نشره يوم: 2024/04/03 على الموقع:
https://www.dw.com/ar/a/65139388

[214] البريكس والتعاون العالمي للجنوب، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، تمّ نشره يوم: 2024/02/20، تمّ الاطلاع عليه يوم: 2024/06/06 على الساعة: س21:00ا على الموقع:
https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2024/02/20

لقد حققت دول البريكس تقدّما في السنوات الأخيرة في تحقيق تطلعاتها الجيوسياسية، كما تشمل أهدافها زيادة تأثيرها في العالم وتعزيز دورها في صنع القرارات الدولية، وقد قامت بالفعل بتنسيق مواقفها بشأن عدد من القضايا الدولية مثل تغير المناخ، ومنع الانتشار النووي.

تظهر التطلعات الجيوسياسية لدول مجموعة البريكس من خلال المواضيع المشتركة وأهمها الرغبة في المزيد من النفوذ في النظام العالمي، حيث تعتقد دول البريكس أن النظام العالمي الحالي مُجحف بحق دول الجنوب، وهي تسعى إلى تغيير هذا الواقع وتريد أن يكون لها دور أكبر في صنع القرار العالمي، كما تتطلع الى تمثيل مصالحها بشكل أفضل في المؤسسات الدولية.[215]

رابعا: التوسع والتأثير

أعربت دول البريكس عن اهتمامها بتوسيع عضويتها لتشمل الاقتصادات الناشئة بهدف توسيع نفوذ المجموعة وتمثيلها في الحوكمة العالمية، ويتضمن هذا التوسيع توجيه الدعوات إلى دول جديدة تشترك في رؤية مجموعة البريكس لنظام عالمي أكثر عدالة ومتعدد الأقطاب.

أعلنت المجموعة عن توسيع لعضويتها بعدما ضمّت رسميا ابتداءً من 1 يناير 2024 كل من الأرجنتين، التي انسحبت من المجموعة مع وصول رئيس جديد إلى سدّة الحكم، جمهورية مصر، الجمهورية الاسلامية الايرانية، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة.

بشكل عام، يُعدّ توسيع العضوية والنفوذ هدفا استراتيجيا لتحالف بريكس الذي يسعى إلى فرض مكانته على الساحة العالمية والتأثير فيها، وتلتزم المجموعة بنهج مدروس وشامل للتوسع اكثر، ما يضمن مشاركة الأعضاء الجدد في قمم بريكس والمساهمة في الأهداف المشتركة للمجموعة[216].

---

[215] بحكاك حميد، دول البريكس، قوة اقتصادية وجيوسياسية، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/06 على الساعة: 21:00سا علىالموقع: https://cerss.org/

[216] بيفرلي ميلتون إدواردز، توسع البريكس، آفات الخليج والجغرافيا السياسية العالمية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، تم نشره في 2023/08/31، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/06 على الساعة: 21:00سا، على الموقع: https://mecouncil.org/blog_posts/

المطلب الثاني

حوافز تكتل مجموعة البريكس وخصائصها

مع انتهاء الحرب الباردة وتوسع الو.م.أ شرقا وغربا لفرض هيمنتها على العالم ولعب دور الشرطي الذي يفرض العقوبات تارة، وتارة أخرى تستخدم المؤسسات الدولية لنهب الدول النامية التي تزخر أراضيها بالثروات تحت مسمى التجارة العالمية أو الاستثمار الأجنبي، كلّ هذه المعطيات دفعت بمجموعة البريكس إلى التكتل فيما بينها لتنشئ نادي بحسب الغرب، وتوحد صفوفها في مواجهة الأطماع الأمريكية والغربية من خلفها.

سنلقي الضوء على مجموعة الحوافز التي أدت إلى تجمع دول البريكس لتشكل تكتلا في مواجهة الغرب **(الفرع الأول)**، ثمّ ننتقل إلى دراسة خصائص هذا التّجمع **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

حوافز تكتل مجموعة البريكس

بعدما سقطت الامبراطوريات القديمة وتفتت إلى دول وأقاليم، باتت تلك الدول اليوم تسعى للاتحاد من جديد في شكل تكتلات دولية وهذا لمواجهة هيمنة الدول الأكثر قوة، ومن بين هذه التكتلات نجد مجموعة البريكس التي تؤمن بأن التكتل سيمنحها القوة لمواجهة القوى الغربية وعلى رأسهم الو.م.أ التي تتدخل في سيادة الدول دون الرجوع إلى المؤسسات الدولية، وخير دليل على ذلك غزوها للعراق سنة 2003م، وقبل ذلك غزوها أفغانستان، وتعتبر الحرب على العراق الأكثر خطورة على السلام العالمي كون الأمين العام للأمم المتحدة أنذاك كوفي عنان، وصف الحرب بغير القانونية وقال في مقابلة في سبتمبر 2004م أنّ هذه الحرب لا تتفق مع مجلس الأمن ما يدل أن الو.م.أ باتت تشكل خطرا على السلام العالمي بشكل ملحوظ، كيف لا وهي التي تمرّدت على قرارات مجلس الأمن وفرضت عقوبات على الدول، كلّ هذه أسباب كانت بمثابة حوافز لتكتل مجموعة البريكس ومنها:

أولا: الالتفاف على العقوبات الغربية

بعد الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، أحسّت الو.م.أ بالقوة والهيمنة على العالم، لتسقط الثنائية القطبية، فبدأت بغزو العراق وقبلها الحرب على أفغانستان سنة 2001م، وتدخلها العسكري في سوريا سنة 2014م، كما فرضت الو.م.أ عقوبات اقتصادية على إيران، وكذا العقوبات التي فرضتها الخزانة الأمريكية على ثمانية مصارف عراقية إضافة إلى العقوبات التي فرضها الغرب، كلّ من كندا، الو.م.أ، أستراليا، سويسرا، والاتحاد الأوربي على سوريا.

ومع الحرب الروسية الأوكرانية الثانية لعام 2022م، فرضت الو.م.أ عقوبات اقتصادية على روسيا، إلا أنّ الصين والهند سعتا إلى فكّ العزلة عن هذه الاخيرة كونها عضوا في مجموعة البريكس والتعاون بين أعضائها يُعتبر مبدأ من مبادئ المجموعة، وبالتالي قامت الصين والهند بشراء نفط روسيا حتى لا تقع في أزمة اقتصادية لتضمن إيرادات لها.

أعلن ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي المسؤول عن شؤون الطاقة أن بلاده أعادت توجيه صادراتها النفطية بشكل شبه كامل إلى الصين والهند، وحققت إيرادات عند مستوى مماثل لما حققته في 2021م قبل فرض العقوبات الغربية عليها، كما قال نوفاك أن روسيا الخاضعة للعديد من العقوبات الغربية بسبب حربها على أوكرانيا تبيع اليوم 45% إلى 50% من نفطها إلى الصين و40% منه إلى الهند.[217]

كما استطاعت الصين فكّ العزلة عن روسيا تجاريا بحيث قفز حجم التجارة الثنائية بين البلدين في هذا العام أي 2024م إلى نحو 20 ترليون روبل أو ما يقارب من 1,6 ترليون يوان (219 مليار دولار أمريكي)، وضلت الصين شريكا تجاريا لروسيا بعد حربها مع أوكرانيا.

قامت الصين بوضع نظام مدفوعات لمواجهة العقوبات المفروضة على روسيا وهو نظام المدفوعات عبر الحدود بين البنوك (CIPS) لتعزيز سيطرة الحكومة المركزية على الاقتصاد

---

[217] فيلينا تشاكاروفا، الطلب على النفط الروسي في الهند والصين...كيف يؤثر بالسقف السعري؟ تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/17 على الساعة: 22:00 سا، على الموقع:
https://attaqa.net/2024/06/01/.

المحلي وتسوية المتطلبات الدولية باليوان وبالتالي مساعدة روسيا عبر نظام المدفوعات الخاصة بها، وهذا ما جعل الدول تتخوف من استخدام نظام السويفت (SWIFT) كألية لمعاقبة روسيا ولكن سرعان ما تؤدي تلك العقوبة الى استخدام أنظمة دفع أخرى وبالتالي الاستقلالية عن النظم الغربية، وظلت الصين ترسم سياسات وتضع آليات لحماية روسيا من العقوبات الغربية بعد حربها مع أوكرانيا. كما اتفقت الصين وروسيا على الاستعانة بآليات منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة البريكس للالتفاف حول العقوبات.

عززت المجموعة دفاعاتها ضدّ العقوبات الغربية وذلك بضم الإمارات والسعودية لتضمن بذلك التحكم بالنفط كون السعودية وروسيا تملكان ثقلاً عالميًا فيما يتعلق بإنتاجه ، أما الإمارات فهي تعتبر من أكبر الأسواق المالية في العالم، بحيث يضمّ مركز دبي المالي أكثر من 800 شركة بما فيها 18 من أكبر 25 مصرفًا عالميًا وكذا شركات إدارة الأصول وشركات تأمين وشركات استثمارات مالية، وبما انها عضو ابتداءً من يناير 2024 في مجموعة البريكس، فهي لا محال ستُؤدي دورها الحمائي والتعاوني في المجموعة، كما أن للإمارات استثمارات في دول العالم، فهي تحتل المرتبة الأولى عربيا وعلى مستوى غرب آسيا، والخامسة عشرة عالميا، وتتركز استثماراتها في الو.م.أ بحيث تستحوذ على النصيب الأكبر، تبلغ قيمة الاستثمار في السندات 65 مليار دولار، بينما يبلغ الاستثمار المباشر 50 مليار دولار، وهي تستثمر في 90 دولة من بينها الدول السبع الصناعية.

تستثمر الامارات في الصناديق السيادية في عدة دول، ما يجعل فرض العقوبات على أحد أعضاء مجموعة البريكس صعبة، هذا أنّ العضو الأخير المُنظم حديثا الى المجموعة تجذّر في مفاصل الاستثمارات الأجنبية، فاختيار مجموعة البريكس دعوة كلّ من السعودية والإمارات لم يكن وليد الصُدفة بل من أجل تعزيز الحصانة الدفاعية ضدّ الدول الغربية.[218]

[218] الاستثمارات الإمارتية في الخارج ترتفع لنحو 2,5 ترليون دولار حتى مطلع 2024، تمّ نشره على موقع أرقام بتاريخ: 2024/03/24.

https://www.arqaam.com/ar/article/articledetail/id/1714838

تتجه مجموعة البريكس بعد ضمّ الدول الستة اليها في 2023م ودخولهم رسميا في 1 يناير 2024م الى المجموعة، إلى إنشاء نظام دفع دولي "بريكس باي BRICS PAY" يستند على تقنية "بلوب تشين BLOCKCHQIN" أي على أساس أصول رقمية، والهدف من هذا النظام هو الابتعاد عن الدولار، واستخدام العملات الوطنية، والجدير بالذكر أن 95% من المعاملات التجارية بين روسيا والصين تتم بالروبل الروسي واليُوان الصيني.[219]

ثانيا: مواجهة أزمة الغذاء

دفعت المخاوف بشأن المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي العالمي أعضاء البريكس إلى تبادل المحاصيل الاستراتيجية خاصة مع التغير المناخ، بحيث تتبادل دول المجموعة انتاجها فيما بينها، وأهمها الحبوب ومن الممكن أن يشمل هذا التبادل فيما بعد تصدير المنتوجات الزراعية وهو ما ذهب إليه الرئيس الروسي في زيارته الأخيرة إلى الصين، كما يمكن أن تقوم الدول الأعضاء بتصدير الفائض من المنتوجات إلى الأسواق الناشئة الأخرى الراغبة في الانضمام إلى الكتلة وهو ما يُعتبر قانون الأفضلية، وهذه الميزة أي مبدأ الأفضلية سيكون مصدر جذب إضافي للدول الأخرى، بحيث يُشجّعها على الانضمام إلى التجمع أو تكثيف التعاون معها كحد أدنى.[220]

ثالثا: تأكيد مكانة المجموعة في النظام الدولي.

أعربت دول البريكس في أكثر من مناسبة عن إحباطها إزاء افتقارها إلى الأدوات اللازمة للتأثير على المؤسسات الدولية التي يُهيمن عليها الغرب، وتسعى البرازيل، الهند وجنوب إفريقيا حاليا إلى رفع مكانتها في النظام الدولي من خلال ممارسة الضغوط من أجل الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن دون جدوى، بالإضافة إلى ذلك، يريد أعضاء البريكس أن يُنظر إليهم على أنهم ملاذٌ آمنٌ للدول النامية للتغلب على الآثار الاقتصادية السلبية

---

[219] "بريكس" تعتمد نظام دفع غير مرتبط بالدولار... فما هو؟ متوفر على الموقع:
https://arabic.rt.com/business/1550122

[220] شعيب عبد الرحمان، "منظمة البريكس كقطب دولي جديد: دراسة موقع الكتلة ضمن مخرجات الحرب الروسية الأوكرانية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، م 19، ع 33، جامعة تمنراست، 2023، ص 36.

للأزمة الأوكرانية بالاعتماد على ديمغرافيتهم الجماعية والنفوذ الاقتصادي، وقدرتها على مساعدة البلدان المتوسطة الدخل والفقيرة على تبني سياسة متوازنة للتعامل مع هذه الآثار.[221]

الفرع الثاني

خصائص مجموعة البريكس

تتميز مجموعة البريكس بجملة من الخصائص الاقتصادية **(أولا)** وأخرى سياسية **(ثانيا)**

أولا: الخصائص الاقتصادية

تزخر دول البريكس بموارد جغرافية وبشرية مهمة، وتحتل هذه الدول أكثر من 29,5% من مساحة العالم، وأكثر من 41,6% من سكان العالم في استطلاع لعام 2016م، كما تقود التقدم الاقتصادي بتحقيق ما يقارب 25% من الدخل القومي العالمي البالغ 7 تريليونات دولار، وتمتلك نصفها من الاحتياطي العالمي من العملات الأجنبية والذهب، بالإضافة إلى سيطرتها على 1/3 ثلث التجارة العالمية، وجلب 1/2 نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع أنحاء العالم، هكذا أصبحت دول البريكس حاضنة لرؤوس الأموال التي تبحث عن مناخ أعمال ملائم ويد عاملة غير مكلفة واقتصاديات تنافسية.

كما أن دول البريكس تقدم تجارب ناجحة تتميز بالتنوع والاعتماد على الذات من خلال تبني سياسات مستقلة ومستدامة، تحرر البلاد من القيود وتستغل مختلف إمكانات الشعب، وكذا الموارد المالية والطاقة من أجل التقدم الاقتصادي.

يعدُّ الاقتصاد الصيني محركًا فعالاً للنمو، حيث يتجاوز حجمه 10% من الاقتصاد العالمي، من خلال اعتماده على الأنشطة الاقتصادية القائمة على التصدير، كما تحتل روسيا المرتبة السادسة في ترتيب القوى الاقتصادية العالمية، وتصنف البرازيل على أنها القوة الاقتصادية العالمية السابعة، كما استطاعت الهند أن تخفض نسبة الفقر من 40% عام 1990م إلى 24% عام

[221] شعيب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص37.

2013م من خلال نهج سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التبادلات التجارية، بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد المعرفي من خلال تصدير 400 مليار دولار سنويا من الأنشطة المرتبطة به، كما أن الدخل القومي لجنوب إفريقيا يمثل 40% من إجمالي القارة الإفريقية بأكملها.

تشير جميع التوقعات إلى أن دول البريكس ستستمر في النمو حتى تساهم بنسبة 50% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي بحلول 2030م، بالإضافة إلى تحسين آليات التشاور والالتزام الراسخ بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك.[222]

ثانيا: الخصائص السياسية

تمتلك دول البريكس عدّة قدرات تشكل اللبنات الداعمة لكيان قوي ومرتبط، مما يؤهلها للقيام بأدوار رئيسية في القضايا المركزية، ونجد ضمن هذه المجموعة عضوين دائمين في مجلس الأمن، روسيا والصين، اللتان ظهر نفوذهما السياسي مؤخرًا، واضحًا في العديد من القضايا مثل الأزمة السورية ونظيرتها الأوكرانية، كما أنّ لديهما القدرة العسكرية الضخمة، حيث نجد أنّ ثلاثة من دول البريكس تُصنف ضمن أفضل عشرة جيوش في العالم من حيث العدد والإنفاق.[223]

تحولت الكتلة أو التجمع من فكرة اقتصادية إلى شيء أكبر من ذلك، بعد انضمام جنوب إفريقيا إلى المجموعة لأنها أصبحت كتلة سياسية في مواجهة الهيمنة الأحادية على العالم من قبل الو.م.أ وحلفائها الغربيين، وبالتالي حاولت المجموعة خلق رؤية جديدة لنظام عالمي جديد، وذلك من خلال تكوين تجمع للدول ذات الأهمية الاستراتيجية في مختلف قارات العالم، كما أنّ دول البريكس تتقاسم مخزونا سلبيا فيما يتعلق بما يحدث على هامش المجتمع الدولي القائم عليه النظام

---

[222] كمال مساعد، "البريكس"... القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين المتوفر على الموقع:
https://www.almayadeen.net/arts-culture/

[223] بوفلاح يونس، واقع وآفاق العلاقات العربية في مجموعة البريكس، المعهد العربي للدراسات، 2014، متوفر على الموقع: https://studies.alarabiya.net/reposts
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/06 على الساعة 21:00 سا.

الدولي، ولذلك تمّ إنشاء المجموعة من أجل تقديم رؤية مشتركة وموقف موحد تجاه مختلف القضايا الدولية.[224]

المطلب الثالث

نقاط القوة وتحدّيات المجموعة

بقدر ما لدى لمجموعة البريكس من اختلافات أكثر من القواسم المشتركة فيما بينها، الاَّ انه لا ينبغي لنا أن نقلل من فوائد الاقتصاد السياسي لهذه المجموعة، وهنا تكمن قوّتها الكبرى، يكفي إلقاء نظرة سريعة على الإحصائيات ليتكشف لنا أنه في عام 2011م، كانت مجموعة البريكس تمثل 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و30% من مساحة الأراضي العالمية و45% من سكان العالم، النقطة الأساسية المشتركة بين دول البريكس هي أنهم قادة إقليميون في حدّ ذاتهم ولديها اقتصاديات سريعة النمو.

إنّ اقتصاد جنوب إفريقيا يعدّ الأكبر في القارة الإفريقية إلا أنّ عناصر القوة هذه التي تتمتع بها دول البريكس لا يجعلها في مأمن من التحديات، بل إن عناصر قوتها هذه على الساحة الدولية هي أساس التحديات التي تواجهها، وهذا لسعي الغرب الدائم لكسر تجمعها وإضعاف قوتها.[225]

سندرس مواطن القوة عند المجموعة **(الفرع الأول)**، ثمّ ننتقل إلى دراسة التحديات التي تواجهها **(الفرع الثاني)**.

---

[224] عبد الله جمال، هل تستطيع البريكس تعزيز مكانتها الدولية؟، المجلة الإقليمية للتحليلات السياسية، 2023، متوفر على الموقع: https://www.interregional.com
تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/07 على الساعة 19:00 سا.

[225] أحمد دياب، "توسع تجمع البريكس...الحوافز والحدود الفاعلية"، مجلة آفاق أسيوية، ع 12، مؤسسة الأهرام المصرية، 2023، ص81.

الفرع الأول

نقاط القوة في مجموعة البريكس

كما ذكرنا سابقا فإن مجموعة البريكس تتمتع بقوة اقتصادية، فإذا كان عام 1989 قد شهد نهاية العالم الثنائي القُطب بزوال الشيوعية، فإن عام 2009 شهد نهاية ما كان يُعرف بـ"العالم الثالث" فلقد بات العالم متعدد الأقطاب سريع التطور.

أولا: التحرك نحو نظام اقتصادي وسياسي متعدد الأقطاب

إنّ ظهور كل من الصين، الهند، البرازيل وروسيا كأقطاب نمو جديدة لا يرجع إلى حجم اقتصاداتها فحسب، بل أيضا إلى قدرتهم على التأثير في العلاقات الدولية، كون لديهم مجموعة واسعة من القُدرات العسكرية والسياسية، وإمكانات على تشكيل النظام الدولي، إقليميًا أو عالميًا، ودرجة معينة من التماسك الداخلي والقدرة على اتخاذ إجراءات دولية، والإيمان بأحقيتهم في القيام بدور أكثر تأثيرا في الشؤون العالمية.

تكتسب دول البريكس المزيد من النفوذ في الشؤون العالمية، فجميع دولها هي أعضاء في المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف الكبرى، مثل منظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة، مجموعة العشرين، واتفاقية الأمم المتحدة للإطارية بشأن تغيير المناخ، وتشارك بقوة فيها. لقد استطاعت هذه الدول تحويل قوتها الاقتصادية إلى نفوذ سياسي دولي، كما يعتبر انضمام جنوب إفريقيا إلى المجموعة بمثابة تأكيد على نوايا المجموعة فيما يتعلق بإصلاح نظام الحكم العالمي، وهذا على المستويين الاقتصادي والسياسي، ويتبيّن تأثير جنوب إفريقيا من حيث نشاطها المكثف في القضايا العالمية وكذا على القارة الإفريقية.[226]

[226] سوريش بي سينغ، البريكس والنظام العالمي: دليل المبتدئين، معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، متوفر على الموقع: https://www.foreignpolicy.com/articles/brics and the world order:ABeginnersguide

ثانيا: التحرك نحو جعل النظام الاقتصادي العالمي أكثر قوة

منذ الأزمة الاقتصادية العالمية 2008م ومنذ اجتماعها الأول من نفس السنة على هامش قمة مجموعة العشرية، ركزت مجموعة البريكس على كيفية فهم الأزمة العالمية والعمل مع مجموعة العشرين من أجل إصلاح المؤسسات المالية الدولية في الجوانب التنظيمية والحوكمة.

يمكن لمجموعة البريكس أن تطالب بالمشاركة في بعض الإنجازات الرئيسية التي حققتها مجموعة العشرين حتى الآن فيما يتصل بالاقتصاد العالمي، وتشمل هذه الخطة التعافي العالمي بقيمة 1,1 ترليون دولار أمريكي وزيادة موارد صندوق النقد الدولي، ومن بين الإنجازات الأخرى الاتفاق على تحويل 5% من حصة صندوق النقد الدولي من البلدان الممثلة تمثيلا زائدًا إلى الدول الممثلة تمثيلا ناقصًا، وزيادة قوة التصويت للدول النامية في البنك الدولي بنسبة 3%.

كما أطلقت الصين والبرازيل خطط تحفيزية محلية للمساعدة في تنشيط الاقتصاد العالمي، وطالبت دول البريكس أيضا باستبدال الدولار الأمريكي كعملة احتياطية بعملة تعتمد على حقوق السحب الخاصة (SDR) يصاحبها تغيير في سلة عملات حقوق السحب الخاصة، التي تتكون حاليا من اليورو، اليُوان الصيني، الين الياباني، الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي، وتودّ المجموعة رؤية موقف إيجابي يشمل عملية تقييم حقوق السحب الخاصة على عملاتها الوطنية ، وتحويل حقوق السحب الخاصة إلى عُملة احتياطية ذات سيادة فائقة يمكن تحويلها إلى أي عملة يرغب فيها المُقترض.[227]

الفرع الثاني

التحديات التي تواجه مجموعة البريكس

تواجه مجموعة البريكس العديد من العوائق كأيّ تكتل فاعل في الساحة الدولية، التي تحُول بينها وبين السيطرة الحقيقية في المجال الاقتصادي والسياسي، ولكي تتخطى المجموعة التحديات

---

[227] سوريش بي سينغ، مرجع سابق، متوفر على الموقع:
https://www.foreignpolicy.com/articles/brics and the world Order: Beginnersguide

التي تواجهها، كان لابد منها ان تقدم جملة من التنازلات السياسية والاقتصادية فيما بين أعضائها من أجل الحفاظ على الكيان.

تتعرض مجموعة البريكس لتحديات داخلية **(أولا)** كما تجد نفسها في مواجهة تحديات خارجية **(ثانيا)**، ضف الى ذلك التحديات الطبيعية **(ثالثا)**.

أولا: التحديات الداخلية

1. المشاكل الحدودية والنزاعات الإقليمية

تواجه دول كثيرة في مجموعة البريكس مشاكل حدودية مع جيرانها، ويظهر ذلك في الخلافات الصينية الروسية حيث قام الاتحاد السوفياتي سابقا، روسيا حاليا بتطويق الصين من الشمال والجنوب وعمل الاتحاد السوفياتي على احتواء هذه الاخيرة، حيث استغل الثورة الثقافية المندلعة في الصين ليتعدى على حدودها، وكان ذلك سنة 1969م ولكن سرعان ما ردّت عليه الصين وكادت تندلع حب نووية.

كما لا يتسم تاريخ العلاقات الصينية الهندية بقدر كافٍ من الود، حيث تنازع البلدان على مناطق حدودية وحدثت اشتباكات بين الطرفين عام 1962م وعام 1987م وآخرها سنة 2022م مما يبين مدى تعمق الخلاف في المسألة الحدودية بين الهند والصين وعلى الرغم من كونهما عضوان في نفس مجموعة إلا أنهما تواجها عسكريًا وسقط جنودٌ من الطرفين. كما أن قرب الصين من باكستان يعتبر مصدر قلق للهند.

2. الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية

تعاني دول البريكس من تفاوت في اقتصاداتها إضافة إلى افتقارها إلى المصالح الاقتصادية المتبادلة، كما تشهد توزيعًا غير عادل للثروة، فهناك دول تعاني من شيخوخة السكان الكبيرة، وهناك من تعاني من الجوع والفقر مثل الهند.

3. الاختلاف في الأنظمة السياسية لدول البريكس

ينقسم أعضاء مجموعة البريكس إلى معسكرين فالصين وروسيا من المعسكر الشيوعي الاشتراكي، أما الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا فهم من المعسكر الديموقراطي الليبيرالي، قد يكون اختلاف القيم السياسية بابًا لتغذية الخلافات بين الدول الأعضاء ولكن التاريخ المشترك لهم كدول مستعمرة من قبل قد يحل دون ظهور الخلاف، فالرغبة في النهوض باقتصاداتهم أقوى من أفكارهم

السياسية وإيمانهم أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لأي دولة بمنافستها إقليميا أو عالميا.[228]

ثانيا: التحديات الخارجية

1. هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي

يضمّ البريكس مجموعة من الدول الرائدة في المجال الاقتصادي و الأمني كروسيا والصين، وهذا ما يجعلهما بحدّ ذاتهما يمثلان تهديدا أمنيا حقيقيا، وقد تقف يوما إحدى دول المجموعة بثبات في وجه هيمنة القوى العظمى كالو.م.أ وحلفائها، وسيطرتها على الاقتصاد العالمي والتحكم فيه من خلال الهيمنة على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فمن البديهي أن تقوم هذه القوى الغربية وعلى رأسهم الو.م.أ بمحاولة تفكيك هذا التكتل قبل أن يطور تجربته التكاملية فيصبح أكثر ترابطا وانسجاما وقوة.

2. مواجهة روسيا مع الغرب

إن معاداة دول البريكس للغرب سيكون له نتائج عكسية، حيث تتفادى هذه الاولى الدخول في صدام مع الغرب، لأن المواجهة المستمرة بين روسيا وهذا الاخير تجعل هذه التوازن أكثر حساسية بسبب تأثيره على حساب التفاضل والتكامل الروسي مع المجموعة، فإذا استمرت روسيا في الضغط على دول البريكس لفرض معاداتها للغرب، فإن هذا سيؤدي إلى تفاقم التوترات الداخلية وتغيير التوازن الداخلي وهو ما سيؤثر سلبًا على أداء المجموعة.

3. الصراع الصيني الأمريكي

يتضارب هدف الصين المتمثل في بلوغ مكانة عالية مع الهدف الأمريكي المُعلن وهو عدم السماح لأي دولة آسيوية أن تصبح هي القوة الكبرى والمهيمنة في آسيا، وقد خاضت الو.م.أ ثلاث حروب في آسيا خلال القرن المُنصرم من أجل تحقيق هذا الهدف، وحتى دون قيام حرب فعلية فإن الصين و الو.م.أ ستكونان خصمين في الصراع العالمي خلال العقود الأولى من القرن الحالي،

[228] وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص187-203.

ومن ثمّ ستُرغم الدول الأخرى لأن تنحاز لجانب واحد دون الآخر مما سينعكس سلباً على مجموعة البريكس وبالأخص الهند التي تربطها علاقات اقتصادية وأمنية مع الو.م.أ.[229]

ثالثا: التحديات الطبيعية

1. التحديات البيئية

يُعد اهتمام الصين بالمناخ وحرصها على المشاركة في القمم المخصصة له، ليس وليد صدفة أو مجرد ترتيبات ديبلوماسية، ولكن لأنّ التغير المناخي بات من أكبر التحديات التي ستؤثر كثيرا على اقتصاد دول البريكس، فهي من الدول التي تعرف نسبًا عالية من التلوث، ومن المرشح أن ترتفع هذه النسب نتيجة لاهتمام هذه البلدان بزيادة النمو الاقتصادي على حساب البيئة، ومعظم أنشطتها مضرة بهذه الأخيرة، خاصة روسيا، الصين والهند التي زاد معدّلها الإجمالي من انبعاثات ثاني أكسيد الكاربون ليتجاوز المعدل الكلي لدول الاتحاد الأوروبي من هذه الانبعاثات

2. التباعد الجغرافي

يؤدي التباعد الجغرافي إلى ضعف التجارة نتيجة لارتفاع تكاليف النقل، مما يسمح بزيادة القدرة التنافسية لدول الجوار أكثر من المجموعة، وبالتالي تلجأ الدول إلى البحث عن بدائل أقرب للتبادل التجاري.

3. ندرة الموارد الطبيعية

أقرّ قادة البريكس بمشكلة الموارد المحدودة التي تواجه اقتصاداتهم، إذ تواجه الهند والصين نقصا في المياه والطاقة، يتزامن مع ثبات نمو إنتاج المحاصيل الزراعية الذي يثير المخاوف من تفاقم الوضع الغذائي في السنوات المقبلة على الرغم من أنّ البلدين لديهم اكتفاء ذاتي في الغذاء في الوقت الراهن[230].

---

[229] غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة الهيمنة، ترجمة (إسماعيل بهاء الدين سليمان)، د.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018، ص31.

[230] تشن ون شنغ، تاريخ الإصلاح الزراعي في الصين، ترجمة (هند المحلي سلطان)، ط.1، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة، 2021، ص 415-418.

خلاصة الفصل الثاني

على الرغم من أن مؤسسة بريتون وودز المتمثلة في صندوق النقد الدولي قد تأسست منذ أكثر من سبعين (70) عاما، إلّا أنّها لا تزال تُسيّر بالأفكار الاستعمارية القديمة، وهو أمر منطقي فالمؤسسة إنما وُجدت لتحقيق مصالح الدول المتقدّمة ولم تكن الدول النامية مطروحة عند إنشاء الصندوق، ولكن مع أزمة الثمانينات من القرن الماضي توسع الصندوق ليشملها بمساعداته المالية والفنية على السواء، الاّ أن سياساته العدائية تجاه الدول النامية والانتقادات الواسعة التي طالته في السنوات الأخيرة، جعلت الكثير من الدول تُحجم من الالتجاء إليه عند كل ضائقة مالية، وبظهور بنك التنمية الجديد الذي يحمل أفكارًا مناهضة لأفكار الصندوق، حيث يتبنى سياسة التعاون والمشاركة لا سياسة الاستغلال والرضوخ، مما جعله المؤسسة الأكثر طلبا للانضمام إليها من قبل اغلب دول العالم خاصة النامية منها، وبات بنك التنمية الجديد أكبر التحديات التي تواجه صندوق النقد الدولي.

لتبدأ دورة تاريخية جديدة، مع مؤسستين ماليتين عالميتين تشكلان نظامين متناقضين أحدهما يمثل المعسكر الغربي، والآخر المعسكر الشرقي الشيوعي وتلوح في الأفق بوادر حرب باردة ثانية.

خاتمة

رغم أن صندوق النقد الدولي وكالة تابعة للأمم المتحدة إلا أنها تُعتبر أخطر مؤسسة مالية في عصرنا الحالي، إذ أجمع الشرق والغرب على أنّ هذه الوكالة هي الخطّ الدّفاعي الأول للو.م.أ، فهذه الأخيرة هي التي رسمت سياسته سعيا منها للهيمنة وبسط نفوذها على العالم ورغبة منها في التحكم فيه.

بل يمكن الذّهاب إلى أبعد من ذلك لنتساءل عن الشرعية القانونية التي تحظى بها هذه المؤسسة، التي تأسست بموجب اتفاقية دولية، فبالرجوع إلى اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات فإن التصديق على اتفاق بين الدول يستلزم بالضرورة الرّضا، وانعدام هذا الأخير يُسقط الشرعية القانونية عن المعاهدة، واذا ما درسنا ظروف التصديق على معاهدة بريتون وودز تبين لنا أن بريطانيا قد أعربت عن رفضها للتصديق عليها كونها ليست إلا وسيلة لهيمنة الو.م.أ على العالم، ولكن هذه الأخيرة فرضتها فرضا على الدول فكان ثمن التصديق حزمة من المساعدات التي وعدت بها الدول الأوروبية المتضررة من الحربين العالميتين الأولى والثانية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، كما أنّ قيام الو.م.أ بفكّ الارتباط بين الدولار والذهب دون الرجوع إلى الصندوق للتشاور على مستقبل العملة الاحتياطية العالمية على الرغم من أن اتفاقية تأسيسها تنص على ذلك صراحة وهو قيام مجلس المحافظين بالاجتماع والتصويت للخروج بحلّ مرضي لجميع الدول الأعضاء، إلا أن مجلس المحافظين لم يفصل في ذلك، وتمّ الإملاء الضمني على الدول بالموافقة على استخدام الدولار الذي لم يعد له أيّة ضمانة كعملة احتياطية وتمّ تطبيق هذا القرار على أرض الواقع، والمفترض قانونا هو أن مؤسسة بريتون وودز المعرُوفة بصندوق النقد الدولي كان يجب ان يُحل بقوّة القانون وهذا لسقوط أهم عناصر إنشائه وهو العملة الاحتياطية العالمية إلا أنّ الصندوق بقي يمارس مهامه رغم سقوط الشرعية القانونية عنه.

كل بنود هذه المؤسسة المالية تنصب في مصلحة الو.م.أ بدأً بالتصويت إلى حجم حصص الدول إلى السياسات المتبعة، والحقيقة أنّ الصندوق في سبعينيات القرن الماضي ومع الأزمة البترولية التي مست دول الغرب وإنتهت الى اختلاف الموازين لأول مرة، لتجد الدول النامية نفسها في قمّة الهرم ولتنحدر الدول المتقدّمة إلى القاعدة بعدما تعرّضت لأزمة مالية بسبب خفض انتاج البترول من الدول المنتجة له وبالتالي ارتفاع السعر العالمي للبرميل.

قام الصندوق بالاقتراح على الدول النامية أن تقوم بالاستثمار في الدول المتقدّمة وضخ الفائض من المال في بنوكها وهذا إصراراً منه على مساعدة الدول المتقدّمة وانتشالها من الازمة، وفعلا عرفت الدول المتقدّمة انتعاشاً بسبب هذه السياسة المقترحة من الصندوق والمطبقة من الدول النامية في حين نجد أنّ أغلب السياسات المُنتهجة تجاه هذه الاخيرة من طرف الصندوق نفسه تنتهي بأزمات أشد مما كانت عليه قبل طلب المساعدة منه.

كما لا يختلف إثنان على أن السياسات المسطرة من الصندوق والموجهة للدول النامية تنتهي غالبا بمآسي، هذا أن الصندوق يضمن دائما ابتزاز الدول ويسعى لنهب ثرواتها كمنافذ للخروج من الأزمات الاقتصادية، والمُطلع على أحوال مصر اليوم التي بدأت ببيع أصولها يبدو جليا أنّ صندوق النقد الدولي لا يقضي على الفقر ولكنه يقضي على الفُقراء.

كلّ هذه السياسات التدميرية المنتهجة من قبل الصندوق تجاه الدول دفعت بهذه الأخيرة للسعي في طلب العضوية من مجموعة البريكس أو نادي البريكس كما يلقبه الغرب، إذ أن الانضمام إلى المجموعة يُوحي بشيء من الطمأنينة، هذا أن الفكر القائم في المجموعة بحد ذاته مخالفا للرأسمالية المتوحشة التي يتبعها الصندوق في سياساته تجاه الدول الفقيرة والنامية، وإن كان بنك التنمية الجديد، الوجه المؤسساتي للمجموعة، الذي يقوم على مبدأ المساواة والعدالة والتعاون فيما بين دول الجنوب، إلاّ أن العضوية في البريكس وإن كان البعض يُعزي إليها الكثير من الغموض، فإنها تُقرر وفقًا لخريطة الطريق القديم للتجارة في الصين أو كما يُسمى طريق الحرير. يعتبر مشروع مبادرة الحزام والطريق أو ما يُعرف بطريق الحرير الجديد الذي تريد الصين إحياؤه مستهدفةً الانتهاء منه في عام 2049م، مشروعا ضخما مما دفعها لاستغلال موارد بنك التنمية الجديد، إذ أن أغلب المشاريع التي يمولها هذا الاخير هي عبارة عن مشاريع للبنية التحتية من جسور وطرقات.... إلخ، وتعتبر مبادرة الحزام والطريق اهم مشاريعها التنموية.

إذا كان الحلم الصيني يكمن في إعادة إحياء طريق الحرير، فالصين على الأرجح تعلم أن هذا المشروع مكلف ولا تستطيع دولة واحدة إحياءه، فإن لم يكن لأسباب مالية واقتصادية فالأسباب سياسية وجغرافية. فقد تقوم أحد الدول الواقعة على طريق الحرير بالرفض وعدم السماح للصين بربط طريق الحرير والمرور من أراضيها، وبقليل من التمعن والاستقراء لأحوال الدول المنضمة

مؤخرًا إلى مجموعة البريكس، فسيكتشف أنها كلها واقعة على خط طريق الحرير، وبالتالي فاختيار الدول المنضمة اليها لم يكن لأسباب اقتصادية أو سياسية ولكن السبب الوحيد وراء دعوة هذه الدول للانضمام للمجموعة هو موقعها الجغرافي و هو السبب نفسه من استبعاد الجزائر علمًا ان اقتصادها أحسن بكثير من اقتصاد مصر ولكن الموقع الجغرافي للجزائر حال دون انضمامها إلى المجموعة.

يفترض على الدول العربية والإسلامية أن تتكتل فيما بينها، هذا أنّ المعسكر الشرقي بقيادة الصين حاليا أو المعسكر الغربي بقيادة الو.م.أ لا يمكن أن يكون ضامنا لمستقبلها، كما أن الحضارة الإسلامية هي الأطول في التاريخ بل إن ثعلب السياسة الأمريكية هنري كاسنجر يُعبر عن الحضارة الإسلامية بالنظام العالمي القديم، فلماذا لا يسعى ورثة هذا النظام إلى إحيائه كما تسعى الصين إلى إحياء طريق الحرير.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولا: المراجع باللغة العربية

I الموسوعة

1. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.س.ن.

II الكتب

1. أتربي أبو العز، عبد العزيز حمد، نبذة عن الصين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.

2. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الأول: التبادل الدولي، المدفوعات الدولية، النظام النقدي الدولي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.

3. أرنست فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، ترجمة (عدنان عباس علي)، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 2016.

4. آلان تُد، ديموقراطيات ودكتاتوريات (سادة أوروبا والعالم بين 1919 و1989)، ترجمة (مروان أبو حبيب)، ط.1، شركة الحوار الثقافي ش.م.م، لبنان، 2004.

5. إيناس سعدي عبد الله، الطريق إلى أكتوبر (الصراع السياسي على السلطة في روسيا)، ط1، أشوريا نيبال للكتاب، بغداد، 2015.

6. إيناس سعدي عبد الله، من القيصرية إلى الاشتراكية تاريخ روسيا الحديث 1894-1917، ط1، أشور بانيبال للكتاب، بغداد، 2019 .

7. جاك أتالي، غدا من سيحكم العالم؟ ترجمة: سونية محمود نجا، ط.1، المركز القومي للترجمة، الجزيرة، القاهرة، 2019.

8. جديون س وير، تاريخ جنوب إفريقيا، ترجمة (عبد الرحمان عبد الشيخ)، ط.1، دار النشر للمريخ، القاهرة، دون سنة نشر .

9. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، د.ط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

10. حسن يوسف اللموشي، صندوق النقد الدولي، أداة بيد الإمبريالية، ط1، منشورات رسالة الجهاد، مالتا، 1988.

11. دفيد آيك، آليات المؤامرة الكونية لتركيع شعوب العالم، ترجمة (مصطفى أحمد الشخب)، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2017.

12. روز بروان، البرازيل شعبها وأرضها، ترجمة (عزّ الدين فريد)، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1969م.

13. ريتشارد أبيجنانزى، أوسكار زاريت، لنين والثورة الروسية، ترجمة (محي الدين مزيد)، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.

14. ريتشارد نيكسون، مذكرات الرئيس نيكسون، ترجمة (سهيل زكار)، ط1، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، 1983.

15. شريل باير، فخ القروض الخارجية (صندوق النقد الدولي والعالم الثالث)، ترجمة (بيار عقل)، د ط، دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت،1974.

16. طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2012.

17. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ط2، الدار المصرية اللبنانية، دون بلد النشر، 2004.

18. غورباتشوف ميخائيل، روسيا الجديدة، ترجمة (فايز الصياغ)، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2015.

19. غوستاف لوبون، حضارات الهند، ترجمة (عادل زعيتر)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

20. فلاتين كاتاسونوف، بريتون وودز (الأحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث)، ترجمة (عبد الله أحمد)، ط1، دار أوغاريت للتأليف والترجمة والنشر، الحكسة–سوريا، 2020.

21. فلامين كاتاسونون، إستبعاد العالم (النهب على الطريقة اليهودية) ترجمة (براهيم إشنبولي)، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2018.

22. قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي صندوق النقد الدولي ال "ضد «F.M.I» (الآليات والسياسات)، بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013..

23. لينين، تطور الرأسمالية في روسيا (في عملية تكوّن سوقٍ داخلية للصناعة الكبيرة)، ترجمة (فوّاز طرابلسي)، ط1، دار الطبيعة للطّباعة والنشر، بيروت، 1998.

24. ليو شيه تشنج، ولي شي دونج، الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان، ترجمة (عبد العزيز حمدى عبد العزيز)، ط.1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.

25. ماري فرانس ليريتو، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة (هشام متولي)، ط 1، دار طلاس للدراسة والترجمة والنشر، دمشق،1993.

26. مايكل إي بروان، أُولن أر كوتي، صعود الصين، ترجمة (مصطفى قاسم)، ط.1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012.

27. محمد رياض، كوثر عبد الرسول، إفريقيا (دراسة لمقومات القارة)، ط.2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015.

28. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، العدد12، سلسلة التدريب المهني، الأمم المتحدة، نيويورك جنيف، 2005.

29. ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العوذة على القمة، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2013.

30. ميشال بُنيو مُردان، أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم (العولمة)، ترجمة (حامد فرزات)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

31. نك روبينز، الشركة التي غيّرت العالم (طيف بنت شركة الهند الشرقية الإمبراطورية البريطانية وقدمت المؤسسة العابرة للقارات)، ترجمة (كمال المصري)، ط.1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2009.

32. نيري وودز، قلاع العولمة (عن صندوق النقد الدولي، البك الدولي والمقترضين)، ترجمة (محمد رشدي محمد سالم)، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

33. هنري كاسنجر، النظام العالمي (تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ)، ترجمة (فاضل جنكر)، د.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015.

34. وجيه أحمد عبد الكريم، ماوتسي تونغ (العملاق الأصفر الذي أخرج المارد الصيني من قمقمه)، د.ط، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2011.

35. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010، ط.2، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014.

36. وليم جاي كار، احجار على رقعة الشطرنج، الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

III الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ. أطروحات الدكتوراه

1. بختة سعيدي، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3- إبراهيم سلطان شيبوط، 2013.

2. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

3. بعلوج أسماء، تأثير النظام العام الاقتصادي الدّوي الجديد على المنظومة التشريعية الوطنية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015.

4. بلغنو سمية، الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات المؤسساتية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-إبراهيم سلطان شيبوط، 2015.

5. بوخاري أمنة، آليات العولمة ومدى تأثيرها على الدول النامية، دراسة حالة تنافسية الاقتصاد الجزائري 1989-2016، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.

6. حامد نور الدين، آثار العولمة الاقتصادية من خلال السياسات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية على مديونية الدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

7. دودان حنان، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات المديونية الخارجية: دراسة مقارنة بين المديونية في الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي خلال فترو (2008 -2015)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-إبراهيم سلطان شيبوط، 2019.

8. شاعة عبد القادر، إعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية في ظل المتغيرات الراهنة بين إعادة الجدولة والدفع المسبق للديون، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع

تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3- إبراهيم سلطان شيبوط، 2016.

9. شرماط سالم، تسيير الديون الخارجية وإشكالية السيادة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3- إبراهيم سلطان شيبوط، 2019.

10. لبيوض أسماء، المشروطية في السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي وإنعكاساتها على الدول النامية "حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص: قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد باديس، مستغانم، 2018.

11. منصوري سعدان، آثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية – دراسة حول وضع الاقتصاد الجزائري 1989-2018، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2018.

12. والع سهيلة، الإلتزامات الدولية لأنظمة الصرف والقواعد المطبقة في ظل التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 – بن يوسف بن خدة، 2021.

ب. المذكرات الجامعية

1. برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2009.

2. بن دقيش عفاف، تنظيم القطاع العام الاقتصادي في الجزائر منذ 1988، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع: الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016.

3. بوحبل عز الدين، المؤسسات المالية الدولية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة جيجل، 2010.

4. دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

5. عساس إيمان، إصلاحات صندوق النقد الدولي وإنعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2012.

6. العقون جلول، الواقع الاقتصادي بين التعديل الهيكلي والتنمية المستدامة –الجزائر 1989–2004–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 1 –بن يوسف بن خدّة، 2008.

7. فريدة معمر، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، مذكرة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

8. مجلخ سليم، إنعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009.

9. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق لتنمية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

10. نميل وحيد، آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية دراسة حالة صندوق النقد الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصادي دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

IV المقالات

1. باربارا بارون، ستيفين سبرات، بنوك التنمية من مجموعة البريكس، معهد الدراسات والتنمية، بولونيا، 2015، ص 1–126.

2. بوخرص غنية، "بريكس" الصوت الجديد لمواجهة الهيمنة الأمريكية، مخبر التحديات الأفريقية الراهنة ومكانة الجزائر منها، دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد02، جامعة الجزائر3، 2023، ص 654-663.

3. رادومير ستويكوفيتش "بنك التنمية الجديد"، مجلة الإدارة والهندسة، المجلد 45، العدد 2، كلية التجارة والبنوك، جامعة بلغراد، صربيا، 2016، ص1-82.

4. رضا مصطفى حسن البدوي، "الإصلاح الاقتصادي بين رؤية صندوق النقد الدولي والاعتماد على الذات "تجارب دولية"، المجلة العالمية، المجلد 3، العدد 6، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2018، ص 139-186.

5. رنان مختار، الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الأغواط، 2023، ص 279-294.

6. زواوي فضيلة، شدري معمر سعاد، قرتلي محمد، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2021، ص 73-98.

7. سهير عواد أيوب، "دولة جنوب إفريقيا (مرحلة التأسيس والنشود)"، مجلة آداب المستنصرية، العدد 83، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، بغداد، 2008، ص ص 1-22

شعيب عبد الرحمان، "منظمة البريكس كقطب دولي جديد: دراسة موقع الكتلة ضمن مخرجات الحرب الروسية الأوكرانية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 33، جامعة تمنراست، 2023، ص25-42.

8. صالح صالحي، إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره، دراسات إقتصادية، دورية مختصة في العلوم الاقتصادية، تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة، جمعية إبن خلدون العلمية، العدد الأول، السداسي الأول، الجزائر، 1999، ص 05-29.

9. صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ دراسات إقتصادية دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة، جمعية إبن خلدون العلمية، الجزائر، العدد 1، لسنة 1999، ص 90-127.

10. العايب سامية، "آليات تسيير القطاع العام الاقتصادي بالجزائر في ظل نظام اقتصاد السوق"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 02، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021، ص 117-139.

11. عبد الرحمان علي عبد الرحمان، "الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول البريكس"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 65، كلية الآداب، جامعة البصرة، ص 80-101.

12. عزّت سعد، تحديات توسيع "بريكس" في ظل نظام دولي مضطرب، مجلة آراء المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدّمة، أبو ظبي، 2014، ص 1-4.

13. فيليسيانودي ساغيماريش، مؤسسة بريتون وودز وبنك البريكس: شرح انشاء مؤسسة جديدة، معهد العلاقات الدولية، جامعة ساو باولو، 2014، ص 1-2 .

14. قحطان حميد كاظم، أحمد محمد جاسم عبد، "التطورات الداخلية في الاتحاد السوفياتي 1918-1939م"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 17، جامعة بابل، 2014، ص275-299.

15. محمد خليل محمد سعد، "تأثير اللّوبي الصينين على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين خلال فترة (2001-2016)"، المجلة العلمية لكيلة الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 11، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2021، ص 228-235.

16. محمد سنان، "الحوار الرباعي (آلية تحجيم النفوذ الصينين في جنوب شرق آسيا)"، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 24، المركز الدولي لأبحاث العنف السياسي والإرهاب، سنغافورة، 2017، ص 86-88.

17. وسن إحسان عبد المنعم، "ترتيبات الاقليمية الجديدة في ميزان القرى العالمية-تكتل مجموعة دول البريكس نموذجا"، مجلة العلوم السياسية، العدد85، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2020، ص 153- 178.

18. ياسر الحويش، "حقوق السحب الخاصة، مفهومها، واقعها، مستقبلها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد لثاني، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 2014، ص 9-35.

V النصوص القانونية

أ. الدستور

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1976، صادر بأمر رقم 76-97، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر.ج.ج، عدد 94، مؤرخة في 14 نوفمبر 1976.

2. دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1989، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18، يتضمن نشر تعديل دستور 1989 الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، ج.ر.ج.ج، عدد 09، الصادر في 01 مارس 1989.

3. دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، يتضمن إصدار نص التعديل الدستوري الموافق عليه في الاستفتاء 28 نوفمبر 1996، ج.ر.ج.ج، عدد 76، الصادرة في 08 ديسمبر 1996. (معدل ومتمم).

ب. النصوص التشريعية

القوانين

1. أمر رقم 01-04، مؤرخ في 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، ج.ر.ج.ج، عدد 47، صادر في 22 أوت 2001، متمم بالأمر رقم 08-01 مؤرخ في 28 فبراير سنة 2008، ج.ر.ج.ج، عدد 11، مؤرخ في 02 مارس سنة 2008.

2. أمر رقم 95-06، مؤرخ في 25 جانفي 1995، يتعلق بالمنافسة، ج.ر.ج.ج، عدد 09، صادر في 09 فيفري 1995. (ملغى).

3. أمر رقم 95-07، مؤرخ في 25 جانفي سنة 1995، يتعلق بالتأمينات، ج.ر.ج.ج، عدد 13، صادر في 8 مارس 1995، معدل متمم بالقانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، ج.ر.ج.ج، عدد 15، صادر في 12 مارس 2006، ومتمم بالأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ج.ر.ج.ج، عدد 42، صادر في 27 جويلية 2008، والأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، ج.ر.ج.ج، عدد 49 صادر في 29 أوت 2010، معدل ومتمم بالقانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 جويلية سنة 2011، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، ج.ر.ج.ج، عدد 40، صادر في 20 جويلية 2011.

4. أمر رقم 95-22، مؤرخ في 26 غشت سنة 1995، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، ج.ر.ج.ج، عدد 48، صادر 3 سبتمبر 1995، المعدل والمتمم بالأمر رقم 97-12، المؤرخ في 19 مارس سنة 1997، ج.ر.ج.ج، عدد 15، صادر في 19 مارس 1997. (ملغى)

5. قانون 88-06، مؤرخ في 12 يناير سنة 1988، يعدل ويتمم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد 02، الصادرة 13 جانفي 1988.

6. قانون 89-12، مؤرخ في 5 جويلية 1989، يتعلق بالأسعار، ج.ر.ج.ج، عدد 29 صادر في 17-07-1989 (ملغى).

7. قانون رقم 63-320، مؤرخ في 31 أوت 1963، يتضمن الترخيص للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية بالانضمام إلى الاتفاقات الدولية ج.ر.ج.ج، عدد 63، صادر في 6 سبتمبر 1963.

8. قانون رقم 63-384، مؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1963، يتضمن تحديد كيفيات تسديد الجزائر لاكتسابها في المؤسسات المالية الدولية، ج.ر.ج.ج، عدد 71، صادر في 27 سبتمبر 1963.

9. قانون رقم 80-11، مؤرخ في 13 ديسمبر سنة 1980، يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، ج.ر.ج.ج، عدد 51، صادر في 16 ديسمبر سنة 1980م. (ملغى).

10. قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر.ج.ج، عدد 2، صادر في 13 يناير سنة 1988م

11. قانون رقم 88-02 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988، يتعلق بالتخطيط، ج.ر.ج.ج، عدد2، صادر في 13 يناير سنة 1988م

12. قانون رقم 88-03 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988 يتعلق بصناديق المساهمة، ج.ر.ج.ج، عدد 2، صادر في 13 يناير سنة 1988م.

13. قانون رقم 88-04 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988 يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري

14. قانون رقم 88-29، مؤرخ في 19 يوليو سنة 1988، يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ج.ر.ج.ج، عدد 29، صادر في 20 يوليو سنة 1988.

15. قانون رقم 90-10، مؤرخ في 14 أفريل سنة 1990، يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر.ج.ج، عدد 16، صادر في 18 أفريل 1990(ملغى).

16. مرسوم تشريعي رقم 93-08، مؤرخ في 25 أبريل سنة 1993 يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59، المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون التجاري، ج.ر.ج.ج، عدد 27، صادر في 27 أبريل سنة 1993.

17. مرسوم تشريعي رقم 93-10 مؤرخ في 23 ماي 1993، يتعق ببورصة القيم المنقولة، ج.ر.ج.ج، عدد 34، صادر في 23 ماي 1993، معدّل ومتمم بالأمر رقم 96-10، المؤرخ في 10 جانفي سنة 1996، ج.ر.ج.ج، عدد 03، صادر في 27 ماي 1996، وبالقانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري سنة 2003، ج.ر.ج.ج، عدد 11، صادر في 19 فيفري 2003 (استدراك في ج.ر.ج.ج، عدد 32، صادر في 7 ماي 2003.

18. مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد 64، صادر في 10 أكتوبر 1993 (ملغى).

19. مرسوم رقم 80-242 مؤرخ في 14 أكتوبر سنة 1980، يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، ج.ر.ج.ج، عدد 41، صادر في 7 أكتوبر سنة 1980م. (ملغى).

20. المرسوم رقم 88-201 المؤرخ في 18 أكتوبر سنة 1988، المتضمن إلغاء جميع الأحكام التنظيمية اتي تخول المؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار للتجارة، ج.ر.ج.ج، عدد 42، صادر في 19 أكتوبر سنة 1988.

النصوص التنظيمية

1. مرسوم تنفيذي 96-102، مؤرخ في 11 مارس سنة 1996، يتضمن تطبيق المادة 32 من المرسوم التشريعي رقم 93-10، المؤرخ في 23 مايو 1993 والمتعلق ببرصة القيم المنقولة، ج.ر.ج.ج، عدد 18، صادر في 20 مارس 1996.

2. مرسوم تنفيذي رقم 94-211 مؤرخ في 18 يوليو سنة 1994، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد 47، صادر في 20 يوليو 1994.

3. مرسوم تنفيذي رقم 94-213 مؤرخ في 18 يوليو سنة 1994، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج، عدد 47، صادر في 20 يوليو 1994.

4. مرسوم تنفيذي رقم 96-104، مؤرخ في 11 مارس سنة 1996، يحدد كيفيات تنظيم مجلس الخوصصة وسيره وكذلك القانون الأساسي ونظام المرتبات المطبقين على أعضائه، ج.ر.ج.ج، عدد 18، صادر في 20 مارس سنة 1996.

5. مرسوم تنفيذي رقم 96-105، مؤرخ في 11 مارس سنة 1996، يتضمن تحديد كيفيات تنظيم لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وسيرها وكذلك كيفيات تعيين أعضائها وقانونهم الأساسي والنظام التعويضي المطبق عليهم، ج.ر.ج.ج، عدد 18، صادر في 20 مارس 1996.

6. مرسوم تنفيذي رقم 96-106 مؤرخ في 11 مارس سنة 1996، يتضمن تعيين الهيئة المكلفة بالخوصصة، ج.ر.ج.ج، عدد 18، صادر في 20 مارس سنة 1996.

الأنظمة

1. نظام رقم 91-03، مؤرخ في 20 فبراير 1991، يتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد سلع للجزائر وتمويلها، ج.ر.ج.ج، عدد 23، الصادرة في25 مارس 1991.

2. نظام رقم 93-01، مؤرخ في 3 يناير سنة 1993، يحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بك ومؤسسة مالية أجنبية، ج.ر.ج.ج، عدد 17، مؤرخة في 14 مارس 1993

3. نظام رقم 96-06، مؤرخ في 3 يوليو سنة 1996، يحدد كيفيات تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري وشروط اعتمادها، ج.ر.ج.ج، عدد 66، صادرة في 03 نوفمبر 1996.

4. نظام رقم 97-02، مؤرخ في 6 أبريل سنة 1997، يتعلق بشروط إقامة شبكة البنوك والمؤسسات المالية، ج.ر.ج.ج عدد 73، الصادرة في 05 نوفمبر 1997.

VI المصادر الإلكترونية

1. من منافع نظام أسعار الصرف المرتبطة بالذهب منع حدوث التضخم والإنكماش الاقتصادي (مجلة هارفارد بزنس ريفية بالعربية) موقع الإلكتروني:
https://hbrarabic.com/المفاهيم-الإدارية/المعيار-الذهبي

2. قانون الإعارة والتأجير تم إقراره في 11 مارس 1941،
https://www.archives.gov/milestone-documents/%20lend-lease-ort

3. أمر التنفيذي رقم 6102 عن رئيس الو.م.أ فرانكلين روزفلت، المؤرخ في 05 أبريل 1933، بشأن خطر إكتناز العملات الذهبية والسبائك الذهبية والشهادات الذهبيتين والمطالبة بتسليمها إلى بنك الإحتياطي الفدرالي"

Pour plus d'information voir :

https://www.federalreservehistory.org/essays/gold-reserve-act

4. إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، منشورا الصندوق الدولي، 2020، المتوفرة على الموقع:

https://www.imf.org/extenal/pubs/ft/aa/ara/index.pdf.

5. الاتفاقية فينا لقانون المعاهدات، جامعة منيسوت، مكتبة حقوق الإنسان، المتوفرة على الموقع:

https://hrlibrary.umn.edu/arabic/viennaLawTreartyCONV.pdf

6. العضوية في صندوق النقد الدولي، المشرع على موقع صندوق النقد الدولي المتوفر على الموقع:

https://www.imf.org/en/imf members.

7. شرطية الصندوق، متوفر على الموقع:

https://www.imf.org/ar/about.factsheets/sheets/2013/imf-cinditionality

8. حصص البلدان الأعضاء في الصندوق، متوفر على الموقع:

https://www.imf.org/about/executive-board/%20members-quotas

9. القروض الممنوحة من الجزائر لصندوق النقد الدولي متوفر على الموقع:

https://m.alarab.qa/article/21/10/2012/2/213035

10. روسيا وتطويرها التاريخي (862م-2022م) المتوفر على الموقع:

http://democratic.de/?p:81263

11. دستور الاتحاد الروسي 1918، المتوفر على الموقع:

http://www.constituteproject.org/constitution/Russia-1918

12. ستروب تالبوت، دور الجهود الأمريكية في إقناع الروس بقبول المزيد من التنازلات متوفر على الموقع:

http://www.al-jazirah.com/2022/220714/ee2.html

13. ندى حطيط، من المسؤول عن الحرب الباردة الجديدة، المتوفر على الموقع:

http://aawsat.com/home/article/917 626/

14. دستور روسيا الاتحادية الصادر عام 1993، المتوفر على الموقع:
https://www.constititeprogect.or/constitution/Russia1993

15. معاهدة شيمونوسيكي الموقعة بين الصين واليابان على الموقع:
https://www.aljazeera.net

16. دستور الصين الشعبية لسنة 1954، المتوفر على الموقع:
https://www.npc.gov.cn/npc/index.html

17. دستور الصين الشعبية لسنة 1975، المتوفر على الموقع:
https://www.npc.gov.cn/npc/index/html

18. قانون التجارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية لسنة 2004 المتوفر على الموقع:
https://www.lawintochina.com

19. دستور الهند لسنة 1949 مع التعديلات لغاية 2016، سفارة الهند بالقاهرة، المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، ستوكهولم، السويد، 2014 متوفر على الموقع:
https://www.constituteproject.org

20. محمد غزوي، نقل الاستثمار من الصين الى الهند، متوفر على الموقع:
https://www.independentarabia.com/nods/546466

21. بنك التنمية الجديد، هيكل حوكمة مجلس الإدارة، متوفر على الموقع:
https://www.ndb.int/boarddirectorsGevernancestructure

22. ستيفاني جريفيت جونز، بنك التنمية البريكس: حلم يتحقق؟، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حنيف، سويسرا، 2014، ورقات مناقشة الأونكتاد متوفر على موقع الأونكتاد:
https://unctad.org

23. اتفاق بشأن بنك التنمية الجديد– فورتاليزا، 15 يوليو، اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد، متوفر على الموقع:
https://www.ndb.int/docs/150714-Agreement-onthenewdevelopment-banm.html

24. توسيع عضوية البريكس، المبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات، متوفر على الموقع:
https://www.ndb.int

25. أسيولي داسلفا، لوسيانا، الهيكل المالي المشترك لدول البريكس: بنك التنمية الجديد، معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية، البرازيل، متوفر على الموقع:

https://www.ipea.gov.br/portal/publicacoes

26. نيال دوغان، القوة الهيكلة لمجموعة البريكس في تمويل التنمية المتعددة الأطراف: دراسة حالة بنك التنمية الجديد، جامعة كوليج كورك، إيرلندا، متوفر على الموقع:

https://uk.sagpub.com/en(gb/eur/journals-permissions

27. اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد متوفر على الموقع:

https://www.ndb.int/docs/150714/Agreement-o,-the-new-development-bank-html

28. بنك التنمية الجديد، ملخص اعمال المجلس تنفيذي متوفر على الموقع:

https://www.ndb.int

29. بنك التنمية الجديد لدول البريكس على الموقع:

https://www.rightsindevelopment.org

30. الاستراتيجية العامة لبنك التنمية الجديد للأعوام 2022-2026 متوفر على الموقع:

https://www.ndb.int

31. جيجين تشو، التصميم المؤسسي لبنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس، منشورات بنك التنمية الجديد، أبريل 2017، متوفر على الموقع:

https://www.ndb.int

32. دومينيك ولسون، قسطنطين بورجي، ستايسي كارلسون، "وتظل مجموعة بريكس في الخط السريع"، مجلة بريكس شهريا، العدد06، بحوث جولدمان ساكس للاقتصاد العالمي والسلع والاستراتيجية، 2011، تمّ نشر الدراسة على الموقع:

https://360.gs.com

33. دستور جمهورية البرازيل الاتحادية، لعام 1988 مع التعديلات حتى عام 2017م، متوفر على الموقع:

https://www.instituteproject.org

34. دستور الهند لعام 1949، مع التعديلات لغاية 2012م، على الموقع:

www.instituteproject.org

35. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العد الدولية، نيويورك، متوفر على الموقع:

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text.

36. أحمد عبد الجواد، من التجربة البرازيلية إلى التركية.. صندوق النقد "الجحيم" واحد، متوفر على الموقع:

https://salabic.ae/20171027/1027030934html

37. عماد عبد المحسن منسى، "انقضاء الهيمنة الأمريكية على العالم"، مجلة السياسة الدولية، (دون عدد)، مؤسسة الأهرام، مصر، 2023. متوفر على الموقع:

https://www.siyassa.org/news/18560.aspx/

38. بوبوش محمد، مجموعة البريكس. القوة الاقتصادية الناشئة، مرصد أمريكا اللاتينية، 2023. متوفر على الموقع:

39. https://marsadamericalatina.com/index.pnp/etudes/28/03/2023.html

40. هل تصبح البريكس قاطرة الجنوب العالمي، نحو نظام دولي مختلف؟، مجلة نيويورك تايمز، 2023، متوفر على الموقع :

https://araic.rt.com/world/1488187/

41. راما فوزا: جنوب إفريقيا تدعم توسيع "بريكس" بالعربية RT، متوفر على الموقع:

https://araic.rt.com/world/1488187/

42. أمن دولي، مجموعة بريكس، تحولات جيواستراتجية، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تمّ نشره على الموقع:

https://www.europarabet.com/

43. بريكس قصة التحالف الذي يقود تحول القوة من الشمال إلى الجنوب، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر متوفر على الموقع:

https://www.idsc.gov.eg/periodiblications/details/21

44. هل تصبح مجموعة بريكس بديلا لمنظومة الغرب، تمّ نشره على الموقع:

https://www.dw.com/ar/n/65139388

45. البريكس والتعاون العالمي للجنوب، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء متوفر على الموقع:

https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2024/02/20

46. بحكاك حميد، دول البريكس، قوة اقتصادية وجيوسياسية، متوفر على الموقع:

https://cerss.org/

47. بيفرلي ميلتون إدواردز، توسع البريكس، آفات الخليج والجغرافيا السياسية العالمية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، تم نشره على الموقع:

https://mecouncil.org/blog-posts/

48. فيلينا تشاكاروفا، الطلب على النفط الروسي في الهند والصين...كيف يؤثر بالسقف السعري؟متوفر على الموقع:

https://attaqa.net/2024/06/01/.

49. الاستثمارات الإمارتية في تمّ نشره على الموقع.

https://www.arqaam.com/ar/article/articledetail/id/1714838

50. "بريكس تعتمد نظام دفع غير مرتبط بالدولار، متوفر على الموقع:

https://arabics.art.com/business.1550122

51. كمال مساعد، "البريكس"... القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين المتوفر على الموقع:

https://www.almayadeen.net.arts-culture/

52. بوفلاح يونس، واقع وآفاق العلاقات العربية قي مجموعة البريكس، المعهد العربي للدراسات، 2014، متوفر على الموقع:

https://studies.alarabiya.net/reposts

53. عبد الله جمال، هل تستطيع البريكس تعزيز مكانتها الدولية؟، المجلة الإقليمية للتحليلات السياسية، 2023، متوفر على الموقع:

https://www.interregional.com

54. سوريش بي سينغ، البريكس والنظام العالمي: دليل المبتدئين، معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، متوفر على الموقع:

https://www.foreignpolicy.com/articles/bricsandtheworldorder:ABeginnersguide

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

I. Ouvrages

1. BERNHARD Fretiz-krockow , PARMESHWAR Ramlogan, international monetray fund handbook, its function, policies and operations, international monetray fund, secretary s dept, washing ton, 2007.

2. CLIFT Gerem, qu'est ce que le fond monètaire international traduction (lopinot thierry et bouffier jeanne sans èdition division des services multimèdions du FMI WASHINGTON 2004, 2004.

3. MEE Arther, Hammerton J.A, INNES M-A, Harmsworth history of the world , Seventh Volume; Carmelite House, London, 1909.

II. Thèse de doctorat

1. Robin Truffaut, les Brics et la réforme de l'ordre économique international, Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister en science politique, orientation général, spécialisée en relations international, faculté de droit, sciences politique et criminologie, université de liégé, Belgique,2023.

ثالثا: المراجع باللغة الانجليزية

I. Article

-Roma debnath, india Emerging us a Global Leader, indian institute of public Administration, new Delhi, 2022.

II. Sites web

1. The constitustion of United state of America, National Constitution Centre, 525 Arch

2. street Indepandance Mall Philadelphia, PA 19106, available on the website: www.constitutioncenter.org

3. Mam ta Pathania, Indian polity and Governance-Constitution, Political System etc, Constitutional développement of india, Viewed available on the website:

https://www.iipa.org.in/cms/public/page/article-papers

4. Wilhelm Schollmann, the brics bank and reserve Arrangement : towarde a new global financial framework available on the website: https://europart.europa.eu/document/1214/thebricsbankandresevearrangement.html

5. BRICS becoming attractive in multipolar word today: Russian FM, October 3, 2023.

6. available on the website:

Https://www.china.org.cb/world/2023-10/content116723604html

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة 1

الفصل الأول

النظام الاقتصادي الدولي

المبحث الأول: النظام القانوني لصندوق النقد الدولي 10

المطلب الأول: نشأة وأهداف صندوق النقد الدولي 10

الفرع الأول: نظام بريتون وودز 11

أولا: المشاريع التأسيسية للنظام 12

ثانيا: إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي 14

الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي 16

أولا: أهداف الصندوق المعلق عنها 16

ثانيا: أهداف الصندوق غير المعلن عنها الأهداف الخفية 17

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي 19

الفرع الأول: أجهزة الصندوق 19

أولا: الأجهزة المسيرة 20

ثانيا: الأجهزة الإستشارية 24

الفرع الثاني: العضوية ونظام التصويت في الصندوق 25

أولا: العضوية 25

ثانيا: نظام التصويت في الصندوق 26

المطلب الثاني: موارد الصندوق ودوره في التنمية 27
الفرع الأول: موارد الصندوق 28
أولا: اشتراكات الأعضاء..... 28
ثانيا: الإقتراض وبيع الذهب 29
الفرع الثاني: دور الصندوق في التنمية الاقتصادية..... 31
أولا: مساعدات الصندوق 31
ثانيا: الدور الرقابي للصندوق 33
المبحث الثاني: مجموعة البريكس 35
المطلب الأول: الأنظمة الاقتصادية لدول البريكس 36
الفرع الأول: النظام الاشتراكي 36
أولا: روسيا.....36
ثانيا: جمهورية الصين الشعبية..... 41
الفرع الثاني: النظام الليبرالي 47
أولا: الهند..... 47
ثانيا: جنوب إفريقيا 49
ثالثا: البرازيل 51
المطلب الثاني: المؤسسة المالية لمجموعة البريكس 52
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية الجديد 54
أولا: مجلس المحافظين 54
ثانيا: مجلس الإدارة 55
ثالثا: الرئيس 57

الفرع الثاني: العضوية ونظام التصويت 58
أولا: العضوية..... 58
ثانيا: التصويت 60
المطلب الثالث: موارد البنك والآليات المتبعة لتحقيق التنمية 61
الفرع الأول: موارد بنك التنمية الجديد 62
أولا: الاشتراكات..... 62
ثانيا: فئات العمليات 62
ثالثا: الصناديق الخاصة..... 63
الفرع الثاني: الآليات المتبعة لتحقيق التنمية 63
أولا: المساعدات المالية..... 64
ثانيا: المساعدات الفنية..... 66
خلاصة الفصل الأول 67

الفصل الثاني

آثار الإستدانة من المؤسسات المالية الدولية على إقتصاديات الجول

المبحث الأول: سياسات الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي 71
المطلب الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي..... 72
الفرع الأول: دوافع وأهداف برامج الإصلاح..... 73
أولا: الدوافع..... 74
ثانيا: الأهداف 75
الفرع الثاني: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي 77
أولا: برامج التثبيت الاقتصادي..... 78

ثانيا: برامج التكييف الهيكلي 79
المطلب الثاني: إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية..... 82
الفرع الأول: برامج التثبيت الاقتصادي 84
أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989 86
ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991 89
ثالثا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994 92
الفرع الثاني: برامج التكيف الهيكلي 92
أولا: خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية 93
ثانيا: تشجيع الاستثمار المباشر 94
ثالثا: تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 95
المطلب الثالث: نتائج الإصلاحات الاقتصادية للصندوق 96
الفرع الأول: الآثار الناتجة عن سياسات الإصلاح للصندوق 96
أولا: الآثار الاقتصادية 97
ثانيا: الآثار الاجتماعية 97
الفرع الثاني: التسديد المسبق للديون الجزائرية..... 98
أولا: إجراءات التسديد المسبق..... 99
ثانيا: مُبررات التسديد المسبق 99
المبحث الثاني: الإطار العام لدول البريكس.....101
المطلب الأول: نشأة وأهداف المجموعة 102
الفرع الأول: نشأة مجموعة البريكس والمبادئ التي تقوم عليها 102
أولا: نشأة مجموعة البريكس 103

ثانيا: المبادئ التي تقوم عليها المجموعة 105
الفرع الثاني: أهداف مجموعة بريكس.....109
أولا: تأسيس نظام متعدد الأقطاب.....109
ثانيا: المصالح الاقتصادية (تعزيز التعاون الاقتصادي) 112
ثالثا: التطلعات الجيوسياسية 113
رابعا: التوسع والتأثير 114
المطلب الثاني: حوافز تكتل مجموعة البريكس وخصائصها.....115
الفرع الأول: حوافز تكتل مجموعة البريكس 115
أولا: الالتفاف على العقوبات الغربية.....116
ثانيا: مواجهة أزمة الغذاء.....118
الفرع الثاني: خصائص مجموعة البريكس 119
أولا: الخصائص الاقتصادية 119
ثانيا: الخصائص السياسية.....120
المطلب الثالث: نقاط القوة وتحدّيات المجموعة.....121
الفرع الأول: نقاط القوة في مجموعة البريكس 122
أولا: التحرك نحو نظام اقتصادي وسياسي متعدد الأقطاب.....122
ثانيا: التحرك نحو جعل النظام الاقتصادي العالمي أكثر قوة.....123
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه مجموعة البريكس 123
أولا: التحديات الداخلية 125
ثانيا: التحديات الخارجية 126
ثالثا: التحديات الطبيعية 127

خاتمة الفصل الثاني.....128

خاتمة 129

قائمة المراجع..... 133

الفهرس 154

.

النظام القانوني للبريكس والصندوق النقد الدولي (دراسة مقارنة)

ملخص

من الناحية الرسمية تكمن وظيفة صندوق النقد الدولي الأساسية في العمل على استقرار النظام المالي، وفي مساعدة البلدان المتأزمة على التعافي من المشكلات المالية، غير أن تدخلاته تبدو في الواقع أشبه ما تكون بغزوات جيوش متحاربة، لقد كان في كل تدخلاته ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى من المواطنين ناهيك عن الدولة، وتخلف وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي واجتماعي، ولقد عانت الجزائر كثيرا جراء تنفيذ سياساتها في البلاد.

إن الهدف من تأسيس الصندوق لم يكن، كما يزعم البعض، استحداث نظام نقدي عالمي جديد وقوي، خالي من العيوب، بل كان هدف تأسيسه يكمن في تعزيز هيمنة القوة العظمى الجديدة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، لتظهر دول البريكس كتكتل دولي عالمي بمؤسساته المالية والاقتصادية لتكون بديلة للاحتكار الغربي للاقتصاد العالمي، ويسعى هذا التكتل إلى إرساء قواعد نظام عالمي جديد يكسر الهيمنة الغربية وبالتالي قيام فكرة نظام عالمي متعدد الأقطاب.

Résume

Officiellement, la fonction principale du FMI est de stabiliser le système financier international et d'aider les pays en crise à se remettre de leurs problèmes financiers, mais en réalité, ses interventions ressemblent davantage à des invasions d'armées guerrières. Dans toutes ses interventions, il a violé la souveraineté de tel ou tel pays et l'a contraint à mettre en œuvre des mesures rejetées par la grande majorité des citoyens, sans parler de l'État, laissant derrière lui une vaste zone de dévastation économique et sociale, et l'Algérie a beaucoup souffert de la mise en œuvre de ses politiques dans le pays.

L'objectif de la création du FMI n'était pas, comme certains le prétendent, de créer un nouveau système monétaire mondial fort et exempt de défauts, mais plutôt de renforcer l'hégémonie de la nouvelle superpuissance mondiale, les États-Unis d'Amérique, de sorte que les pays BRICS ont émergé en tant que bloc international mondial avec ses institutions financières et économiques pour constituer une alternative au monopole occidental sur l'économie mondiale, et ce bloc cherche à jeter les bases d'un nouvel ordre mondial qui rompt avec l'hégémonie occidentale et donc avec l'idée d'un ordre mondial multipolaire.